



بنك الكويت المركزي



# التقرير الاقتصادي

٢٠١٣



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ





عائز السمو السنيخ حبيب الدومبر الطابز الصبح  
رئيس البلادو الفنزى





سموويّ الحمد للشيخ بنوف، اللهم ربنا ابر الصّابح







# مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعام ٢٠١٣



السيد يوسف جاسم العبيد  
نائب المحافظ  
عضوا



الدكتور محمد يوسف الهاشل  
المحافظ  
رئيس مجلس الادارة



السيد محمد علي القاضي  
عضوا



الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح  
رئيس مكتب استثمار رأس المال الأجنبي  
وزارة التجارة والصناعة  
عضوا



السيد خليفة مساعد خلف حماده  
وكيل وزارة المالية  
وزارة المالية  
عضوا



السيد أسامة محمد النصف  
عضوا



السيد ناصر عبدالله الروضان  
عضوا



السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن  
عضوا



## تقديم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير الاقتصادي عن عام ٢٠١٣ لجميع المهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي، مُنطويًا على توثيق لأهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال ذلك العام. ويُمثِّل هذا التقرير الإصدار الحادي والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها بصفة سنوية منتظمة، ليتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور. ويعرض التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣ تلك التطورات ضمن ستة أجزاء، وبحيث يتناول كلُّ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويبدأ هذا التقرير الاقتصادي في الجزء الأول منه بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٣، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلِّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٣ بنحو ١١٤٤,٢ مليون دينار وبمعدل ٥,٩% لتصل إلى نحو ٢٠٤٤٣,٨ مليون دينار، مقابل نحو ١٩٢٩٩,٦ مليونًا خلال عام ٢٠١٢، بعد أن حققت نموًا قيمته ٦٣١,٤ مليونًا ومعدله ٣,٤% خلال العام السابق. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٩٥,٦ مليون دينار وبمعدل ٠,٨% لتصل إلى نحو ٢٤٦٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢٤٨٧١,٤ مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ٣٩٢٣٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣٨٦٦٧,١ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٥٧١,٩ مليونًا ومعدله ١,٥%. وبموازاة ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ١٠%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاع النفطي تراجعًا بنسبة ١,٥%، ومحصلةً لذلك بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٤٩٨٦٢,٥ مليون دينار في عام ٢٠١٣، بزيادة نسبتها ٢,٣% مقارنةً بعام ٢٠١٢.

ومن جانبٍ آخر، بلغ معدل التضخم مقياسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت نحو ٢,٧% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣,٢% خلال العام السابق. وأشارت الإحصاءات المتوافرة أيضًا إلى ارتفاع معدل نمو السكان غير الكويتيين خلال عام ٢٠١٣ ليبلغ نحو ٤,٣%، واستقر

معدل نمو أعداد السكان الكويتيين عند نحو ٢,٥% خلال العام المذكور، ليلعب بذلك معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت ٣,٧% خلال عام ٢٠١٣. هذا، وقد بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت ٣,٣% خلال عام ٢٠١٣. وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٣ ليلعب نحو ٢,٧%.

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٣، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام ٢٠١٣ وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والمالين لدولة الكويت. وحقق عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ارتفاعاً بما نسبته ٩,٥% بنهاية عام ٢٠١٣، وارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بما نسبته ٨,١% لتصل إلى نحو ٢٨٩٦٠,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ بما نسبته ٩,٥% لتصل إلى نحو ٣١٢٥١,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٣ وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية. وشهد رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته ٢٠,٣% ليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٥٣٤٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

وفي مجال الجهود الرقابية والإشرافية التي يقوم بها بنك الكويت المركزي على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدة ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٣ جهوده من خلال تنفيذ توجيهاته المرتبطة بالتعليمات الرقابية، ومن أبرزها ما يتعلق بجهوده لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) التي تضمنت إدخال العديد من التعديلات الأساسية على معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، بالإضافة إلى استحداث معايير جديدة للرفع المالي والسيولة قصيرة وطويلة الأجل. إلى جانب ذلك، وفي مجال تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك، يتابع البنك المركزي تنفيذ توجيهاته للبنوك في شأن إجراء اختبارات الضغط

المالي بصفة دورية. وعلى صعيد سياسات التحوط الكلي للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي تعليمات إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص. إلى جانب ذلك، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٣ جهوده في مجال تطبيق معايير الحوكمة لدى البنوك المحلية، حيث تم إجراء تفتيشات متعددة على البنوك المحلية للتحقق من تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في شأن تطبيق قواعد ونظم الحوكمة بالبنوك والتي بدأ العمل بها اعتبارًا من ٢٠١٣/٧/١.

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية المجمعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات التمويل، وشركات الصرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٥١٤٨١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، محققًا بذلك نموًا بلغ معدله نحو ٩,٢% مقارنة بمستواه خلال العام السابق، كما بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو ١٠٦٨١,٦ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٣ بتراجع بلغت نسبته ٧,٨% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢. هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو ١٤٣,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ بارتفاع بلغت نسبته ١٧,١% عن مستواه في نهاية العام السابق.

أما الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ (الموازنة العامة المعتمدة، والعمليات المالية الحكومية المُنفَّذة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣). وفي هذا الإطار، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٢٧٠١ مليون دينار، وبما يُمثّل تراجعًا نسبته ٤% مقارنةً بالسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى خلال عام ٢٠١٣، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات

دولة الكويت للعام المذكور، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعاً خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته ١٣٢٠,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩%، كما تراجع فائض الحساب الجاري بما قيمته ١٧٤٦,٥ مليون دينار ونسبته ٧,٩%. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٣ فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩٥٣,٥ مليون دينار.

وأخيراً يرصد الجزء السادس من هذا التقرير الاقتصادي تطورات النشاط في أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على ارتفاع بنسبة ٢٧,٢٢% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٢، كما سجّل المؤشر الوزني ارتفاعاً بنسبة أقل في نهاية عام ٢٠١٣ ونسبة ٨,٤٣% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٢.

وختاماً، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعتة وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،

د. محمد يوسف الهاشل  
محافظ بنك الكويت المركزي



# موجز التقرير الاقتصادي





## موجز التقرير الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣ أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكل موجز على النحو التالي:

### أولاً - أداء الاقتصاد المحلي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٣ إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو ١١٤٤,٢ مليوناً ومعدله ٥,٩% لتصل إلى نحو ٢٠٤٤٣,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ١٩٢٩٩,٦ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، بعد أن حققت نموًا قيمته ٦٣١,٤ مليوناً ومعدله ٣,٤% خلال العام السابق. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٩٥,٦ مليون دينار وبمعدل ٠,٨% لتصل إلى نحو ٢٤٦٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢٤٨٧١,٤ مليوناً للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٩٢٣٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٨٦٦٧,١ مليوناً للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٥٧١,٩ مليوناً ومعدله ١,٥%.

ومن جهةٍ أخرى، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢١٣٧٤,٤ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل نموًا قيمته ٢١٢٧ مليوناً ومعدله ١٠%، بعد أن حققت نموًا قيمته ١٨٦٣,٧ مليوناً ومعدله ٩,٦% خلال العام السابق. من جهةٍ أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٥٠٠,٣ مليون دينار وبمعدل ١,٥% لتصل إلى نحو ٣٢٦٧١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٣١٧١,٤ مليوناً للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٤٩٨٦٢,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤٨٧٢٢,٢ مليوناً للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ١١٤٠,٤ مليوناً ومعدله ٢,٣%.

وعلى صعيد مستويات الأسعار المحلية، تباطأ معدل التضخم في دولة الكويت مُقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام 2007=100) خلال عام 2013 ليبلغ نحو 2,7% مقابل نحو 3,2% خلال العام السابق. وقد جاء التباطؤ في معدل التضخم المشار إليه محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2013 مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2012، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 18,4%) ليبلغ 4% خلال عام 2013 مقابل 4,8% خلال عام 2012، ثم قسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي 7,9%) بمعدل 1,3% مقابل 2,6% خلال عام 2012. إلى جانب ذلك، سجل الرقم القياسي لمتوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 9,3%) انخفاضاً بنحو 0,2% خلال عام 2013 مقابل ارتفاع بنحو 4,3% خلال عام 2012، في حين سجل معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 28,9% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) ارتفاعاً ليبلغ نحو 3,9% خلال عام 2013 مقابل 2,3% خلال عام 2012.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن عام 2013 قد شهد ارتفاعاً في معدل نمو السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو 4,3% مقارنةً بنمو معدله 3,9% خلال عام 2012. وفي المقابل، استقر معدل نمو أعداد السكان الكويتيين عند نحو 2,5% خلال عام 2013 (كذلك العام السابق). وعلى إثر ذلك، شهد معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت ارتفاعاً من نحو 3,4% خلال عام 2012 إلى نحو 3,7% خلال عام 2013. وقد اقترن بذلك نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل 3,3% خلال عام 2013، مقابل زيادة نسبتها 3,1% خلال العام السابق، كما ارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام 2013 ليبلغ نحو 2,7% مقابل 2,5% خلال عام 2012.

### ثانياً- التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بما نسبته 9,5% بنهاية عام 2013 مقارنةً بنمو نسبته 7% خلال عام 2012. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2013 إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنةً بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة في نهاية عام 2013 نسبتها 9,5% مقارنةً بنحو 6,3% خلال عام 2012. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة من

البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، بنحو ٨,١% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٤,٦% خلال عام ٢٠١٢

وفي مجال تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٣، فقد واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية كلٍّ من أشهر عام ٢٠١٣ ما قيمته ٥ فلوس ونسبته ١,٧%.

من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحاً في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو ١٥,٦٩% مقابل الين الياباني، و ٨,٨١% مقابل الجنيه الإسترليني، و ٨,٦٦% مقابل الفرنك السويسري، و ٦,٧٨% مقابل اليورو. أما على صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جانب، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جانبٍ آخر في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بنهاية العام السابق، فيلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ١,١ فلس ومعدله ٠,٣٩%، كما سجّل سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً مقابل الين الياباني بما نسبته ٢٢,٥٣%، في حين سجل سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضاً مقابل كلٍّ من اليورو بما نسبته ٣,٧%، والفرنك السويسري بما نسبته ٢,٣%، والجنيه الإسترليني بما نسبته ٢,٠٩٦%.

أما فيما يتعلق بأرصدة حسابات البنوك المحلية مع بنك الكويت المركزي، فتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغت قيمته نحو ٩٠٣ ملايين دينار ونسبته ٢٠,٩%، ليبليغ ذلك الرصيد نحو ٥٣٤٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٤٤٤٦,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بتنظيم مستويات السيولة المحلية، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده في هذا المجال من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه (أذونات وسندات الخزنة الكويتية). حيث قام بنك الكويت المركزي نيابةً عن وزارة المالية خلال عام ٢٠١٣ بطرح ٢٦ إصداراً من سندات الخزنة الكويتية بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٢١٧,٣ مليون دينار، بينما استحق خلال الفترة ذاتها ١٩ إصداراً من الإصدارات

السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٤٤٥ مليون دينار، وقد ترتب على ذلك تراجع الرصيد القائم لسندات الخزانة بما قيمته ٢٢٨ مليون دينار ونسبته ١٣% ليصل إلى نحو ١٥٢٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وذلك مقابل نحو ١٧٥٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. ولم يقدّم بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ بطرح أي إصدار من أدونات الخزانة.

وعلى صعيد إصدارات سندات بنك الكويت المركزي، فقد قام البنك المركزي بطرح ٤١ إصداراً من تلك السندات ليبلغ إجمالي القيمة الإسمية لما تم إصداره من تلك السندات خلال عام ٢٠١٣ نحو ٦٠٩٢ مليون دينار، وفي الوقت ذاته استحق ٤١ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦١٤٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣. ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٣ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٥٢ مليون دينار ليصل إلى نحو ١٩٠٠ مليون دينار. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بما قيمته ٦٠٧,٣ ملايين دينار ونسبته ٢٦,٣%.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام ٢٠١٣ جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك القطاع، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة الفعالة، وبما يسهم كذلك في تطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة، والرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني.

### ثالثاً- المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها ٢٢ بنك منها ٥ بنوك تقليدية، و ١٠ فروع لبنوك أجنبية، وبنك متخصص واحد، و ٦ بنوك إسلامية منها فرع لبنك أجنبي واحد) نحو ٥١٤٨٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤٧١٤٥,٣ مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل ٩,٢% وقيمة ٤٣٤١,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنمو معدله ٧% وقيمته ٣٠٦٣,٨ مليوناً خلال عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى ٩٢ شركة (منها ٤٩ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام ٢٠١٣، مقارنةً بعدد ٩٣ شركة في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات

التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٣ ما قيمته نحو ١٠٧٧٣,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١١٦٣٩,٩ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ بتراجع قيمته ٨٦٦,٤ مليون دينار ونسبته ٧,٤%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (٣٩ شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو ١٤٣,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مرتفعاً بما قيمته ٢١,٢ مليون دينار ونسبته ١٧,٣% عن مستواه البالغ ١٢٢,٢ مليوناً في نهاية العام السابق.

#### رابعاً - المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣٢٠٠٨,٥ ملايين دينار مقارنةً بنحو ٣٠٢٣٦,١ مليوناً للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قيمته نحو ١٧٧٢,٤ مليون دينار ونسبته ٥,٩%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١ ليعكس في الجانب الرئيسي منه ارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ١٤٠٠,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٩% لتصل إلى نحو ٢٩٩٦٩,٧ مليوناً في السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بنحو ٢٨٥٦٩,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ ارتفاعاً بنحو ٢٣٠٠,١ مليون دينار ونسبة ١٣,٥% لتصل إلى نحو ١٩٣٠٧,٥ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٧٠٠٧,٤ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٧٢٨,٢ مليون دينار ونسبته ١٧,٧% لتصل إلى نحو ٤٨٣١,٥ مليون دينار مقابل ٤١٠٣,٣ ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، والباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٨٨٠,٦ مليون دينار ونسبة ٣١,٩% لتصل إلى نحو ٣٦٤٠,٧ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل ٢٧٦٠,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بما قيمته نحو ١١,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٩% لتصل إلى نحو ١٥٨,٦ مليون دينار مقابل ١٤٧ مليون دينار للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٦٧٩,٨ مليون دينار ونسبة ٨,١% لتصل إلى نحو ٩٠٢٤,٨ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل ٨٣٤٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة. من جانب آخر، استقرت تقريباً المصروفات الفعلية ضمن الباب الرابع (المشاريع الانشائية والصيانة

والاستثمارات العامة) لتصل إلى نحو ١٦٥١,٨ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل ١٦٥٢ مليون دينار للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١.

ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ فائضاً فعلياً بلغت قيمته نحو ١٢٧٠١ مليون دينار (ونسبة ٢٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢) مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٣٢٢٨,٧ مليوناً (ونسبة ٢٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١) للسنة المالية السابقة، وبما يُمثل تراجعاً قيمته ٥٢٧,٧ مليون دينار ونسبته ٤%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٢٧٦ مليون دينار ونسبته ١,١% لتصل إلى نحو ٢٣٩٨٤,٣ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ والتي بلغت نحو ٢٤٢٦٠,٣ مليوناً. ويُعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) بنحو ٦٤٤,٢ مليون دينار ونسبة ٢,٨% لتصل إلى نحو ٢٢١٩٦,٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٢٨٤٠,٥ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) بما قيمته ٣٦٨,٢ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩% لتصل إلى نحو ١٧٨٧,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٤١٩,٧ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣)، فقد سجلت ارتفاعاً قيمته نحو ١٤٨٤,١ مليون دينار ونسبته ١٨,٢% لتصل إلى نحو ٩٦٤١,٩ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٨١٥٧,٨ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلةً لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضاً فعلياً بلغت قيمته نحو ١٤٣٤٢,٤ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٦١٠٢,٥ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ١٧٦٠,٢ مليون دينار ونسبته ١٠,٩%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

## خامساً - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تُشير إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٣ إلى أن الحساب الجاري قد حقّق فائضاً بلغ نحو ٢٠٣١٦ مليون دينار (أو ما يمثل نحو ٣٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢) مقارنة بفائض بلغ نحو ٢٢٠٦٢,٥ مليون دينار في العام السابق (أو ما يمثل نحو ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام)، متراجعاً بنحو ١٧٤٦,٥ مليون دينار ونسبة ٧,٩%. ويرتبط الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الأساس بالفائض الذي يُحقّقه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى تراجع قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٢٥٤٤١,٦ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٦٧٦٢,٣ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ١٣٢٠,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "قوب") خلال عام ٢٠١٣ نحو ٣٢٨٠٥ ملايين دينار مقارنةً بنحو ٣٣٤٩١,٢ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٦٨٦,٢ مليوناً ونسبته ٢%. وفي مقابل ذلك، ارتفع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور (على أساس "سيف") ليصل إلى نحو ٨٣٣٧,٧ مليون دينار مقابل نحو ٧٦٣١,٧ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٧٠٦ ملايين دينار ونسبته ٩,٣%.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر تدفقاً صافياً من الخارج بلغت قيمته نحو ١٢٨٦,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ١١٩١,٥ مليوناً خلال العام السابق، لترتفع قيمة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عام ٢٠١٣ بنحو ٩٥,١ مليون دينار ونسبة ٨% مقارنةً بالعام السابق. وتُشير الإحصاءات الأولية للحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية للاقتصاد المحلي (التغيرات الحقيقية في الموجودات الخارجية ناقصاً التغيرات الحقيقية في المطلوبات الأجنبية) بنحو ٢١٧١٠,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية بنحو ٢٣٥٦٥,٥ مليوناً خلال العام السابق.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٣ فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩٥٣,٥ مليون دينار، مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ٩١٧,٦ مليوناً خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلاً من التغيير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات

والمؤسسات الحكومية والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو ١٦٢٧٠,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بفائض بنحو ٢٠٦٨٣,٢ مليون دينار خلال العام السابق.

#### سادساً- تطورات سوق الكويت للأوراق المالية:

سجلت مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٣، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعاً ملموساً و بنسبة (٥٣,٩٥% و ٥٢,١٧%) على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٣، أقل المؤشر العام للأسعار على ارتفاع بنسبة ٢٧,٢٢% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٢، كما سجل المؤشر الوزني للسوق ارتفاعاً بنسبة ٨,٤٣% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٢. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً لتصل إلى نحو ٣٠٩٨٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ بارتفاع قيمته ٢١٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٣% عن نهاية عام ٢٠١٢.

وفي هذا الإطار، تأثر أداء السوق خلال عام ٢٠١٣ بمجموعة من العوامل الإيجابية، والتي كان من أبرزها ارتفاع الأرباح المرحلية للشركات المدرجة حيث سجل مجموع الأرباح زيادة نسبتها ٢٢,٥٠% مقارنةً بما حققته ذات الشركات عن عام ٢٠١٢، وبما ساهم في تعزيز الأجواء الإيجابية التي انعكست آثارها على الثقة بين المتعاملين في السوق خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة إجمالي التوزيعات النقدية من أرباح عام ٢٠١٢ التي تمت خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ١٣,٦٥% مقارنةً بالعام السابق.



# أداء الاقتصاد المحلي





## أداء الاقتصاد المحلي

### أولاً - الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٣<sup>١</sup> إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٣ قيمته ١١٤٤,٢ مليونًا ومعدله ٥,٩% لتصل إلى نحو ٢٠٤٤٣,٨ مليون دينار، مقابل نحو ١٩٢٩٩,٦ مليونًا خلال عام ٢٠١٢، بعد أن حققت نموًا قيمته ٦٣١,٤ مليونًا ومعدله ٣,٤% خلال العام السابق، وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٥٢,١% خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤٩,٩% خلال عام ٢٠١٢.

ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٩٥,٦ مليون دينار وبمعدل ٠,٨% لتصل إلى نحو ٢٤٦٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢٤٨٧١,٤ مليونًا للعام السابق، وتراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٦٢,٩% خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٦٤,٣% للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٩٢٣٩ مليون دينار خلال العام المذكور، مقابل نحو ٣٨٦٦٧,١ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٥٧١,٩ مليونًا ومعدله ١,٥% مقارنةً بنمو قيمته ٢٤٠٣ مليونًا ومعدله ٦,٦% خلال العام السابق. ويبين (جدول ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

<sup>١</sup> أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية بالأسعار الجارية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ وشمل ذلك تغيير منهجية وتبويب البيانات.

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) (مليون دينار)

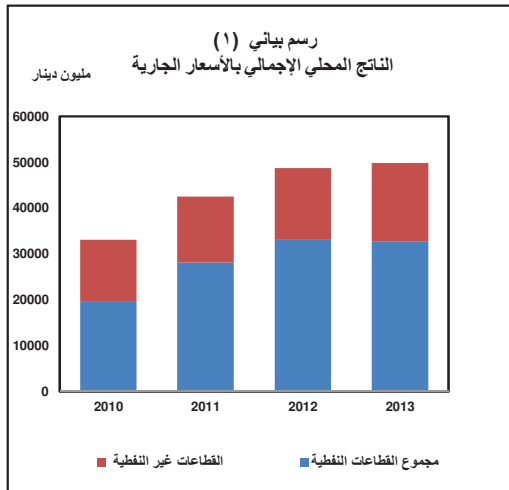
البيان	*٢٠١٠	*٢٠١١	*٢٠١٢	**٢٠١٣
١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	١٨٤٠٦,٥	٢١٣٥٦,٩	٢٣٤٩٠,٢	٢٣٣٢٩,٨
معدل التغير (%)	-	١٦,٠	١٠,٠	٠,٧-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (***) (%)	٥٥,٦	٥٨,٩	٦٠,٧	٥٩,٥
٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	١٠٩٤,٦	١١٩٠,٦	١٣٨١,٢	١٣٤٦
معدل التغير (%)	-	٨,٨	١٦,٠	٢,٥-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٤
٣- مجموع القطاعات النفطية (٢+١)	١٩٥٠١,١	٢٢٥٤٧,٥	٢٤٨٧١,٤	٢٤٦٧٥,٨
معدل التغير (%)	-	١٥,٦	١٠,٣	٠,٨-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٩,٠	٦٢,٢	٦٤,٣	٦٢,٩
٤- القطاعات غير النفطية	١٨٠٦٢,٧	١٨٦٦٨,٢	١٩٢٩٩,٦	٢٠٤٤٣,٨
معدل التغير (%)	-	٣,٤	٣,٤	٥,٩
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٤,٦	٥١,٥	٤٩,٩	٥٢,١
المجموع الجزئي (٣+٤)	٣٧٥٦٣,٨	٤١٢١٥,٧	٤٤١٧١	٤٥١١٩,٦
معدل التغير (%)	-	٩,٧	٧,٢	٢,١
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	١٧٦٤,٧-	١٧٠٩,٤-	١٦٨٥,٢-	١٦٩٤,١-
معدل التغير (%)	-	٣,١-	١,٤-	٠,٥
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	٢٧٢٠-	٣٢٤٢,٢-	٣٨١٨,٧-	٤١٨٦,٥-
معدل التغير (%)	-	١٩,٢	١٧,٨	٩,٦
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	٣٣٠٧٩,١	٣٦٢٦٤,١	٣٨٦٦٧,١	٣٩٢٣٩
معدل التغير (%)	-	٩,٦	٦,٦	١,٥

\* بيانات معدلة.

\*\* بيانات أولية.

\*\*\* تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.



وعلى صعيد آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًا لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢١٣٧٤,٤ مليونًا خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل نموًا قيمته ٢١٢٧ مليونًا ومعدله ١٠%، بعد أن حققت نموًا قيمته ١٨٦٣,٧ مليونًا ومعدله ٩,٦% خلال العام السابق، وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٤٧,١% خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤٣,٩% خلال عام ٢٠١٢.

ومن جهة أخرى، تراجمت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٥٠٠,٣ مليون دينار وبمعدل ١,٥% لتصل إلى نحو ٣٢٦٧١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٣١٧١,٤ مليوناً للعام السابق، وتراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٦٥,٥% خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٦٨,١% للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٤٩٨٦٢,٦ مليون دينار خلال العام المذكور، مقابل نحو ٤٨٧٢٢,٢ مليوناً للعام السابق، وبما يمثل نمواً قيمته ١١٤٠,٤ مليوناً ومعدله ٢,٣% مقارنةً بنمو قيمته ٦٢١٠,٦ مليوناً ومعدله ١٤,٦% خلال العام السابق. ويبين (جدول ١ - أ، ورسم البياني ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

#### جدول (١ - أ)

##### الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) (مليون دينار)

البيان	*٢٠١٠	*٢٠١١	*٢٠١٢	**٢٠١٣
١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	١٨٤٠٦,٥	٢٦٨٩٦,١	٣١٧٦٤,٨	٣١٢٩٧,٧
معدل التغير (%)	-	٤٦,١	١٨,١	١,٥-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٥٥,٦	٦٣,٣	٦٥,٢	٦٢,٨
٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	١٠٩٤,٦	١٢٠٣,٤	١٤٠٦,٦	١٣٧٣,٤
معدل التغير (%)	-	٩,٩	١٦,٩	٢,٤-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٣	٢,٨	٢,٩	٢,٨
٣- مجموع القطاعات النفطية (٢+١)	١٩٥٠١,١	٢٨٠٩٩,٥	٣٣١٧١,٤	٣٢٦٧١,١
معدل التغير (%)	-	٤٤,١	١٨,٠	١,٥-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٩,٠	٦٦,١	٦٨,١	٦٥,٥
٤- القطاعات غير النفطية	١٨٠٦٢,٧	١٩٥١٠,٧	٢١٣٧٤,٤	٢٣٥٠١,٤
معدل التغير (%)	-	٨,٠	٩,٦	١٠,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٤,٦	٤٥,٩	٤٣,٩	٤٧,١
المجموع الجزئي (٤+٣)	٣٧٥٦٣,٨	٤٧٦١٠,٢	٥٤٥٤٥,٨	٥٦١٧٢,٥
معدل التغير (%)	-	٢٦,٧	١٤,٦	٣,٠
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	١٧٦٤,٧-	١٧٦٠,١-	١٧٨٣,١-	١٨١٧,٨-
معدل التغير (%)	-	٠,٣-	١,٣	١,٩
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	٢٧٢٠-	٣٣٣٨,٥-	٤٠٤٠,٥-	٤٤٩٢,٢-
معدل التغير (%)	-	٢٢,٧	٢١,٠	١١,٢
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	٣٣٠٧٩,١	٤٢٥١١,٦	٤٨٧٢٢,٢	٤٩٨٦٢,٦
معدل التغير (%)	-	٢٨,٥	١٤,٦	٢,٣

\* بيانات مُعدلة.

\*\* بيانات أولية.

\*\*\* تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن ناحية أوجه إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (جدول ٢)، تفيد البيانات المتوافرة بتراجع إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٦٨٥,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٥% ليصل إلى نحو ٢٦٤٥١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنحو ٢٧١٣٧,٧ مليوناً خلال عام ٢٠١٢. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) ناقصاً الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعاً بنحو ١٨٦٩,١ مليون دينار وبمعدل ١٠,٩% ليصل إلى نحو ١٢٧٨٧,٢ مليون دينار مقابل نحو ١١٥٢٩,٤ مليوناً خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٤٩١٥,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مسجلاً بذلك نمواً قيمته نحو ١٣٥١,٢ مليون دينار ومعدله ٥,٧% بعد أن حقق نمواً قيمته نحو ١٩٤٠,٥ مليوناً ومعدله ٩% خلال عام ٢٠١٢. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ٩٨٢,٢ مليون دينار ونسبته ٥,٦% ليصل إلى نحو ١٨٥٤٩,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٧٥٦٧,٢ مليوناً خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٣٦٩ مليون دينار ومعدله ٦,٢% ليصل إلى نحو ٦٣٦٥,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نمو قيمته نحو ٢٩٢,٦ مليون دينار ومعدله ٥,١% خلال العام السابق.

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، فقد زاد إلى نحو ١٢١٢٧,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٢٠٣٤,٥ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل نمواً قيمته نحو ٩٣,٤ مليون دينار ونسبته ٠,٨%. وترتيباً على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل تراجعاً قيمته نحو ٧٧٩,٣ مليون دينار ومعدله ٥,٢% ليصل إلى نحو ١٤٣٢٣,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٥١٠٣,٢ مليوناً لعام ٢٠١٢، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٣٦,٥% مقابل نحو ٣٩,١% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

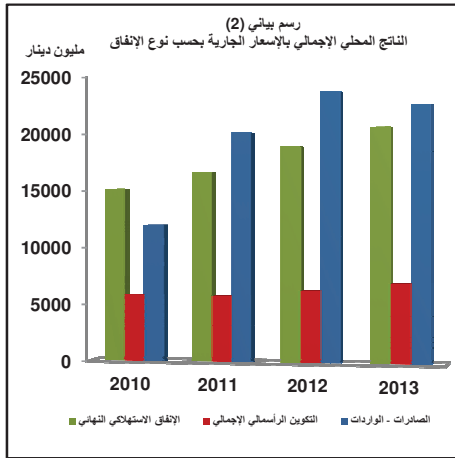
**جدول (٢)**  
**الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**  
**(مليون دينار)**

البيان	*٢٠١٠	*٢٠١١	*٢٠١٢	**٢٠١٣
١- الاستهلاك النهائي	١٥٢٢٣,٨	١٥٩١٩,٣	١٧٥٦٧,٢	١٨٥٤٩,٤
معدل التغير (%)	-	٤,٦	١٠,٤	٥,٦
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٧٢,٣	٧٣,٦	٧٤,٦	٧٤,٥
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٦,٠	٤٣,٩	٤٥,٤	٤٧,٣
- الاستهلاك الحكومي	٥٦٦٦,٦	٦٠٩١,٤	٦٩٢١,١	٧٦٤٥,٧
معدل التغير (%)	-	٧,٥	١٣,٦	١٠,٥
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٧,٢	٣٨,٣	٣٩,٤	٤١,٢
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٦,٩	٢٨,٢	٢٩,٤	٣٠,٧
- الاستهلاك الخاص	٩٥٥٧,٢	٩٨٢٧,٩	١٠٦٤٦,١	١٠٩٠٣,٧
معدل التغير (%)	-	٢,٨	٨,٣	٢,٤
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦٢,٨	٦١,٧	٦٠,٦	٥٨,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٥,٤	٤٥,٥	٤٥,٢	٤٣,٨
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	٥٨٤١,٣	٥٧٠٤,١	٥٩٩٦,٧	٦٣٦٥,٧
معدل التغير (%)	-	٢,٣-	٥,١	٦,٢
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٧,٧	٢٦,٤	٢٥,٤	٢٥,٥
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٧,٧	١٥,٧	١٥,٥	١٦,٢
٣- إجمالي إنفاق المقيمين (٢+١)	٢١٠٦٥,١	٢١٦٢٣,٤	٢٣٥٦٣,٩	٢٤٩١٥,١
معدل التغير (%)	-	٢,٧	٩,٠	٥,٧
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٣,٧	٥٩,٦	٦٠,٩	٦٣,٥
٤- الصادرات من السلع والخدمات	٢٢٠٥٥,٠	٢٥٢٠٠,٥	٢٧١٣٧,٧	٢٦٤٥١,٨
معدل التغير (%)	-	١٤,٣	٧,٧	٢,٥-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٦,٧	٦٩,٥	٧٠,٢	٦٧,٤
٥- الواردات من السلع والخدمات	١٠٠٤١,٠	١٠٥٥٩,٩	١٢٠٣٤,٥	١٢١٢٧,٩
معدل التغير (%)	-	٥,٢	١٤,٠	٠,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٧,٧	٤٨,٨	٥١,١	٤٨,٧
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٥-٤+٣)	٣٣٠٧٩,١	٣٦٢٦٤,٠	٣٨٦٦٧,١	٣٩٢٣٩,٠
معدل التغير (%)	-	٩,٦	٦,٦	١,٥
٧- فائض الموارد المحلية (٣-٦)	١٢٠١٤,٠	١٤٦٤٠,٦	١٥١٠٣,٢	١٤٣٢٣,٩
معدل التغير (%)	-	٢١,٩	٣,٢	٥,٢-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٦,٣	٤٠,٤	٣٩,١	٣٦,٥

\* بيانات معدلة.  
\*\* بيانات أولية.  
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (جدول ٢ - أ، ورسم بياني ٢)، تفيد البيانات المتوافرة بتراجع إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٧٢٨,٧ مليون دينار ونسبته ٢% ليصل إلى نحو ٣٥٦٨٢,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنحو ٣٦٤١١ مليوناً خلال عام ٢٠١٢. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصاً الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعاً بنحو ١٨٦٩,١ مليون دينار وبمعدل ١٥,٢% ليصل إلى نحو ١٤١٨٠,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٢٣١١,٢ مليوناً خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٧٤١٧,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مسجلاً بذلك نموّاً قيمته نحو ٢٣٠٢,٤ مليون دينار ومعدله ٩,٢% بعد أن حقق نموّاً قيمته نحو ٢٧١٩,٦ مليوناً ومعدله ١٢,١% خلال عام ٢٠١٢. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ١٦٤٧,٩ مليون دينار ونسبته ٨,٧% ليصل إلى نحو ٢٠٥٠٩,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٨٨٦١,٧ مليوناً خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٦٥٤,٥ مليون دينار ومعدله ١٠,٥% ليصل إلى نحو ٦٩٠٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نمو قيمته نحو ٤٩٤ مليون دينار ومعدله ٨,٦% خلال العام السابق.



وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، فقد زاد إلى نحو ١٣٢٣٧,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٢٨٠٤ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل نموّاً قيمته نحو ٤٣٣,٣ مليون دينار ونسبته ٣,٤%. وترتيباً على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل تراجعاً قيمته نحو ١١٦٢ مليون دينار ومعدله ٤,٩% ليصل إلى نحو ٢٢٤٤٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢٣٦٠٧ مليوناً لعام ٢٠١٢، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٤٥% مقابل نحو ٤٨,٥% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

جدول (٢ - أ)  
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية  
(مليون دينار)

البيان	*٢٠١٠	*٢٠١١	*٢٠١٢	**٢٠١٣
١- الاستهلاك النهائي	١٥٢٢٣,٨	١٦٦٣٦,١	١٨٨٦١,٧	٢٠٥٠٩,٦
معدل التغير (%)	-	٩,٣	١٣,٤	٨,٧
الأهمية النسبية لإتفاق المقيمين (%)	٧٢,٣	٧٤,٣	٧٥,١	٧٤,٨
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٦,٠	٣٩,١	٣٨,٧	٤١,١
- الاستهلاك الحكومي	٥٦٦٦,٦	٦٣٢٦,٦	٧٣٣٧,٤	٨٣٨٦,٩
معدل التغير (%)	-	١١,٦	١٦,٠	١٤,٣
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٧,٢	٣٨,٠	٣٨,٩	٤٠,٩
الأهمية النسبية لإتفاق المقيمين (%)	٢٦,٩	٢٨,٢	٢٩,٢	٣٠,٦
- الاستهلاك الخاص	٩٥٥٧,٢	١٠٣٠٩,٥	١١٥٢٤,٣	١٢١٢٢,٧
معدل التغير (%)	-	٧,٩	١١,٨	٥,٢
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦٢,٨	٦٢,٠	٦١,١	٥٩,١
الأهمية النسبية لإتفاق المقيمين (%)	٤٥,٤	٤٦,٠	٤٥,٩	٤٤,٢
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	٥٨٤١,٣	٥٧٥٩,٥	٦٢٥٣,٥	٦٩٠٨,٠
معدل التغير (%)	-	١,٤-	٨,٦	١٠,٥
الأهمية النسبية لإتفاق المقيمين (%)	٢٧,٧	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٥,٢
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٧,٧	١٣,٥	١٢,٨	١٣,٩
٣- إجمالي إتفاق المقيمين (٢+١)	٢١٠٦٥,١	٢٢٣٩٥,٦	٢٥١١٥,٢	٢٧٤١٧,٦
معدل التغير (%)	-	٦,٣	١٢,١	٩,٢
الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%)	٦٣,٧	٥٢,٧	٥١,٥	٥٥,٠
٤- الصادرات من السلع والخدمات	٢٢٠٥٥,٠	٣١١٢٦,٠	٣٦٤١١,٠	٣٥٦٨٢,٣
معدل التغير (%)	-	٤١,١	١٧,٠	٢,٠-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٦,٧	٧٣,٢	٧٤,٧	٧١,٦
٥- الواردات من السلع والخدمات	١٠٠٤١,٠	١١٠١٠,٠	١٢٨٠٤,٠	١٣٢٣٧,٣
معدل التغير (%)	-	٩,٧	١٦,٣	٣,٤
الأهمية النسبية لإتفاق المقيمين (%)	٤٧,٧	٤٩,٢	٥١,٠	٤٨,٣
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)	٣٣٠٧٩,١	٤٢٥١١,٦	٤٨٧٢٢,٢	٤٩٨٦٢,٦
معدل التغير (%)	-	٢٨,٥	١٤,٦	٢,٣
٧- فائض الموارد المحلية (٣-٦)	١٢٠١٤,٠	٢٠١١٦,٠	٢٣٦٠٧,٠	٢٢٤٤٥,٠
معدل التغير (%)	-	٦٧,٤	١٧,٤	٤,٩-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٦,٣	٤٧,٣	٤٨,٥	٤٥,٠

\* بيانات معدلة.

\*\* بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالمجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية (جدول ٣)، فقد انخفض صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (والمتمثل أساساً في صافي الدخل المتحصل من الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج) بما قيمته ٨٨٩ مليون دينار ومعدله ٣٤,٧% ليصل إلى نحو ٣٤٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٢٥٦١ مليوناً خلال عام ٢٠١٢. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (والذي يعكس حاصل جمع كل من الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج) نمواً قيمته نحو ٢٠٢٩,٤ مليون دينار ومعدله ٤% ليصل إلى نحو ٥٣٣١٢,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنة بنحو ٥١٢٨٣,٢ مليوناً خلال العام السابق.

### جدول (٣)

#### المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية (مليون دينار)

البيان	*٢٠١٠	*٢٠١١	*٢٠١٢	**٢٠١٣
١- الناتج المحلي الإجمالي	٣٣٠٧٩,١	٤٢٥١١,٦	٤٨٧٢٢,٢	٤٩٨٦٢,٦
معدل التغير (%)	-	٢٨,٥	١٤,٦	٢,٣
٢- صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	٢٧٠٠,٠	٢٤٨١,٠	٢٥٦١,٠	٣٤٥٠,٠
معدل التغير (%)	-	٨,١-	٣,٢	٣٤,٧
٣- الناتج القومي الإجمالي (٢+١)	٣٥٧٧٩,١	٤٤٩٩٢,٦	٥١٢٨٣,٢	٥٣٣١٢,٦
معدل التغير (%)	-	٢٥,٨	١٤,٠	٤,٠
٤- إهلاك رأس المال الثابت	٢٥١٥,٤	٢٦٧٢,٢	٢٩٤٨,١	٣١٢٨,٤
٥- الدخل القومي بأسعار السوق (٤-٣)	٣٣٢٦٣,٧	٤٢٣٢٠,٤	٤٨٣٣٥,١	٥٠١٨٤,٢
معدل التغير (%)	-	٢٧,٢	١٤,٢	٣,٨
٦- صافي التحويلات الجارية	٣٧٤١,٠-	٤٠٦٣,٧-	٤٨١٦,٠-	٤٧١٣,١-
معدل التغير (%)	-	٨,٦	١٨,٥	٢,١-
٧- الدخل القومي المتاح (٦+٥)	٢٩٥٢٢,٧	٣٨٢٥٦,٧	٤٣٥١٩,١	٤٥٤٧١,١
معدل التغير (%)	-	٢٩,٦	١٣,٨	٤,٥
٨- الإنفاق الاستهلاكي النهائي	١٥٢٢٣,٨	١٦٦٣٦,١	١٨٨٦١,٧	٢٠٥٠٩,٦
معدل التغير (%)	-	٩,٣	١٣,٤	٨,٧
٩- صافي الامتار (٨-٧)	١٤٢٩٨,٩	٢١٦٢٠,٦	٢٤٦٥٧,٤	٢٤٩٦١,٥
معدل التغير (%)	-	٥١,٢	١٤,٠	١,٢
١٠- صافي التكوين الرأسمالي	٣٣٢٥,٩	٣٠٨٧,٣	٣٣٠٥,٤	٣٧٧٩,٦
معدل التغير (%)	-	٧,٢-	٧,١	١٤,٣
١١- الفائض من الصفقات الجارية (١٠-٩)	١٠٩٧٣,٠	١٨٥٣٣,٣	٢١٣٥٢,٠	٢١١٨١,٩
معدل التغير (%)	-	٦٨,٩	١٥,٢	٠,٨-

\* بيانات معدلة.

\*\* بيانات أولية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي الاتجاه ذاته، حقق الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة الناتج القومي الإجمالي بعد استقطاع قيمة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت، نموًا قيمته نحو ١٨٤٩,١ مليون دينار ومعدله ٣,٨% ليصل إلى نحو ٥٠١٨٤,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٤٨٣٣٥,١ مليونًا خلال عام ٢٠١٢. وكمحصلة لهذا النمو في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والتراجع في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ٢,١% من جانب آخر، زاد الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ١٩٥٢ مليون دينار ونسبته ٤,٥% ليلعب نحو ٤٥٤٧١,١ مليون دينار مقابل نحو ٤٣٥١٩,١ مليونًا لعام ٢٠١٢. وقد أدى ذلك إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ٦٣٤,٥ دينارًا ونسبته ٥,٣% ليلعب نحو ١٢٥١٢ دينارًا خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١١٨٧٧,٤ دينارًا العام السابق، أخذًا في الاعتبار نمو عدد السكان كما سيأتي بيان ذلك لاحقًا.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة إلى نمو صافي الادخار (الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي) بما قيمته نحو ٣٠٤,١ مليون دينار ونسبته ١,٢% ليصل إلى نحو ٢٤٩٦١,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣. وبلغت نسبة صافي الادخار نحو ٥٤,٩% من الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٥٦,٧% لعام ٢٠١٢. وكمحصلة لهذا النمو في صافي الادخار، والنمو في قيمة صافي التكوين الرأسمالي بنسبة ١٤,٣%، انخفض الفائض من الصفقات الجارية مع العالم الخارجي (أو ما يُعرف بفائض الموارد القومية) خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ١٧٠,١ مليون دينار ونسبته ٠,٨% ليصل إلى نحو ٢١١٨١,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢١٣٥٢ مليونًا للعام السابق.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

#### أ- القطاعات النفطية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية تراجعًا خلال عام ٢٠١٣ بنحو ٥٠٠,٣ مليون دينار ونسبة ١,٥% لتصل إلى نحو ٣٢٦٧١,١ مليون دينار مقارنةً بنمو بلغ نحو ٥٠٧١,٩ مليون دينار ونسبة ١٨% خلال عام ٢٠١٢. ويأتي هذا التراجع كحصلة لتراجع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ليصل إلى نحو ٣١٢٩٧,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣١٧٦٤,٨ مليون دينار خلال العام السابق، أي بتراجع قيمته نحو ٤٦٧,١ مليون دينار ونسبته ١,٥% مقارنةً بالعام السابق من جهة، وأيضًا التراجع في القيمة المضافة لقطاع صناعة فحم الكوك

والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي بنحو ٣٣,٢ مليون دينار وبنسبة ٢,٤% لتصل إلى نحو ١٣٧٣,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٤٠٦,٦ ملايين دينار خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

وتشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية، ليصل إلى نحو ١٠٥,٨٧ دولارات للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٠٩,٤٥ دولارات للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٢، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٣,٥٨ دولارًا ونسبته ٣,٣%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٣ انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى نحو ١٠٥,٧٧ دولارات للبرميل مقارنةً بنحو ١٠٦,٦١ دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٠,٨٤ دولارًا ونسبته ٠,٧٩%. كذلك، شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضاً نسبياً، حيث انخفض المتوسط المُرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المُكررة من نحو ١١٥,٢٢ دولارًا للبرميل خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ١١١,٣٤ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٣,٨٩ دولارًا ونسبته ٣,٣٧%. كما سجل المتوسط المُرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال (البروبان والبيوتان) انخفاضاً قيمته ١,٥٧ دولارًا ونسبته ٢,٠٢% ليصل إلى نحو ٧٥,٩٤ دولارًا خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٧٧,٥١ دولارًا خلال العام السابق.

وفي السياق ذاته، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضاً طفيفاً، وذلك من نحو ٢,٩٧٧ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢,٩٢٤ مليون برميل يومياً كمتوسط لعام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضاً بواقع ٠,٠٥٣ مليوناً وبنسبة ١,٨%. كذلك انخفضت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو ٩٠٧,٤ آلاف برميل يومياً خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٨٤٨,١ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضاً بواقع ٥٩,٤ ألفاً وبنسبة ٦,٥%. كما انخفضت كمية إنتاج الغاز الطبيعي المسال من نحو ١٥١,٨ ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٤٧,٤ ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضاً بواقع ٤,٤ آلاف برميل وبنسبة ٢,٩%. أما على صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو ٢,٨٧٩ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢,٨٢٦ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضاً بنحو ٠,٠٥٣ مليوناً وبنسبة ١,٨٤%. وتشير البيانات المتاحة عن أداء القطاع النفطي إلى انخفاض طفيف لقيمة صادرات دولة الكويت من السلع النفطية، لتصل إلى نحو ٣٠٧٩٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٣١٦٠٨ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٨١٨ مليوناً ونسبته ٢,٦%.

## ب- القطاعات غير النفطية:

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٣ قيمته نحو ١١٤٤,٢ مليون دينار ومعدله ٥,٩% لتصل إلى نحو ٢٠٤٤٣,٨ مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٦٣١,٤ مليونًا ومعدله ٣,٤% خلال عام ٢٠١٢. ويوضح (جدول ٤) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حافظ على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي، والتي بلغت نحو ٣١,٦% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣٢,٨% خلال العام السابق. وضمن هذا الإطار، تُشير البيانات إلى أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٣٤,٦ مليون دينار وبمعدل ٢,١% لتصل إلى نحو ٦٤٦٧,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، بعد نمو قيمته نحو ١٨٧,١ مليون دينار ومعدله ٣% خلال عام ٢٠١٢. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ١١,٨% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٣ المشار إليه آنفًا (الجدول ٤).

ويأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة والتي بلغت نحو ١٤,٧% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٤,٩% خلال العام السابق، وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في نشاط الوساطة المالية والتأمين قد سجل نموًا قيمته نحو ١٤١,٥ مليون دينار ومعدله ٤,٩% ليصل إلى نحو ٣٠١٢,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢٨٧١,٢ مليون دينار خلال العام السابق. كما تشير البيانات إلى أن الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية سجلت نموًا قيمته نحو ٣٣,١ مليون دينار ومعدله ١,١% لتصل القيمة المضافة لتلك الأنشطة إلى نحو ٢٩٥٤,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٢٠,٢ مليون دينار ومعدله ٠,٧% خلال عام ٢٠١٢.

**جدول (٤)**  
**الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة**  
**حسب أقسام النشاط الاقتصادي**  
(مليون دينار)

٢٠١٣	**٢٠١٢	*٢٠١١	*٢٠١٠	البيان
١٦٤,٩	١٦٣,٧	١٦٥,٨	١٤٩,٤	الزراعة وصيد البحر
٨٣,٩	٨١,٢	٨٦,٢	٧٧,٤	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز
١٨١٩,٧	١٣٩٨	١١٣٤,٥	٨٨٢,٨	الصناعات التحويلية***
٧٣٠,٧	٦٩٨,٥	٧٣٧,١	٦٦٢,٣	الكهرباء والغاز والمياه
٧٨٥,٧	٧٧٠,٤	٧٤٤,٨	٧٣٠,٣	التشييد والبناء
١٤٧٠,٩	١٣٢٧,٧	١٣٣٠,٦	١٣٣٨,٢	تجارة الجملة والتجزئة
٣١٤,٩	٢٩٧,٦	٢٩٠,٢	٢٧٢,٤	المطاعم والفنادق
٢٦٣٨,١	٢٤٣٦,٧	٢٢٦٠,٥	٢٣٨٢,٣	النقل والتخزين والاتصالات
٣٠١٢,٧	٢٨٧١,٢	٢٨٧١,٢	٣٠٩٢,٢	الوساطة المالية والتأمين، ومنها:
٢٩١٦,٥	٢٧٧٢,٦	٢٧٧٦,٤	٣٠٠٢,٦	- المؤسسات المالية
٢٩٥٤,٥	٢٩٢١,٤	٢٩٠١,٢	٢٧٩٧,٦	الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
٦٤٦٧,٨	٦٣٣٣,٢	٦١٤٦,١	٥٦٧٧,٩	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
<b>٢٠٤٤٣,٨</b>	<b>١٩٢٩٩,٦</b>	<b>١٨٦٦٨,٢</b>	<b>١٨٠٦٢,٨</b>	<b>إجمالي القطاعات غير النفطية</b>

\* بيانات معلة.

\*\* بيانات أولية.

\*\*\* باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

أما نشاط النقل والتخزين والاتصالات، فقد بلغت قيمته المضافة بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٦٣٨ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٣٦,٧ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو ٢٠١,٤ مليون دينار ومعدله ٨,٣%، مقارنةً بنمو قيمته نحو ١٧٦,٢ مليوناً ومعدله ٧,٨% للعام السابق، في حين سجل نشاط الصناعات التحويلية نموًا في قيمته المضافة بنحو ٤٢١,٧ مليون دينار وبمعدل ٣٠,٢% لتصل إلى نحو ١٨١٩,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٣٩٨ مليون دينار خلال العام السابق. وشكّلت القيمة المضافة من نشاط الصناعات التحويلية ما معدله ٨,٩% من الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٣ مقابل ٧,٢% في العام السابق.

وفيما يتعلق بنشاط تجارة الجملة والتجزئة، فقد سجّل نموًا في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٣ بنحو ١٤٣,٢ مليون دينار ومعدل ١٠,٨% لتصل إلى نحو ١٤٧٠,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٣٢٧,٧ مليوناً وبإنخفاض قيمته نحو ٢,٩ مليون دينار ومعدله ٠,٢% خلال عام ٢٠١٢. وشكّلت القيمة المضافة

من ذلك القطاع ما معدله ٧,٢% من الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٣ مقابل ٦,٩% في العام السابق. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط الكهرباء والغاز والمياه نمواً بنحو ٣٢,٢ مليون دينار وبمعدل ٤,٦% خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٧٣٠,٧ مليون دينار مقارنةً بنحو ٦٩٨,٥ مليون دينار في العام السابق.

وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط التشييد والبناء قد شهد زيادة في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٧٨٥,٧ مليون دينار بارتفاع قيمته نحو ١٥,٣ مليون دينار ومعدله ٢%, مقارنةً بنحو ٧٧٠,٤ مليون وبنمو قيمته نحو ٢٥,٦ مليوناً ومعدله ٣,٤% خلال العام السابق.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية نمواً خلال عام ٢٠١٣ قيمته نحو ٢١٢٧ مليون دينار ومعدله ١٠% لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٤ مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو ١٨٦٣,٧ مليوناً ومعدله ٩,٦% خلال عام ٢٠١٢. ويوضح (جدول ٤ - أ) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حافظ على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي، والتي بلغت نحو ٣٥,٧% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣٥,٣% خلال العام السابق. وضمن هذا الإطار، تُشير البيانات إلى أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية قد حقق نمواً في قيمته المضافة بنحو ٨٥٢,٤ مليون دينار وبمعدل ١١,٣% لتصل إلى نحو ٨٣٩٤,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، بعد نمو قيمته نحو ٩٩٢,٩ مليون دينار ومعدله ١٥,٢% خلال عام ٢٠١٢. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٤٠,١% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٣ المشار إليه آنفاً (الجدول ٤ - أ).

وتأتي الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية من حيث مساهمتها النسبية في قيمة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية والتي بلغت نحو ١٣,٩% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٤,٦% خلال العام السابق. وتشير البيانات إلى أن الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية سجلت نمواً قيمته نحو ١٣٧,٧ مليون دينار ومعدله ٤,٤% لتصل القيمة المضافة لتلك الأنشطة إلى نحو ٣٢٦٢,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٩٧,٤ مليون دينار ومعدله

٣,٢% خلال عام ٢٠١٢. وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية في نشاط الوساطة المالية والتأمين قد سجل نموًا قيمته نحو ١٩٣,١ مليون دينار ومعدله ٦,٤% ليصل إلى نحو ٣٢٣٢,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٠٣٩ مليون دينار ونمو معدله ٢,٧% خلال عام ٢٠١٢. إلى جانب ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة في نشاط الوساطة المالية والتأمين من نحو ١٤,٢% في عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٣,٨% في عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية تُشكّل ما نسبته ٩٧% من نشاط الوساطة المالية والتأمين.

#### جدول (٤ - أ)

#### الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية

#### حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

٢٠١٣	**٢٠١٢	*٢٠١١	*٢٠١٠	البيان
١٧٥,٣	١٧٥,٣	١٨٦,٦	١٤٩,٤	الزراعة وصيد البحر
٨٧	٨٤,١	٨٨,٧	٧٧,٤	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز
٢٠٠١	١٤٩٩,٤	١١٨٢,٩	٨٨٢,٨	الصناعات التحويلية***
٩٠٠,٤	٨٦٢,٥	٧٧٢,٦	٦٦٢,٣	الكهرباء والغاز والمياه
٨٦٠,٤	٨٣٢,٨	٧٧٢,٩	٧٣٠,٣	التشييد والبناء
١٦٤٣,٣	١٤٤٩	١٤٠٠,٧	١٣٣٨,٢	تجارة الجملة والتجزئة
٣٣٢	٣٠٩,٧	٢٨٨,٩	٢٧٢,٤	المطاعم والفنادق
٢٦١٣	٢٤٥٥,٨	٢٢٨٢,٨	٢٣٨٢,٣	النقل والتخزين والاتصالات
٣٢٣٢,١	٣٠٣٩	٢٩٥٨,١	٣٠٩٢,٢	الوساطة المالية والتأمين، ومنها:
٣١٢٩,٤	٢٩٣٣,٦	٢٨٥٨,٨	٣٠٠٢,٦	- المؤسسات المالية
٣٢٦٢,٨	٣١٢٥,١	٣٠٢٧,٧	٢٧٩٧,٦	الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
٨٣٩٤,١	٧٥٤١,٧	٦٥٤٨,٨	٥٦٧٧,٩	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
٢٣٥٠١,٤	٢١٣٧٤,٤	١٩٥١٠,٧	١٨٠٦٢,٨	إجمالي القطاعات غير النفطية

\* بيانات معدلة.

\*\* بيانات أولية.

\*\*\* باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

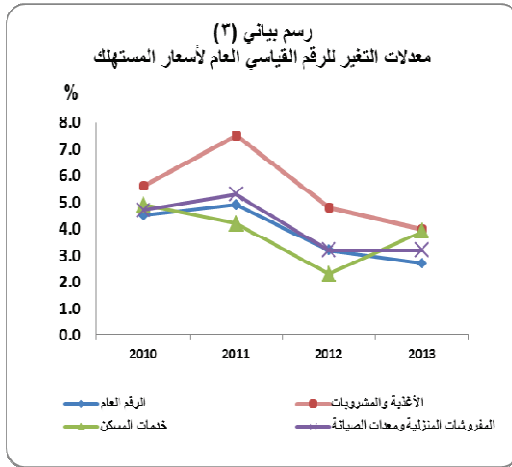
أما نشاط النقل والتخزين والاتصالات، فقد بلغت قيمته المضافة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٦١٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٥٥,٨ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو ١٥٧,٢ مليون دينار ومعدله ٦,٤%، مقارنةً بنمو قيمته نحو ١٧٣ مليوناً ومعدله ٧,٦% للعام السابق، في حين سجل نشاط الصناعات التحويلية نموًا في قيمته المضافة بنحو ٥٠١,٦ مليون دينار وبمعدل ٣٣,٤% لتصل إلى نحو ٢٠٠١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٤٩٩,٤ مليون دينار خلال العام

السابق. وشكّلت القيمة المضافة من نشاط الصناعات التحويلية ما معدله ٨,٥% من الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٣ مقابل ٧% في العام السابق.

وفيما يتعلق بنشاط تجارة الجملة والتجزئة، فقد سجّل نموًا في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٣ بنحو ١٩٤,٣ مليون دينار ومعدل ١٣,٤% لتصل إلى نحو ١٦٤٣,٣ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٤٤٩ مليونًا وبنمو قيمته نحو ٤٨,٣ مليون دينار ومعدله ٣,٤% خلال عام ٢٠١٢. وشكّلت القيمة المضافة من ذلك القطاع ما معدله ٧% من الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠١٣ مقابل ٦,٨% في العام السابق. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط الكهرباء والغاز والمياه نموًا بنحو ٣٧,٩ مليون دينار وبمعدل ٤,٤% خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٩٠٠,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٨٩,٩ مليون دينار وبمعدل ١١,٦% في العام السابق. وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط التشييد والبناء قد شهد زيادة في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٨٦٠,٤ مليون دينار بارتفاع قيمته نحو ٢٧,٦ مليون دينار ومعدله ٣,٣%، مقارنةً بنحو ٨٣٢,٧ مليون وبنمو قيمته نحو ٥٩,٩ مليونًا ومعدله ٧,٨% خلال العام السابق.

## ثانيًا - المستوى العام للأسعار المحلية:

### ١ - الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك<sup>(٤)</sup>:



يبين (جدول ٥ ورسم بياني ٣) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب كلٍّ من الأقسام الرئيسية المكوّنة للإنفاق الاستهلاكي وعمر السلعة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣). وتشير بيانات ذلك الجدول (وكذلك الرسم البياني ٣) إلى تباطؤ معدل التضخم السنوي محسوبًا على أساس التغير النسبي

<sup>(٤)</sup> تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك استنادًا على مسح الدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٣، تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة لذلك الرقم واتخاذ عام ٢٠٠٧ كسنة أساس (٢٠٠٧=١٠٠) في حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٢,٧% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق له.

وقد جاء التباطؤ في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٣ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٢، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ ٤% خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٤,٨% خلال عام ٢٠١٢، ثم قسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي ٧,٩%) بمعدل ١,٣% مقابل ٢,٦% خلال عام ٢٠١٢. إلى جانب ذلك، سجل الرقم القياسي لمتوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو ٩,٣%) انخفاضاً بنحو ٠,٢% خلال عام ٢٠١٣ مقابل ارتفاع بنحو ٤,٣% خلال عام ٢٠١٢، في حين سجل معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) ارتفاعاً بنحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٢,٣% خلال عام ٢٠١٢.

#### جدول (٥)

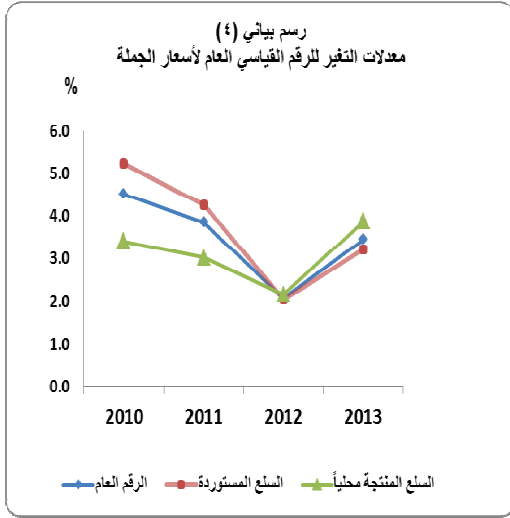
#### تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)

المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %	التغير (%)		الأوزان الترجيحية	البيان				
	٢٠١٣	٢٠١٢		٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
١٠٠	١٠٠	٢,٧	٣,٢	١٢٩,٢	١٢٥,٨	١٢١,٩	١٠٠	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:
								١- بحسب أقسام الإنفاق
٣٠,٠	٢٨,٨	٤,٠	٤,٨	١٤١,٩	١٣٦,٤	١٣٠,٢	١٨,٤	- الأغذية والمشروبات
٧,١	٠,٥	٧,١	٦,٦	١٣٢,٦	١٢٣,٨	١١٦,١	٠,٣	- السجائر والتبغ
٠,٦-	١٢,١	٠,٢-	٤,٣	١٢٦,٨	١٢٧,٠	١٢١,٨	٩,٣	- الكساء وملبوسات القدم
٤٠,٨	٢٠,٣	٣,٩	٢,٣	١٣١,١	١٢٢,٩	١٢٠,١	٢٨,٩	- خدمات المسكن
١٣,٦	١١,٣	٣,٢	٣,٢	١٣٦,٢	١٢٧,٨	١٢٣,٨	١١,٣	- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
٠,٧	١,٦	١,٢	٣,٤	١٢٥,٨	١٢٥,٣	١٢١,٢	١,٦	- الصحة
٣,٦	٦,٢	١,٣	٢,٦	١٢٣,٦	١٢١,١	١١٨,٠	٧,٩	- النقل
٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,١	١٠٠,٩	١٠١,٤	١٠١,٣	٤,٠	- الاتصالات
٣,٠	٣,٩	١,٩	٢,٩	١٢٩,٠	١٢٥,٧	١٢٢,١	٤,٣	- الترفيه والثقافة
٠,٩	١,٥	٠,٨	١,٦	١٢٦,٤	١٢٣,٣	١٢١,٣	٣,٠	- التعليم
٠,٧	٣,٠	٠,٦	٢,٩	١٣٠,٥	١٢٥,٩	١٢٢,٣	٣,٣	- المطاعم والفنادق
٦,٦	١٠,٦	٢,٣	٤,٥	١٢٦,٩	١٢٥,٩	١٢٠,٥	٧,٨	- السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

## ٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة<sup>(٤)</sup>:



يوضح (جدول ٦ ورسم بياني ٤) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ( سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية، خلال فترة الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١١ - ٢٠١٣) في دولة الكويت. وتشير بيانات ذلك الجدول إلى ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,١% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق له.

ويُستدل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة، على ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٦٤,٤% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٣ ليبلغ نحو ٣,٢% مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,١% خلال العام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق له. وكذلك، ارتفع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٣٥,٦% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق له.

<sup>(٤)</sup> قامت الإدارة المركزية للإحصاء في يونيو ٢٠١٢ بتحديث الرقم القياسي العام لأسعار الجملة واحتسابه على أساس سنة ٢٠٠٧ بعد أن كان يحتسب على أساس سنة ١٩٨٠، وقد شمل هذا التحديث إضافة إلى تحديث سنة الأساس لتحديث الأوزان الترجيحية المستخدمة وسلة السلع وتصنيف السلع وعينة المصادر واستمارة البحث.

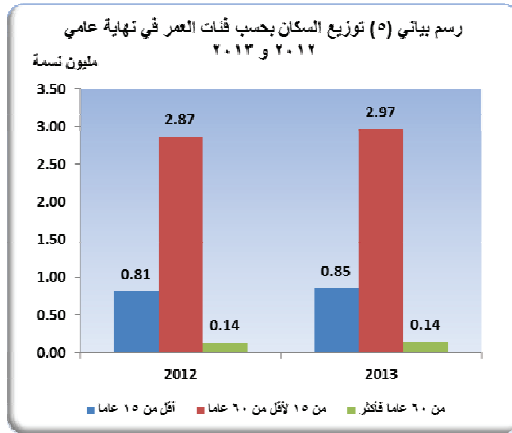
جدول (٦)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة  
سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

البيان	الأوزان الترجيحية					معدل التغير %
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	١١٥,٧	١١٨,١	١٢٢,٢	١٢٢,٢	١٢٢,٢	٣,٢
- بحسب الأقسام الرئيسية:						
* الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	٤٤,٩	١٤١,٠	١٤٤,٣	١٤٤,٣	١٤٤,٣	٢,٣
* استغلال المحاجر	٣,٢	١١٦,٦	١١١,٥	١١١,٥	١١١,٥	٤,٥-
* الصناعات التحويلية	٩٠٠,٢	١١٨,٠	١٢٢,٤	١٢٢,٤	١٢٢,٤	٣,٧
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	٥١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	٦٤٤,٣	١١٧,٤	١١٩,٨	١٢٣,٧	١٢٣,٧	٣,٢
- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً	٣٥٥,٧	١١٢,٦	١١٥,٠	١١٩,٥	١١٩,٥	٣,٩

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثاً - السكان والقوى العاملة:



تُشير البيانات المتوافرة (جدول ٧، ورسم بياني ٥) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في عام ٢٠١٣ قد بلغ نحو ٣,٧% مقارنةً بنمو معدله ٣,٤% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٣,٩٦٥ مليون نسمة مقابل نحو ٣,٨٢٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

ويُعزى الجانب الأكبر (٧٨,٧%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢,٧٢٣ مليون نسمة مقابل نحو ٢,٦١١ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو بلغ نحو ٤,٣%. أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين فقد بلغ نحو ٢,٥% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٢، ليصل مجموع السكان الكويتيين إلى نحو ١,٢٤٢ مليون نسمة مقابل نحو ١,٢١٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢. ونتيجةً للتطورات السابقة في أعداد السكان، انخفضت نسبة

أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام ٢٠١٣ بدرجة طفيفة، لتصل إلى نحو ٣١,٣% مقابل ٣١,٧% في نهاية عام ٢٠١٢. وفي مقابل ذلك، ارتفعت نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان لتصل إلى نحو ٦٨,٧% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ٦٨,٣ في نهاية العام السابق.

جدول (٧)  
تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت  
(نهاية الفترة)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
السكان:			
(١) الكويتيون:	١١٨٣١٨٥	١٢١٢٤٣٦	١٢٤٢٤٩٠
معدل التغير (%)	٣,٠	٢,٥	٢,٥
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٣٢,٠	٣١,٧	٣١,٣
(٢) غير الكويتيين:	٢٥١٤١٠٧	٢٦١١٢٩٢	٢٧٢٢٥٣٢
معدل التغير (%)	٣,٣	٣,٩	٤,٣
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٦٨,٠	٦٨,٣	٦٨,٧
(٣) جملة السكان: (١ + ٢)	٣٦٩٧٢٩٢	٣٨٢٣٧٢٨	٣٩٦٥٠٢٢
معدل التغير (%)	٣,٢	٣,٤	٣,٧
الأهمية النسبية لأقل من ١٥ عام (%)	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٥
الأهمية النسبية من ١٥ إلى أقل من ٦٠ عام (%)	٧٥,٣	٧٥,٢	٧٤,٩
الأهمية النسبية ٦٠ عام فأكثر (%)	٣,٤	٣,٥	٣,٦

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كل من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعاقة المرتبطة بها، فقد تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصادياً (ذوي الأعمار من ١٥ عاماً إلى أقل من ٦٠ عاماً) في جملة السكان عن العام السابق بشكل طفيف، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٧٤,٩% في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٧٥,٢% في نهاية عام ٢٠١٢. واتساقاً مع تلك التطورات، ارتفعت مؤشرات الإعاقة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك العدد نحو ٦٧٢ فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٦٦٥ فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول (٨)  
تطور مؤشرات الإعاقة في دولة الكويت  
(نهاية الفترة)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	البيان
معدلات الإعاقة (لكل ١٠٠٠ فرد من القوى العاملة):			
٢٠٢٩	٢٠٣٦	٢٠٣٦	(١) الكويتيون
٣٨٩	٣٧٧	٣٦٨	(٢) غير الكويتيين
٦٧٢	٦٦٥	٦٦٠	(٣) جملة السكان

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ومن جانبٍ آخر، وبالنسبة لمؤشر الإعاقة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو ٢٠٢٩ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢٠٣٦ فردًا في نهاية عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل أكبر (٢,٧%) من معدل زيادة أعداد السكان الكويتيين (٢,٥%) في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق.

وفي مقابل ذلك، ارتفع معدل الإعاقة للسكان غير الكويتيين من نحو ٣٧٧ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٣٨٩ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل أقل (٣,٤%) من معدل زيادة أعداد السكان غير الكويتيين (٤,٣%) ما بين نهاية عامي المقارنة (جدول ٨).

جدول (٩)  
تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت  
(نهاية الفترة)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	البيان
القوى العاملة:			
٤١٠٢٥٤	٣٩٩٣٤٥	٣٨٩٧٤٦	(١) الكويتيون
٢,٧	٢,٥	٦,٦	معدل التغير (%)
١٧,٣	١٧,٤	١٧,٥	الأهمية النسبية للجملة (%)
١٩٦٠٧٤٧	١٨٩٦٩١٠	١٨٣٧٦٥٧	(٢) غير الكويتيين
٣,٤	٣,٢	٢,٥	معدل التغير (%)
٨٢,٧	٨٢,٦	٨٢,٥	الأهمية النسبية للجملة (%)
٢٣٧١٠٠١	٢٢٩٦٢٥٥	٢٢٢٧٤٠٣	(٣) جملة القوى العاملة: (١ + ٢)
٣,٣	٣,١	٣,٢	معدل التغير (%)

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٣، تشير البيانات المتوافرة (جدول ٩) إلى أن معدل نمو إجمالي القوى العاملة قد سجل ارتفاعًا طفيفًا في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ نحو ٣,٣% بعد

أن بلغ نحو ٣,١% في نهاية عام ٢٠١٢، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢,٣٧١ مليوناً مقارنةً بنحو ٢,٢٩٦ مليوناً في نهاية العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليلعب نحو ٢,٧% في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٢,٥% في نهاية عام ٢٠١٢، وارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليلعب نحو ٣,٤% في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ١٠)، فقد استحوذت أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية على نحو ٤٦,٣% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو ٤٦% في نهاية عام ٢٠١٢، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٥,٥%، ثم التشييد والبناء (٩,٢%). أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٣، فقد تركزت تلك العمالة أيضاً في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (٦٨,٩%)، ثم التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال (٥,٧%)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٣,٩). ويوضح الجدول (١٠) التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية الأعوام الثلاثة (٢٠١١-٢٠١٣).

#### جدول (١٠)

#### التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%) (نهاية الفترة)

أقسام النشاط الاقتصادي	٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
الزراعة والصيد	٠,١	٢,٣	١,٩	٠,١	٢,٠	١,٦	٠,١	١,٨	١,٥
المناجم والمحاجر	١,٣	٠,١	٠,٣	٠,١	١,٣	٠,٣	١,٣	٠,١	٠,٣
الصناعات التحويلية	٢,٣	٦,١	٥,٥	٢,٤	٦,١	٥,٥	١,٧	٥,٩	٥,٢
الكهرباء والغاز والماء	٣,٤	٠,١	٠,٧	٣,٥	٠,١	٠,٧	٣,٥	٠,١	٠,٧
التشييد والبناء	٢,٨	٩,٦	٨,٤	٢,٩	٩,٨	٨,٧	٣,١	١٠,٤	٩,٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,٧	١٨,٠	١٥,٥	٣,٨	١٨,٢	١٥,٧	٣,٩	١٧,٩	١٥,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٢,٤	٣,٣	٣,١	٢,٣	٣,٢	٣,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٨
التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٥,٧	٥,٤	٥,٥
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٦٩,٤	٤١,٦	٤٦,٤	٦٩,٢	٤١,١	٤٦,٠	٦٨,٩	٤١,٦	٤٦,٣
غير مبين	٩,٧	١٣,٨	١٣,١	٩,٦	١٤,٢	١٣,٣	٩,٧	١٣,٨	١٣,١
<b>الإجمالي</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما على صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١١) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل ٤,٦% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥٤,٧% في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٥٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي، فقد بلغ نحو ٢,٣% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى انخفاضٍ طفيفٍ في الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو ١٨,٧% في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٨,٥% في نهاية عام ٢٠١٣. وفي مقابل ذلك، انخفض مجموع أعداد المتعطلون في نهاية عام ٢٠١٣ بنحو ٥,٦% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو ١,٨% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ٢% في نهاية العام السابق.

جدول (١١)  
التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (%)  
(نهاية الفترة)

القطاع	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
القطاع الحكومي	١٨,٥	١٨,٧	١٨,٩
كويتي	١٣,١	١٣,٢	١٣,٣
غير كويتي	٥,٥	٥,٥	٥,٦
القطاع الخاص	٥٥,٥	٥٤,٧	٥٣,٦
كويتي	٣,٨	٣,٦	٣,٦
غير كويتي	٥١,٧	٥١,١	٥٠,٠
القطاع العائلي	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٥,٥
كويتي	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير كويتي	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٥,٥
المتعطلون	١,٨	٢,٠	٢,١
كويتي	٠,٥	٠,٥	٠,٦
غير كويتي	١,٣	١,٤	١,٥
إجمالي القوى العاملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
كويتي	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٥
غير كويتي	٨٢,٧	٨٢,٦	٨٢,٥

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.



التطورات  
النقدية ونشاط  
بنك الكويت  
المركزي





## التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

### مقدمة:

شهد عام ٢٠١٣ العديد من التطورات النقدية والمصرفية الهامة التي تعكس في جانب مهم منها جهود بنك الكويت المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتوجيهاتها الرامية إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني بما يدعم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، ويعزز دعائم الاستقرار المالي.

وتشير البيانات المتوافرة لعام ٢٠١٣ إلى استمرار النمو في مستويات السيولة المحلية، حيث حقق عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن ٢) ارتفاعاً نسبته ٩,٥% مقارنةً بنمو نسبته ٧% في عام ٢٠١٢. كما تسارعت وتيرة النمو في الائتمان المصرفي خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغ معدل النمو في أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمه من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو ٨,١% مقارنةً بنمو نسبته ٤,٦% في عام ٢٠١٢. إلى جانب ذلك تشير تطورات ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ارتفاع معدل النمو لتلك الودائع بما نسبته ٩,٥% مقارنةً بنمو نسبته ٦,٨% في نهاية عام ٢٠١٢.

وعلى صعيدٍ آخر، واصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية استقراره النسبي خلال عام ٢٠١٣ في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

وضمن إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، هذا بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية.

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ بجهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية إلى زيادة متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كذلك في تطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة، وترسيخ أجواء

الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٣، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

## ١- تطورات عرض النقد:

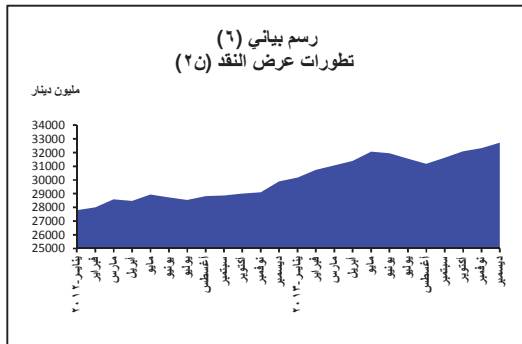
جدول (١٢)  
تطور إجماليات عرض النقد  
(مليون دينار)

البيان	٢٠١١ (١)	٢٠١٢ (٢)	٢٠١٣ قيمة	التغير %
الكتلة النقدية (ن١)	٦٥٥١,٩	٧٨٧٣,٣	٨٨٥٠,٥	١٢,٤
ومنها: النقد المتداول	١٢٠٥,١	١٣٣٩,٩	١٤١١,٣	١٠,٥
شبه النقد	٢١٣٨١,٣	٢٢٠١٤,٩	٢٣٨٨١,٨	٨,٥
الودائع بالدينار	٢٤٦٤٩,٩	٢٦٢٧٦,٠	٢٨١٢٩,٤	٧,١
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠٧٨,٢	٢٢٧٢,٢	٣١٢١,٧	٣٧,٤
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢)	٢٧٩٣٣,١	٢٩٨٨٨,١	٣٢٧٣٢,٣	٩,٥
الودائع لدى شركات التمويل <sup>(*)</sup>	١٤,١	٢٨,١	٥٦,٥	١٠١,٤
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن٣)	٢٧٩٤٧,٢	٢٩٩١٦,٢	٣٢٧٨٨,٨	٩,٦
مؤشرات نقدية:				
النقد المتداول / الكتلة النقدية (ن١)	١٨,٤	١٧,٠	١٦,٧	
شبه النقد / عرض النقد (ن٢)	٧٦,٥	٧٣,٧	٧٢,٠	
الكتلة النقدية (ن١) / عرض النقد (ن٢)	٢٣,٥	٢٦,٣	٢٧,٠	

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
(\*) التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

تُشير البيانات (جدول ١٢، ورسم بياني ٦) إلى تسارع وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٣، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٣٢٧٣٢,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ محققاً ارتفاعاً قيمته نحو ٢٨٤٤,٢ مليون دينار ونسبته ٩,٥%، وذلك بعد ارتفاع قيمته ١٩٥٥ مليون دينار ونسبته ٧% خلال عام ٢٠١٢.

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠١٣ ليشمل ارتفاع شبه النقد بما قيمته ١٨٦٦,٩ مليون دينار ونسبته ٨,٥%، وارتفاع الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٩٧٧,٣ مليون دينار ونسبته ١٢,٤%.



جدول (١٣)  
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٣  
(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	تغير نهاية الربع الأخير عن نهاية العام السابق	
			القيمة	المعدل (%)
الودائع البنائية	٢٦٢٧٦,٠	٢٨١٢٩,٤	١٨٥٣,٤	٧,١
تحت الطلب	٦٥٣٣,٣	٧٣٦٩,٣	٨٣٥,٩	١٢,٨
الادخار	٤٣٢٤,٠	٤٦٥٤,٩	٣٣٠,٩	٧,٧
لأجل	١٥٤١٨,٧	١٦١٠٥,٢	٦٨٦,٥	٤,٥
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملة الأجنبية	٢٢٧٢,٢	٣١٢١,٧	٨٤٩,٥	٣٧,٤
الإجمالي	٢٨٥٤٨,٢	٣١٢٥١,١	٢٧٠٢,٩	٩,٥

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام ٢٠١٣ ليعكس ارتفاع كل من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) لدى البنوك المحلية بنحو ١٠١٧,٤ مليون دينار ونسبة ٥,٢%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى تلك البنوك بالعملة الأجنبية بما قيمته ٨٤٩,٥ مليون دينار ونسبته ٣٧,٤% (جدول ١٣).

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣، تشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد - وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كل من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان ١٤ و ١٥) - إلى أن الزيادة المشار إليها آنفاً في عرض النقد (ن ٢) خلال عام ٢٠١٣، قد جاءت نتيجةً للارتفاع في كل من صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو ١١٩٨,١ مليون دينار ونسبة ٧,٦%، وصافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو ١٥٧٩ مليون دينار ونسبة ١١,٤%.

وجاء الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية نتيجةً للارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو ٩٢٧,٧ مليون دينار ونسبة ١٢,٧%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو ٦٢٩,٣ مليون دينار ونسبة ١٠%.

وجاءت الزيادة المشار إليها في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة (جدول ١٤) محصلة لعدد من التطورات في العناصر المكونة للموجودات والمطلوبات المحلية لتلك الجهات، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها وذلك على النحو التالي:

جدول (١٤)  
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)  
(القيمة بالمليون دينار)

المساهمة في معدل	نمو عرض النقد (%)	التغير في قيمة (%)	٢٠١٣	٢٠١٢	البيان
٩,٥٢	٩,٥٢	٢٨٤٤,٢	٣٢٧٣٢,٣	٢٩٨٨٨,١	عرض النقد (ن٢)
٤,٠	٧,٦	١١٩٨,١	١٧٠٤٥,٠	١٥٨٦٩,٢	صافي الموجودات المحلية:
١,٣-	٩,٨-	٣٧٥,٣-	٤١٨٩,٤-	٣٨١٤,٠	المطالب على الحكومة (صافي):
٠,٣-	١٧,٠	٩٢,٢-	٦٣٥,١	٥٤٢,٩-	البنك المركزي (صافي)
-	-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مطالب على الحكومة
٠,٣-	١٧,٠	٩٢,٢-	-٦٣٥,١	٥٤٢,٩-	حسابات الحكومة
٠,٩-	٨,٧-	٢٨٣,٢-	٣٥٥٤,٣-	٣٢٧١,١-	البنوك المحلية (صافي):
٠,٦-	١٠,٨-	١٨١,٩-	١٥٠٢,٤	١٦٨٤,٣	مطالب على الحكومة:
-	-	-	٠,٠	٠,٠	سندات شراء المديونية
٠,٦-	١٠,٨-	١٨١,٩-	١٥٠٢,٤	١٦٨٤,٣	أدوات الدين العام
٠,٣-	٢,٠-	١٠١,٣-	٥٠٥٦,٧-	٤٩٥٥,٤-	ودائع الحكومة
٧,٠	٧,٣	٢١٠٤,٢	٣١١٢٤,٨	٢٩٠٢٠,٦	المطالب على القطاع الخاص:
٧,٢	٨,١	٢١٦٤,١	٢٨٩٦٠,٩	٢٦٧٩٦,٨	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
٠,٢٠-	٢,٧-	٥٩,٩-	٢١٦٣,٩	٢٢٢٣,٨	استثمارات محلية أخرى
١,٨-	٥,٧-	٥٣٠,٧-	٩٨٩٠,٤-	٩٣٥٩,٧-	البنود الأخرى (صافي)، ومنها:
١,٤-	٥,٩	٤٠٦,٠-	-٧٢٩٥,٠	٦٨٨٩,٠-	رأس المال والاحتياطي
٠,٤-	٥,١	١٢٤,٨-	٢٥٩٥,٤-	٢٤٧٠,٦-	أخرى
٥,٣	١١,٤	١٥٧٩,٠	١٥٣٧٨,٧	١٣٧٩٩,٨	صافي الموجودات الأجنبية:
٣,١	١٢,٧	٩٢٧,٧	٨٢٤٥,١	٧٣١٧,٥	البنك المركزي
٣,١	١٢,٦	٩٢٦,٥	٨٢٥٥,٦	٧٣٢٩,١	الموجودات الأجنبية
٠,٠٠	٩,٩-	١,١	١٠,٥-	١١,٦	المطلوبات الأجنبية
٢,٢	١٠,٠	٦٢٩,٣	٧١٣٣,٦	٦٥٠٤,٦	البنوك المحلية
٢,٣٤	٧,٣	٦٨٩,٩	١٠١٧٧,٦	٩٤٨٧,٧	الموجودات الأجنبية
٠,٢٠-	٢,٠	٦٠,٨-	٣٠٤٤,٠-	٢٩٨٣,٢	المطلوبات الأجنبية

- المصدر: بنك الكويت المركزي.  
\* تُعبر الإشارة السالبة عن التأثير الإجمالي على نمو عرض النقد (ن٢)، في حين تُعبر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن٢).

- ارتفاع أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٣ بما قيمته ٢١٠٤,٢ ملايين دينار وبنسبة ٧,٣% عن نهاية العام السابق.
- ارتفاع صافي مطالب البنوك المحلية على الحكومة بما قيمته ٣٧٥,٣ مليون دينار ونسبته ٩,٨% وجاء ذلك الارتفاع محصلةً لارتفاع كل من مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٢٨٣,٢ مليون دينار وبما نسبته ٨,٧% من جانب، وارتفاع إجمالي أرصدة حسابات وودائع الحكومة لدى البنك المركزي بنحو ٩٢,٢ مليون دينار، وبما نسبته ١٧% من جانبٍ آخر.

- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل ٩٢٧,٦ وبنسبة ١٢,٧% (الجدول ١٥) كمحصلة لارتفاع إجمالي موجوداته الأجنبية (بما يعادل ٩٢٦,٥ مليون دينار وبنسبة ١٢,٦%) من جهة، وانخفاض المطلوبات الأجنبية عليه (بما يعادل ١,١ مليون دينار وبما نسبته ٩,٩%) من جهة أخرى.

#### جدول (١٥)

#### صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي (القيمة بالمليون دينار)

التغير	نهاية عام ٢٠١٣			نهاية عام ٢٠١٢			البيان	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي		
١٢,٧	٩٢٧,٦	٨٢٤٥,١	١٠,٥	٨٢٥٥,٦	٧٣١٧,٥	١١,٦	٧٣٢٩,١٤	البنك المركزي
٩,٧	٦٢٩,٠	٧١٣٣,٦	٣٠٤٤,٠	١٠١٧٧,٦	٦٥٠٤,٦	٢٩٨٣,٢	٩٤٨٧,٧	البنوك المحلية
١١,٢٦	١٥٥٦,٦	١٥٣٧٨,٧	٣٠٥٤,٥	١٨٤٣٣,٢	١٣٨٢٢,١	٢٩٩٤,٨	١٦٨١٦,٨	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

#### ٢- تطور الائتمان المصرفي:

تشير البيانات (جدول ١٦) إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ٢١٦٤,١ مليون دينار ونسبته ٨,١%، لتصل إلى نحو ٢٨٩٦٠,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢٦٧٩٦,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٢ بلغت قيمته ١١٨٥,٣ مليون دينار ونسبته ٤,٦% مقارنةً بالعام السابق له.

تُعتبر التغيرات في مستويات التسهيلات الائتمانية من المؤشرات الأساسية للتعرف على دور بنك الكويت المركزي في مجال توجيه الائتمان المصرفي بما يتوافق مع التطورات الحاصلة في المعدلات التي تشهدها القطاعات المكوّنة للاقتصاد المحلي. كما يُعتبر الائتمان المصرفي من أهم العوامل المؤثرة في عرض النقد. وتُبين تفاصيل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة استحواد التسهيلات الشخصية على نسبة مؤثرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث تُشكّل ٣٩% لإجمالي التسهيلات الائتمانية المحلية. وتقيد تفاصيل التسهيلات الائتمانية المقدّمة لقطاع التسهيلات الشخصية إلى ارتفاع تلك الأرصدة الموجّهة إلى كلٍّ من القروض المقسّطة (بما قيمته ٩٩٥,١ مليون دينار ونسبته ١٦,٥%)، والقروض الاستهلاكية (بما قيمته ١٢٢,٤ مليون دينار ونسبته ١١,٨%)، وأرصدة شراء الأوراق المالية (بما قيمته ٣١ مليون دينار ونسبته ١,١%).

وبالإشارة إلى أرصدة الجزء النقدي المستخدم بخلاف المؤسسات المالية، فقد ارتفعت تلك الأرصدة (بما قيمته ٢٤٠٨,٨ ملايين دينار ونسبته ٩,٧%) لتصل إلى نحو ٢٧٣٤٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٢٤٩٤٠,١ مليون دينار للعام السابق له.

#### جدول (١٦)

#### تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية (القيمة بالمليون دينار)

القطاع	الرصيد		التغير	
	في نهاية عام		القيمة	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
التجارة	٢٣٠٦,٦	٢٤٧٥,١	٢٦٨,٨	٧,٣
الصناعة	١٧٥٠,٢	١٧٦٧,٨	٥,٨	١,٠
الإتشاء	١٧٤٨,٦	١٧٤٤,٩	١٧١,٧	٠,٢-
الزراعة وصيد الأسماك	٩,٧	١١	٤,٩	١٣,٤
المؤسسات المالية (غير البنوك)	٢٣٧٩,٨	١٨٥٦,٦	٢٤٤,٥-	٢٢,٠-
التسهيلات الشخصية:	٨٩٤٦,٨	١٠٠٥٥,٣	١٢٢٦,٣	١٢,٤
- القروض الاستهلاكية	٨٢٣	١٠٣٦,١	١٢٢,٤	٢٥,٩
- القروض المُقسطة	٥١٣٦,٤	٦٠٣٥,٥	٩٩٥,١	١٧,٥
- شراء أوراق مالية	٢٦٤٠,٩	٢٧٠٠,٣	٣١	٢,٢
- أخرى	٣٤٦,٥	٢٨٣,٤	٧٧,٨	١٨,٢-
العقار	٦٧٥٦	٧١١٤,٣	٤٨٦,٣	٥,٣
النفط الخام والغاز	١٧٢,٨	١٦٥,٠	٤٤,٠	٤,٥-
الخدمات العامة	٠,١	٠	٠,٠	٠,٠
أخرى	١٥٤٠,٨	١٦٠٦,٧	٦٥,٩	٤,٣
المجموع	٢٥٦١١,٤	٢٦٧٩٦,٧	٢١٦٤,١	٤,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

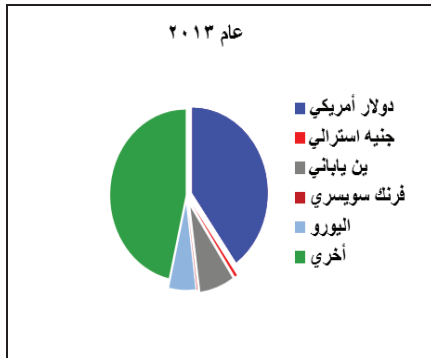
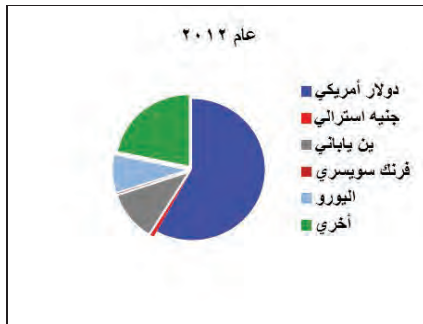
من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام ٢٠١٣ إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته ٣٦٤٥,٨ مليون دينار ونسبته ٣٢,٦% لتصل إلى نحو ١٤٨٢٤,٣ مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته ١١١٧٨,٦ مليوناً خلال عام ٢٠١٢. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلٍّ من قطاع العقار (بما قيمته ١٣٩٩,٢ مليون دينار ونسبته ٥٣,٥%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته ٧٩٤,٩ مليوناً ونسبته ٢٦,١%)، وقطاع التجارة (بما قيمته ٤٦٠,٤ مليون دينار ونسبته ٢٥,٤%) وقطاع الإئتشاء (بما قيمته ٣٨٢,٢ مليون ونسبته ٩٤,٢%)، وقطاع الصناعة (بما قيمته ٢٣٨,٦ ونسبته ٢٨,٩%).

جدول (١٧)  
الأهمية النسبية للعملة المستخدمة في تمويل  
الواردات الكويتية  
(%)

العملة	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣
دولار أمريكي	٥٨,١	٤٠,١
جنيه استرليني	٠,٨	٠,٥
ين ياباني	١١,٠	٧,٣
فرنك سويسري	٠,١	٠,١
اليورو	٨,٤	٥,٦
أخرى	٢١,٧	٤٦,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رسم بياني (٧)  
الأهمية النسبية للعملة المستخدمة في تمويل  
الواردات الكويتية



وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفع بنحو ٢١٩٤,٧ مليون دينار وينسبة ٥٦,٨%، ليلعب نحو ٦٠٥٨,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣٨٦٤,٢ مليوناً خلال عام ٢٠١٢. وقد شمل هذا الارتفاع العملات المستخدمة في سداد قيمة الواردات المذكورة وبنسب متباينة، حيث استقرت قيمة التمويل بالجنية الاسترليني والبالغ نحو ٢٩ مليون دينار، بينما ارتفعت قيمة التمويل بكل من الين الياباني (من نحو ٤٢٣,٥ مليون دينار إلى نحو ٤٤١,١ مليون دينار)، واليورو (من نحو ٣٢٥,٢ مليون دينار إلى نحو ٣٤١,٢ مليون دينار)، والفرنك السويسري (من نحو ٣,٩ ملايين دينار إلى نحو ٤,٨ ملايين دينار)، ومجموعة العملات "الأخرى" (من نحو ٨٣٨,١ مليون دينار إلى نحو ٢٨١٢ مليون دينار) فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على الترتيب. ونتيجة لذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكل من الين الياباني (من ١١% إلى ٧,٣%)، واليورو (من ٨,٤% إلى ٥,٦%)، والدولار الأمريكي (من ٥٨,١% إلى ٤٠,١%) والجنية الإسترليني (من نحو ٠,٨% إلى ٠,٥%) من جهة، وإن كانت قيمة المدفوعات لتمويل الواردات قد ارتفعت لكل منهما. ومن جهة أخرى، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات (جدول ١٨، ورسم بياني ٦) لمجموعة العملات "الأخرى" (من ٢١,٧% إلى ٤٦,٤%).

### ٣- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتباراً من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي، الأمر الذي يعزز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، تُشير بيانات جدول (١٨) إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٣ كانت ضمن هوامش ضيقة نسبياً، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية كل من أشهر عام ٢٠١٣ ما قيمته ٥ فلوس ونسبته ١,٧%. ومن جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات واضحة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل تلك العملات إلى معدلات بلغت على سبيل المثال ١٥,٦٩% مقابل الين الياباني و ٨,٨١% مقابل الجنيه الإسترليني و ٨,٦٦% مقابل الفرنك السويسري، و ٦,٧٨% مقابل اليورو.

جدول (١٨)

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية كل من أشهر عام ٢٠١٣

نهاية الفترة	دينار كويتي (*)	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
يناير	٢٨١,٥٠	٠,٧٤٣	٩٠,٩١٠	٠,٩٢٧	٠,٦٣٧
فبراير	٢٨٢,٨٥	٠,٧٥٤	٩٣,٤٧٠	٠,٩٢٩	٠,٦٥٨
مارس	٢٨٤,٨٥	٠,٧٧٩	٩٤,٨٥٥	٠,٩٤٩	٠,٦٦٠
إبريل	٢٨٤,٦٠	٠,٧٦٧	٩٨,٠٧٠	٠,٩٤٣	٠,٦٤٦
مايو	٢٨٦,٥٠	٠,٧٧٨	١٠٢,٣٢٥	٠,٩٧٦	٠,٦٦٥
يونيو	٢٨٤,٩٠	٠,٧٦٥	٩٧,٨١٥	٠,٩٣٨	٠,٦٤٩
يوليو	٢٨٤,٢٥	٠,٧٥٣	٩٧,٨٤٥	٠,٩٢٩	٠,٦٥٠
أغسطس	٢٨٣,٦٠	٠,٧٤٧	٩٧,١٣٠	٠,٩١٨	٠,٦٤٤
سبتمبر	٢٨٢,٩٠	٠,٧٣٩	٩٨,٧٨٥	٠,٩١٠	٠,٦٢٢
أكتوبر	٢٨١,٧٥	٠,٧٢٦	٩٧,٥٧٥	٠,٨٩٦	٠,٦٢١
نوفمبر	٢٨٢,٩	٠,٧٣٩	١٠١,٤٩٥	٠,٩١١	٠,٦١٩
ديسمبر	٢٨٢,٢٥	٠,٧٢٨	١٠٥,١٧٠	٠,٨٩٢	٠,٦٠٧

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(\*) بالفلس.

جدول (١٩)  
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي  
وبعض العملات الرئيسية من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٣

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
دينار كويتي (فلس)	٢٨٦,٨٠	٢٨٠,٩٥	٥,٨٥	٢,١
جنيه إسترليني	٠,٦٧٢٤	٠,٦٠٦٧	٠,٠٦٥٧	١٠,٨
اليورو	٠,٧٨٢٤	٠,٧٢٤٣	٠,٠٥٨١	٨,٠
فرنك سويسري	٠,٩٧٧٠	٠,٨٨٥٠	٠,٠٩٢٠	١٠,٤
ين ياباني	١٠٥,١٧٠	٨٦,٠٠٥	١٩,١٧٠	٢٢,٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (٢٠)  
تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي  
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي (°)	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
٢٠١٢	٢٨١,١٥	٠,٧٥٦	٨٥,٨٢٥	٠,٩١٣	٠,٦٢٠
٢٠١٣	٢٨٢,٢٥٠	٠,٧٢٨	١٠٥,١٧٠	٠,٨٩٢	٠,٦٠٧
التغير	١,١	-٠,٠٢٨	١٩,٣٤	-٠,٠٢١	-٠,٠١٣
معدل التغير (%)	٠,٣٩	-٣,٧	٢٢,٥٣	-٢,٣	-٢,٠٩٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(°) بالفلس.

الدولار الأمريكي انخفاضاً مقابل اليورو بما نسبته ٣,٧%، والفرنك السويسري بما نسبته ٢,٣%، والجنيه الإسترليني بما نسبته ٢,٠٩٦%.

#### ٤- تطور أسعار الفائدة المحلية:

أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم لديه عند مستوى ٢%. وكان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم قد تم بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٢ نزولاً بما مقداره ٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠% (جدول ٢١). وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية تُضاف إلى سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس إدارة بنك الكويت المركزي.

وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية) فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بنداً ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبَّق كل خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبَّق عند المراجعة متماشياً مع سعر الفائدة المعلن عن البنك المركزي في ذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى أن لا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادة أو نقصاً عن سعر الفائدة المطبَّق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، يكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس إدارة بنك الكويت المركزي على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

#### جدول (٢١)

تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي

(% سنوياً)

الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي	معاملات الإقراض التي		سعر الخصم	نهاية لفترة
	تزيد مدتها عن سنة	لا تزيد مدتها عن سنة		
	المعدل*	المعدل	المعدل	
٦,٧٥	٧,٧٥	٦,٢٥	٣,٧٥	٢٠٠٨
٦,٠٠	٧,٠٠	٥,٥	٣,٠٠	٢٠٠٩
٥,٥٠	٦,٥٠	٥,٠٠	٢,٥٠	٢٠١٠
٥,٥٠	٦,٥٠	٥,٠٠	٢,٥٠	٢٠١١
٥,٠٠	٦,٠٠	٤,٥	٢,٠٠	٢٠١٢
٥,٠٠	٦,٠٠	٤,٥	٢,٠٠	٢٠١٣

\* يُستثنى من ذلك المعدل الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على القروض المقسطة التي أصبحت لا تزيد عن ثلاثة نقاط مئوية فوق سعر الخصم اعتباراً من ٣٠ مارس ٢٠٠٨ بدلاً من أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم قبل ذلك التاريخ.  
المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣ إلى تراجع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الأجل وبنحو ٠,٣٧٧ نقطة مئوية على ودائع استحقاق ١٢ شهر (من نحو ١,٥٢١% إلى نحو ١,١٤٤%)، ونحو ٠,١٧٤ نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,٧٣٧% إلى نحو ٠,٥٦٣%). كما سجلت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية تراجعاً لجميع الأجل خلال عام ٢٠١٣ مقابل عام ٢٠١٢، وبنحو ٠,١٢٦ نقطة مئوية على ودائع استحقاق ١٢ شهر (من نحو ٠,٧٧٧% إلى نحو ٠,٦٥١%)، ونحو ٠,٠٤٣ نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,٢٠٨% إلى نحو ٠,١٦٤%). ومع ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء

بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي في نهاية عام ٢٠١٣، وذلك على النحو المبين في (جدول ٢٢). إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية تراجعاً ولجميع الآجال خلال عام ٢٠١٣، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٢.

#### جدول (٢٢)

##### متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ٣ أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الفترة
	بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي		بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي	
	٠,٧٧٧	٠,٣٢٦		١,١٠٣	٠,٦٦٠	
٠,٦٣٢	٠,٣٥٣	٠,٩٨٥	٠,٥٢٩	٠,٢٠٨	٠,٧٣٧	٢٠١٢
٠,٤٦٢	٠,٢٨٨	٠,٧٥٠	٠,٣٩٩	٠,١٦٤	٠,٥٦٣	٢٠١٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، فقد تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة واحدة لتصل إلى نحو ١% لعام ٢٠١٣ مقابل نحو ١,١٢٥% لعام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بمتوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنتان فقد بلغت ١,١٢٥% لعام ٢٠١٣، وذلك مقابل ١,٢٥٠% لعام ٢٠١٣. هذا، ولم تصدر أيًا من أذونات الخزنة خلال عام ٢٠١٣.

#### ٥- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

##### أ - إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. وقام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ بطرح ٢٦ إصدارًا من تلك السندات (منها ٢١ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٠٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق سنتان بلغت قيمته الإسمية نحو ٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ٥٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٥ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ٢٥ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٧ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ٢٢,٣ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ١٠ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ٢٠ مليون دينار). بينما استحق خلال الفترة ذاتها ١٩ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٤٤٥ مليون دينار (منها ١٨ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٨٨٥ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ٧ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ١٠٠ مليون دينار). وقد ترتب على ذلك تراجع الرصيد القائم لسندات الخزنة بما

قيمته ٢٢٨ مليون دينار ونسبته ١٣% ليصل إلى نحو ١٥٢٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وذلك مقابل نحو ١٧٥٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. ولم يقيم بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ بطرح أي إصدار من أدونات الخزنة.

جدول (٢٣)  
تطورات أدوات الدين العام  
(مليون دينار)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
<b>الإصدارات:</b>	<b>٢٢٥٠,٠</b>	<b>١٨٨٥,٠</b>	<b>١٢١٧,٢</b>
أدونات	٥٥٠,٠	٣٧٥	٠,٠
سندات	١٧٠٠,٠	١٦٣٥,٠	١٢١٧,٢
<b>الاستحقاقات:</b>	<b>٢٣١٥,٠</b>	<b>٢١٠٣,٠</b>	<b>١٤٤٥,٠</b>
أدونات	٥٧٥,٠	٣٧٥,٠	٠,٠
سندات	١٧٤٠,٠	١٧٢٨,٠	١٤٤٥,٠
<b>الأرصدة بنهاية الفترة:</b>	<b>١٩٧٣,٠</b>	<b>١٧٥٥,٠</b>	<b>١٥٢٧,٠</b>
أدونات	١٢٥,٠	٠,٠	٠,٠
سندات	١٨٤٨,٠	١٧٥٥,٠	١٥٢٧,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (٢٤)  
تطورات سندات بنك الكويت المركزي (مليون دينار)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
<b>الإصدارات:</b>	<b>٤٨٢١,٠</b>	<b>٥٤٤٣,٠</b>	<b>٦٠٩٢,٠</b>
٣ أشهر	٣٤٧٦,٠	٣٢٣٧,٠	٤٥١٤,٠
٦ أشهر	١٣٤٥,٠	٢٢٠٦,٠	١٥٧٨,٠
<b>عدد الإصدارات:</b>	<b>٣٦</b>	<b>٣٧</b>	<b>٤١</b>
٣ أشهر	٢٤	٢٣	٣١
٦ أشهر	١٢	١٤	١٠
<b>الاستحقاقات:</b>	<b>٤٦١٢,٠</b>	<b>٥٠٤٤,٠</b>	<b>٦١٤٤,٠</b>
٣ أشهر	٣٣٢٢,٠	٣٥٨٦,٠	٣٨٦٩,٠
٦ أشهر	١٢٩٠,٠	١٤٥٨,٠	٢٢٧٥,٠
<b>عدد الاستحقاقات:</b>	<b>٣٥</b>	<b>٣٦</b>	<b>٤١</b>
٣ أشهر	٢٤	٢٤	٢٨
٦ أشهر	١١	١٢	١٣
<b>الأرصدة بنهاية الفترة:</b>	<b>١٥٥٣,٠</b>	<b>١٩٥٢,٠</b>	<b>١٩٠٠,٠</b>
٣ أشهر	٨٧٩,٠	٥٣٠,٠	١١٧٥,٠
٦ أشهر	٦٧٤,٠	١٤٢٢,٠	٧٢٥,٠
<b>قيمة الأرصدة بنهاية الفترة:</b>	<b>٣٦</b>	<b>٣٧</b>	<b>٣٩</b>
٣ أشهر	١٦	١٥	٢٢
٦ أشهر	٢٠	٢٢	١٧

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام ٢٠١٣، فتشير البيانات إلى أن التراجع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام شمل كل من رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته ١٨١,٩ مليون دينار ونسبته ١٠,٨%، وذلك من نحو ١٦٨٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٥٠٢,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته ٩٨,٤% من الإجمالي في نهاية العام المذكور، وانخفاض رصيد مقتنيات الجهات الأخرى من تلك الأدوات بما قيمته ٤٥,٨ مليون دينار ونسبته ٦٤,٩%، وذلك من نحو ٧٠,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٤,٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

#### ب - إصدارات سندات البنك المركزي:

في إطار جهود بنك الكويت المركزي في مجال إدارة مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي يقتصر شروطها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. ومن الجدير بالذكر، أن بنك الكويت المركزي كان قد استأنف إصداره لتلك السندات في أغسطس ٢٠٠٥ بعد أن توقف عن إصدارها في ديسمبر ١٩٨٧. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٣ بطرح ٤١ إصداراً من سندات بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو ٦٠٩٢ مليون دينار (جدول ٢٤). وفي الوقت ذاته استحق

٤١ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦١٤٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣. ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٣ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٥٢ مليون دينار عن رصيد نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٩٠٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

وعلى صعيد متوسط أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي، فقد انخفضت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق ٣ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٧٥% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٠,٨٩٨% خلال العام السابق، كما انخفضت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي استحقاق ٦ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٨٧٥% خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١,٠٣٦% خلال العام السابق.

#### ٦- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٣، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو ٥٤,٣ بليون دينار مقابل نحو ٣٩,٩ بليون دينار خلال عام ٢٠١٢، بارتفاع قيمته ١٤,٤ بليون دينار ونسبته ٣٦,١% (جدول ٢٥). وتشير البيانات إلى انخفاض الأهمية النسبية للمعاملات خلال عام ٢٠١٣ لأجل ليلة واحدة لتصل إلى ما نسبته ٥٥,٣% للإجمالي مقابل ما نسبته ٥٩,٨% خلال عام ٢٠١٢. وارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية شهر إلى ما نسبته ٤١,٤% مقابل ما نسبته ٣٤%, فيما تراجعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل أكثر من شهر ولغاية ٦ أشهر إلى ما نسبته ٢,٩% مقارنةً بأهمية نسبية بلغت ٥,٦%.

#### جدول (٢٥)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية<sup>(\*)</sup>  
بحسب فترات الاستحقاق (القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	٢٠١٢		٢٠١٣	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	٢٣٨٤٩,٨	٥٩,٨	٢٩٩٨٨,٢	٥٥,٣
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	٩٣٨١,٥	٢٣,٥	١٧١٣٢,١	٣١,٦
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	٤٢٠١,٢	١٠,٥	٥٣٢٩,٥	٩,٨
أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر	١١٦٤,٨	٢,٩	١١٢٦,٤	٢,١
أكثر من ٣ أشهر ولغاية ٦ أشهر	١٠٦٩,١	٢,٧	٤١٥,٢	٠,٨
أكثر من ٦ أشهر	٢٠٧,٨	٠,٥٢	٢٨٥,١	٠,٥
<b>المجموع</b>	<b>٣٩,٨٧٤</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٥٤,٢٧٦</b>	<b>١٠٠,٠</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(\*) لا تشمل عمليات البنك المركزي.

## ٧- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما. ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانب آخر. فيما يُعتبر إما إمداداً صافياً للسيولة الدينامية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصاً صافياً لفائض السيولة الدينامية يقوم به البنك المركزي من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب (الجدول ٢٦) وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وأخذاً في الاعتبار عدم وجود مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية في نهاية أعوام الفترة السابقة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد خلال عام ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً قيمته ٩٠٣ ملايين دينار ونسبته ٢٠,٣%، ليبليغ ذلك الرصيد نحو ٥٣٤٩,٤ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو ٤٤٤٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. وجاء ذلك الارتفاع محصلةً لزيادة كلٍّ من أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بما قيمته ٦٠٧,٣ ملايين دينار ونسبته ٢٦,٣%، وأرصدة الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته ٣٤٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٨٧,٦% من جهة، والانخفاض في رصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بما قيمته ٥٢ مليون دينار ونسبته ٢,٧% من جهةٍ أخرى. هذا، ولم تُسجل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣. وفي ضوء هذه التطورات، ارتفع صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٣ بما قيمته ٩٠٣ ملايين دينار ونسبته ٢٠,٣% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

### جدول (٢٦)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية (القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي			مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي			الرصيد الصافي
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي	ودائع لأجل لدى البنك المركزي	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	
٢٠١١	٢١٥,٥	١٥٥٣,٠	١٩٠٨,٥	-	-	-	٣٦٧٧,٠-
٢٠١٢	١٨٥,٣	١٩٥٢,٠	٢٣٠٩,١	-	-	-	٤٤٤٦,٤-
٢٠١٣	٥٣٣,٠	١٩٠٠,٠	٢٩١٦,٤	-	-	-	٥٣٤٩,٤-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ٨- نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول ٢٧) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام ٢٠١٣ بنحو ٩٥,٥ ألف عملية ونسبة ٤,٣%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو ٢٣٣٤,٩ ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٢٩٧٣ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٢٣٩,٥ ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو ١١١٦٤,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام ٢٠١٣ ارتفاعاً قيمته نحو ١٨٠٨,٣ مليون دينار ونسبته ١٦,٢% عن مستوياته في عام ٢٠١٢. وترتبطاً على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو ٥٦٨,٤ دينار ونسبة ١١,٤% ليصل إلى نحو ٥٥٥٦,١ دينار لعام ٢٠١٣ مقابل نحو ٤٩٨٧,٧ دينار لعام ٢٠١٢.

جدول (٢٧)  
عمليات المقاصة

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (مليون دينار)
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	
٢٠١٠	٨٧١٩,٠	٢٠٥٨,٧	٤٢٣٥,١	٦١٢١٠,٦
٢٠١١	٩٧٦٥,٣	٢١٤٨,٦	٤٥٤٥,٠	٥٨٩٥٩,٠
٢٠١٢	١١١٦٤,٨	٢٢٣٩,٥	٤٩٨٧,٧	٥٦٦٥٩,٤
٢٠١٣	١٢٩٧٣	٢٣٣٤,٩	٥٥٥٦,١	٩٧٤٧٥,٨

المصدر: بنك الكويت المركزي.

كما تشير البيانات إلى أنّ قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت ارتفاعاً بلغت قيمته ٤١ بليون دينار ونسبته ٧٢% لتصل إلى نحو ٩٧,٤ بليون دينار خلال عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٥٦,٦ بليون دينار خلال عام ٢٠١٢.

## ٩- التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

واصل بنك الكويت المركزي جهوده الرقابية خلال عام ٢٠١٣ الرامية لتعزيز متانة الأوضاع لوححدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي، وترسيخ أجواء الاستقرار المالي. وجاءت تلك الجهود في إطار مشروعات ذات العلاقة ضمن خطة التنمية، والتي تتمثل في المشاريع التالية:

- تكثيف جهود بنك الكويت المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعائم الاستقرار المالي.

- تعزيز متانة الأوضاع لوحدة الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته.
- تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة (Retail Banking).
- تطوير الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الشركات (Corporate Banking).
- تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.

ويعتمد بنك الكويت المركزي العديد من الآليات والإجراءات في تنفيذه للمشروعات سالفة الذكر من خلال الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني، بالإضافة إلى أساليب المتابعة الأخرى والاتصالات واللقاءات مع مسؤولي البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والتعاميم والضوابط في مجال دوره التنظيمي والرقابي، ومن أبرزها:

- انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل (٣)، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى ١٣% يتم تطبيقها على مراحل فيما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٦. وجاء تحديد تلك النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال بازل (٣). هذا وأن بنك الكويت المركزي قائم على تطبيق المعايير الأخرى التي تضمنتها حزمة إصلاحات بازل (٣) والمتمثلة في معايير الحدود القصوى للرفع المالي، ومعايير السيولة، أحدهما معيار السيولة في الأجل القصير، وهو نسبة تغطية السيولة، ومعيار سيولة للأجل الطويل، وهو نسبة صافي التمويل المستقر. وجدير بالذكر أن المعيار الجديد لكفاية رأس المال يهدف إلى تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي بما يساعد على امتصاص الخسائر، وبناء مصدات رأس مال إضافية في إطار سياسات التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.

- واصل بنك الكويت المركزي جهوده الرقابية في مجال تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك تماشياً مع الأساليب الرقابية المتطورة. وفي هذا المجال تابع بنك الكويت المركزي تنفيذ توجيهاته للبنوك في شأن إجراء اختبارات الضغط المالي بصفة نصف سنوية، وذلك وفق مجموعة من النماذج والملاحق التفصيلية التي توضح المنهجيات التي اتبعتها كل بنك والنتائج التي أسفرت عنها تلك الاختبارات. ولقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، ولمنظور مستقبلي لمدة سنة، قدرة البنوك

على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة. ويرتبط بذلك استمرار تلقي بيانات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المعدة من البنوك، ودراسة نتائجها واتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن كفاية رأس المال.

• واصل بنك الكويت المركزي توجيهاته إلى البنوك لتكوين المخصصات الاحترازية المطلوبة من كل بنك على حدة إلى جانب المخصصات المطلوبة وفق ما تقضي به تعليمات سياسة التصنيف الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث يتم التدرج في بناء نسب المخصصات المطلوبة للديون المتعثرة وفقاً لمستوى التعثر ومدته وقيمة الضمانات المقدمة مقابلها. ويأتي هذا النهج المتوازن والمتدرج انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أوضاع البنوك المحلية والمحافظة على مراكز مالية قوية للبنوك، وهو ما انعكس على تقييمات وكالات التصنيف العالمي للبنوك المحلية، الأمر الذي يدعم ثقة المستثمرين وبطمئنتهم على الأوضاع المالية لهذه البنوك. وكنتيجة لتطبيق تلك السياسة التحوطية وبأسلوب متدرج، فقد بلغت نسبة الديون النقدية غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية النقدية نحو ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤,٩% في نهاية عام ٢٠١٢، ولتتخض بذلك إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات المحددة والعامّة إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة لتبلغ نحو ١٤١,٣% في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٩٤,٨% في نهاية عام ٢٠١٢. وكل هذه المؤشرات تؤكد قوة ومثانة الأوضاع المالية لدى البنوك المحلية.

• انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أساليب العمل الرقابي على جميع الوحدات الخاضعة لرقابته، وفي ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أهمية تعزيز تطبيق الممارسات السليمة لحوكمة الشركات، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ تعليمات بشأن قواعد ونظم الحوكمة في شركات التمويل الخاضعة لرقابته، وذلك في إطار ما تقضي به متطلبات المادة (٢١٧) من القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات. وقد جاءت هذه التعليمات بصورة موازية لتعليمات الحوكمة الصادرة إلى البنوك الكويتية في شهر يونيو ٢٠١٢. وفي هذا المجال، وفيما يتعلق باهتمام البنك المركزي وسعيه لحث البنوك على تطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة، فقد تم إجراء مسح على البنوك المحلية بخصوص التحقق من جاهزيتها لتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في شأن تطبيق قواعد ونظم الحوكمة بالبنوك والتي بدأ العمل بها اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١، وذلك بالإضافة إلى إجراء تفتيش ميداني لاحق للتحقق من سلامة الإجراءات التي اتخذتها البنوك في إطار تطبيق التعليمات.

- كذلك، وفي إطار ما يطبقه بنك الكويت المركزي من أساليب رقابية لتعزيز سلامة المراكز المالية للوحدات الخاضعة لرقابته، فقد أصدر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ ضوابط جديدة إلى كافة شركات الاستثمار الإسلامية تتضمن تعديل طريقة احتساب المخصصات العامة على عمليات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية التي لم يتم تكوين مخصصات محددة لها والواردة بالتعليمات الصادرة بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٧ بشأن قواعد وأسس تصنيف عمليات الاستثمار والتمويل المقدمة للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
- وفي مجال سياسات التحوط الكلي التي يطبقها بنك الكويت المركزي للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ تعميماً إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء و/ أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص والسكن النموذجي. وقد أخذت هذه الضوابط بعين الاعتبار ما ينطوي عليه هذا التمويل من مخاطر يمكن أن يتعرض لها العملاء الأفراد ووحدات القطاع المصرفي على السواء، والتي قد يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي جاءت معه تلك الضوابط في إطار سياسة تحوطية كلية تستهدف الحد من المخاطر النظامية، خاصة في ضوء التطورات التي يشهدها سوق العقارات وما لاحظته البنك المركزي من تسارع محموم في الإقبال على هذا التمويل من جانب البنوك والطلب من جانب العملاء بما قد يؤدي إلى احتدام المنافسة بين البنوك على التوسع في منح هذا التمويل في إطار تسارع لنمو غير منضبط قد يدفع باتجاه مخاطر نظامية.
- في إطار حرص بنك الكويت المركزي على استمرار التحقق من التزام البنوك المحلية وشركات الاستثمار (التمويل) بقواعد منح القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط، قام بإصدار تعميم بتاريخ ٢٠١٣/٨/٧ وذلك بشأن قيام كل بنك وشركة تمويل بتكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات، من غير مدققي الحسابات الخارجيين لنفس الجهة، بإجراء فحص لمحفظتي القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من البنوك وهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٢/٨/٣١، وقد تقرر أن تشمل عمليات الفحص جميع القروض الاستهلاكية والمقسطة القائمة في ٢٠١٣/٦/٣٠ المقدمة من الجهات سالفة الذكر اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ للحالات التي لم تشملها عينة الفحص الذي تم وفقاً للتعميم المؤرخ ٢٠١٢/٧/١٦ المشار إليه، وحتى تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ ومن ثم البدء بعملية فحص مستمرة كل ربع سنة.

- وفي إطار الدور الفاعل لبنك الكويت المركزي في مجال إجراءات مكافحة غسل الأموال، والمتمثل في التنسيق مع صندوق النقد الدولي بشأن الاستعانة بالخبراء المختصين في مجال تطبيق المعايير الدولية المقررة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمساهمة في إعداد القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ ولانحته التنفيذية، وإعداد قرار إنشاء وحدة التحريات المالية، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣ تعاميم لكل من البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تماشياً مع منهجية التفتيش بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، استمر بنك الكويت المركزي في تنفيذ مهام التفتيش على البنوك باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لعناصر أنشطة البنوك التي تتطوي على مخاطر مصرفية، أخذاً بالاعتبار طبيعة ما تقدمه البنوك من خدمات ومنتجات لمختلف فئات العملاء، وذلك بالإضافة إلى فحص نظم العمليات والتحقق من توافر ضوابط الرقابة الداخلية في هذه البنوك، بما في ذلك كفاءة أجهزة التدقيق لديها.
- في إطار تنفيذ متطلبات القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء صندوق دعم الأسرة، اتخذ بنك الكويت المركزي العديد من الإجراءات في هذا المجال. ويشمل ذلك إصدار التعاميم إلى البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية، بشأن الإجراءات التي يتعين على هذه البنوك والشركات اتخاذها لتنفيذ القانون، بما في ذلك حصر القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة الخاضعة لأحكام القانون المذكور، وتجهيز ملفات هذه القروض لفحصها، وإجراء ما يلزم من تصويب بناءً على متطلبات القانون. وقد عقد بنك الكويت المركزي العديد من الاجتماعات مع الجهات المعنية لتنفيذ أحكام هذا القانون، وكذلك التواصل المستمر مع الجهات الدائنة والبنوك المدبرة ومدققي الحسابات وذلك في إطار توضيح المهام المطلوبة والرد على أي استفسارات في هذا المجال.
- في ضوء المتابعة المستمرة التي يجريها بنك الكويت المركزي لموضوع المناصب القيادية في البنوك والأهمية التي يوليها لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وإعطائها الأولوية عند شغل هذه الوظائف، فلقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ تعميماً للبنوك الكويتية بشأن خطط وسياسات تلك البنوك في مجال التطوير الوظيفي والمتضمن التأكيد على إعطاء الأولوية في تسكين الوظائف القيادية الفنية والإدارية للكوادر الوطنية.





المؤشرات  
المالية للجهاز  
المصرفي والمالي





## المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣ بعض أبرز المؤشرات المالية المجمعّة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات التمويل المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

### الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية

يتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من ١٥٣ وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام ٢٠١٣، وتشمل ٢٢ بنكاً محلياً منها ٥ بنوك تقليدية (بنك الكويت الوطني، والبنك التجاري الكويتي، وبنك الخليج، والبنك الأهلي الكويتي، وبنك برقان)، وبنكاً متخصصاً (بنك الكويت الصناعي)،

#### تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية			
	عدد المكاتب الرئيسية	عدد الفروع المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب ومكاتب التمثيل
٢٠١١	٢١	٣٥٢	١٦	٣٧١
٢٠١٢	٢١	٣٦١	١٦	٣٨٠
٢٠١٣	٢٢	٣٧٨	١٦	٣٩٧

و ٥ بنوك إسلامية (بيت التمويل الكويتي، وبنك بوبيان، وبنك الكويت الدولي، والبنك الأهلي المتحد، وبنك وربة)، و ١١ فرعاً لبنوك أجنبية (فرع بنك البحرين والكويت، وفرع بنك بي أن بي باريبا، وفرع بنك مسقط، وفرع بنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط، وفرع بنك أبو ظبي الوطني، وفرع بنك الاتحاد الوطني، وفرع سيتي بنك، وفرع بنك قطر الوطني، وفرع بنك الدوحة، وفرع بنك المشرق) منها فرع لبنك إسلامي (فرع مصرف الراجحي)، و ٩٢ شركة استثمار ( منها ٤٩ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) وهناك شركات استثمار تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، حيث تنحصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه أي من تلك الشركات، و ٣٩ شركة صرافة.

ولقد استمرت البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣ في بناء شبكة فروعها المحلية وزيادة انتشارها الجغرافي لمواكبة مستجدات نشاطها المحلي، حيث افتتحت ١٧ فرعاً محلياً جديد خلال عام ٢٠١٣ ليصل إجمالي

عدد الفروع المحلية (بخلاف المراكز الرئيسية) لتلك البنوك إلى ٣٧٨ فرعاً في نهاية ذلك العام، مقابل ٣٦١ فرعاً في نهاية العام السابق. في حين لم تشهد الفروع الخارجية للبنوك المحلية أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٣ ليبقى عددها ١٦ فرعاً خارجياً، كما لم تشهد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٣ ليبقى عددها ٣ مكاتب تمثيل.

#### تطور هيكل الجهاز المالي

عدد شركات الصرافة	عدد شركات الاستثمار			الفترة
	المجموع	إسلامية	تقليدية	
٣٨	١٠٠	٥٤	٤٦	٢٠٠٩
٣٨	١٠٠	٥٤	٤٦	٢٠١٠
٣٩	٩٥	٥١	٤٤	٢٠١١
٣٩	٩٣	٥٠	٤٣	٢٠١٢
٣٩	٩٢	٤٩	٤٣	٢٠١٣

أما شركات الاستثمار المحلية المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٣، فقد انخفض عددها إلى ٩٢ شركة (منها ٤٩ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية) مقابل ٩٣ شركة في نهاية العام السابق (منها ٥٠ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية). في حين لم تشهد شركات الصرافة المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٣ ليبقى عددها ٣٩ شركة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠

الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" انتقلت الصلاحيات الرقابية لبنك الكويت المركزي على صناديق الاستثمار إلى هيئة أسواق المال، إضافة إلى ذلك فإن شركات الاستثمار أصبحت تخضع لإشرافٍ مزدوج من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال حتى يتم الفصل بين الأنشطة التي تمارسها شركات الاستثمار (بين أنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار).

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) نحو ٥١٤٨١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤٧١٤٥,٣ مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل ٩,٢% وقيمة ٤٣٣٥,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنمو معدله ٧% وقيمه ٣٠٦٣,٨ مليوناً خلال عام ٢٠١٢.

وللوقوف على أهم التغييرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجدول (٢٨)، يمكن إبراز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية كلٍّ من عامي الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٣)، وذلك على النحو التالي:

### أولاً - الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية المجمعّة للبنوك مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

١ - **المطالب على القطاع الخاص:** ازدادت أرصدة هذه المطالب لتصل في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٣١١٤٨,٦ مليون دينار ونسبة ٧,٣% مقارنةً بالعام السابق. وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو ٢١٦٤,١ مليون دينار، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٣٦,١ مليون دينار.

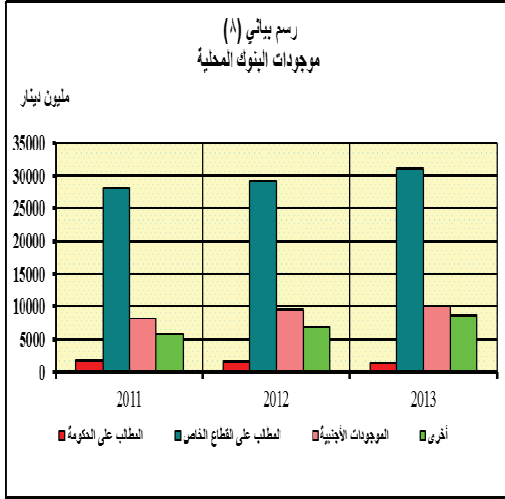
٢ - **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي. وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ٩٩٦ مليون دينار ونسبته نحو ٢١,٤% من ٤٦٥٨,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٥٦٥٤,٣ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

٣ - **المطالب على الحكومة:** تراجع الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة إلى ما قيمته ١٥٠٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ١٦٨٤,٣ مليوناً في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته نحو ١٨١,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٨%.

## ثانياً - المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأثّر من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية على البنوك المحلية ضمن الميزانية المجمعة لتلك البنوك خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٣)، وذلك على النحو التالي:

١ - **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٣١٣٨٥,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٢٨٥٤٨,٢ مليوناً في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٢٨٣٧,٥ مليون دينار ونسبته ٩,٩%. وقد جاء هذا النمو نتيجةً لارتفاع كلّ من الودائع الدينامية بنحو ١٩٨٨ مليون دينار أو ٧,٦%، والودائع المحررة بالعملة الأجنبية بما يعادل ٨٤٩,٥ مليون دينار أو ٣٧,٤%.



٢ - **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو ٥٠٥٦,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ عن مستواه البالغ نحو ٤٩٥٥,٤ مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو ١٠١,٣ مليون دينار ونسبته نحو ٢%.

٣ - **حقوق المساهمين:** ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو ٥٦٩,٤ مليون دينار ونسبة ٨,٦%، وذلك من ٦٥٩٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٧١٦٢,٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول (٢٨)  
الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية\*

التغير في عام ٢٠١٣		الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		البنود
(%)	القيمة	٢٠١٣	٢٠١٢	
				<b>الموجودات:</b>
٢١,٤	٩٩٦,٠	٥٦٥٤,٣	٤٦٥٨,٣	المطالب على بنك الكويت المركزي
٢٦,٣	٦٠٧,٣	٢٩١٦,٤	٢٣٠٩,١	ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي
١٩٧,٣	٣٥١,٣	٥٢٩,٣	١٧٨,١	ودائع تحت الطلب
٢,٧-	٥٢,٠-	١٩٠٠,٠	١٩٥٢,٠	سندات بنك الكويت المركزي
٤١,٧	٣٧٢,١	١٢٦٣,٧	٨٩١,٦	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
١٠,٨-	١٨١,٧-	١٥٠٢,٦	١٦٨٤,٣	المطالب على الحكومة:
١٠,٨-	١٨١,٩-	١٥٠٢,٤	١٦٨٤,٣	سندات الخزنة
	٠,٢	٠,٢	٠,٠	أذونات الخزنة
٧,٣	٢١٢٨,٠	٣١١٤٨,٦	٢٩٠٢٠,٦	المطالب على القطاع الخاص:
٨,١	٢١٦٤,١	٢٨٩٦٠,٩	٢٦٧٩٦,٨	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
١,٦-	٣٦,١-	٢١٨٧,٧	٢٢٢٣,٨	استثمارات محلية أخرى
٧,٠	٦٦٤,٩	١٠١٥٢,٦	٩٤٨٧,٧	الموجودات الأجنبية:
٧,٧	٣٩٠,٥	٥٤٣١,٨	٥٠٤١,٣	ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية
٠,٦	٢٠,٣	٣٣٣٧,٦	٣٣١٧,٣	استثمارات أجنبية
١٧٧,٠	٧٣,١	١١٤,٤	٤١,٣	تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين
١٩,٧	١٣٦,١	٨٢٧,٤	٦٩١,٣	تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين
٢٥,٤	٣٥٦,٦	١٧٥٩,٢	١٤٠٢,٦	موجودات أخرى
٩,٢	٤٣٣٥,٧	٥١٤٨١,٠	٤٧١٤٥,٣	<b>الموجودات = المطلوبات</b>
				<b>المطلوبات:</b>
٩,٩	٢٨٣٧,٥	٣١٣٨٥,٧	٢٨٥٤٨,٢	ودائع القطاع الخاص:
٧,٦	١٩٨٨,٠	٢٨٢٦٤,٠	٢٦٢٧٦,٠	الودائع الدينارية
٣٧,٤	٨٤٩,٥	٣١٢١,٧	٢٢٧٢,٢	الودائع بالعملة الأجنبية
٢,٠	١٠١,٣	٥٠٥٦,٧	٤٩٥٥,٤	ودائع الحكومة
٤١,٨	٣٧٠,٨	١٢٥٨,٥	٨٨٧,٦	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
٨,٦	٥٦٩,٤	٧١٦٢,٢	٦٥٩٢,٨	حقوق المساهمين
٢,٠	٦٠,٨	٣٠٤٤,٠	٢٩٨٣,٢	المطلوبات الأجنبية:
٦,٨	١٢٧,٤	١٩٩٢,٢	١٨٦٤,٨	ومنها: ودائع من بنوك أجنبية
٤,٨-	٤٥,٨-	٩٠٥,٤	٩٥١,٢	ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية
١٢,٥	٣٩٥,٩	٣٥٧٤,٠	٣١٧٨,١	مطلوبات أخرى
٧,٧	٧٥٤,٨	١٠٥٧٢,٣	٩٨١٧,٥	<b>حسابات نظامية:</b>
٨,٦	٧٣٥,٦	٩٢٧٨,٠	٨٥٤٢,٤	كفالات مصرفية
١٠,٣	٩٦,٠	١٠٢٦,٥	٩٣٠,٥	إعتمادات مستندية
٢٢,٣-	٧٦,٨-	٢٦٧,٨	٣٤٤,٦	قبولات مصرفية
		٢٢	٢٢	<b>عدد البنوك</b>

\* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

### ثالثاً - صافي الموجودات الأجنبية:

يُمثل التمويل من العالم الخارجي، وخاصةً ودائع البنوك الأجنبية والجهات الأخرى غير المُقيمة، مصدرًا هامًا للموارد المالية للبنوك المحلية لتغطية مختلف الاستخدامات، وإن كان يغلب استخدام تلك الموارد في تحقيق الموازنة بين هيكل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الأجنبية. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

١- **الموجودات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣ بما قيمته ٦٦٤,٩ مليون دينار ونسبته ٧% لتصل إلى ١٠١٥٢,٦ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو ٩٤٨٧,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢، وتُشكل الموجودات الأجنبية نحو ١٩,٧% من إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٢٠,١% في نهاية العام السابق.

٢- **المطلوبات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٣٠٤٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢٩٨٣,٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قيمته ٦٠,٨ مليوناً ونسبته نحو ٢%، وتُشكل المطلوبات الأجنبية نحو ٥,٩% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٦,٣% في نهاية العام السابق.

٣- **صافي الموجودات الأجنبية:** بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفاً، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل ٦٠٤ مليون دينار ونسبة ٩,٣% في نهاية عام ٢٠١٣.

### رابعاً - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي حسابات خارج الميزانية (وتسمى أحياناً بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات. وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها. ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا وجبت شروط التحوّل. ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوّلها.

تتكون الحسابات النظامية أساساً من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرّف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرّف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ نحو ١٠٥٧٢,٣ مليون دينار، مقابل نحو ٩٨١٧,٥ مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته ٧٥٤,٨ مليوناً ونسبته ٧,٧%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية نحو ٢٠,٥% في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٢٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٢.

### خامساً - التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية - سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيّنها الجدول (٢٩) معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٣، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلّ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

#### ١ - مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام ٢٠١٣ توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو ٤٤٥٦,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٣٦٤٦,٤ مليوناً خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام ٢٠١٣ (ما قيمته نحو ٤٢٧٤,٩ مليون دينار ونسبته ٩٥,٩% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ ١٨١,٨ مليون دينار أو ٤,١% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

## ٢ - استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثل مجالات استخدامات الأموال في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحققة من عملياتها المحلية خلال عام ٢٠١٣ وعلى النحو المشار إليه آنفاً لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية. وانحصرت استخدامات الأموال المحلية خلال عام ٢٠١٣ بزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية بما قيمته نحو ٣٨٥٢,٦ مليون دينار.

### جدول (٢٩)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (مليون دينار)

٢٠١٣		٢٠١٢		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
				أولاً - العمليات المحلية:
				١ - مجموع مصادر الأموال:
١٠٠,٠	٤٤٥٦,٧	١٠٠,٠	٣٦٤٦,٤	* من الزيادة في المطلوبات:
٩٥,٩	٤٢٧٤,٩	٩٠,٤	٣٢٩٧,٢	ودائع القطاع الخاص
٦٣,٧	٢٨٣٧,٥	٤٩,٩	١٨٢٠,٢	ودائع الحكومة
٢,٣	١٠١,٣	٢٥,٩	٩٤٥,٥	حقوق المساهمين
١٢,٨	٥٦٩,٤	٩,٠	٣٢٧,٨	ودائع البنوك المحلية
٨,٣	٣٧٠,٨	-	-	مطلوبات محلية أخرى
٨,٨	٣٩٥,٩	٥,٦	٢٠٣,٨	* من النقص في الموجودات:
٤,١	١٨١,٨	٩,٦	٣٤٩,١	مطالب على الحكومة
٤,١	١٨١,٨	٥,٦	٢٠٢,٧	ودائع البنوك المحلية
-	-	٤,٠	١٤٦,٤	
١٠٠,٠	٣٨٥٢,٦	١٠٠,٠	٢٢٠٨,٩	٢ - مجموع استخدامات الأموال:
٠,٠	٠,٠	٢,٦	٥٧,٥	* في تخفيض المطلوبات:
-	-	٢,٦	٥٧,٥	ودائع البنوك المحلية
١٠٠,٠	٣٨٥٢,٦	٩٧,٤	٢١٥١,٥	* في زيادة الموجودات:
٥٥,٢	٢١٢٨,٠	٣٩,٧	٨٧٦,٣	مطالب على القطاع الخاص
٢٥,٨	٩٩٦,٠	٣٥,٨	٧٨٩,٩	مطالب على البنك المركزي
٩,٧	٣٧٢,١	-	-	ودائع لدى البنوك المحلية
٩,٣	٣٥٦,٦	٢٢,٠	٤٨٥,٣	موجودات محلية أخرى
-	٦٠٤,٠	-	١٤٣٧,٤	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (٢٩)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (مليون دينار)

٢٠١٣		٢٠١٢		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
				ثانياً - العمليات الأجنبية:
				١ - مجموع مصادر الأموال:
١٠٠,٠	١٢٧,٤	١٠٠,٠	٦١,١	* من الزيادة في المطلوبات:
١٠٠,٠	١٢٧,٤	٧٠,٠	٤٢,٨	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
١٠٠,٠	١٢٧,٤	-	-	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
-	-	٧٠,٠	٤٢,٨	* من النقص في الموجودات:
٠,٠	٠,٠	٣٠,٠	١٨,٣	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار
-	-	١٤,٤	٨,٨	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
-	-	١٥,٥	٩,٥	٢ - مجموع استخدامات الأموال:
١٠٠,٠	٧٣١,٤	١٠٠,٠	١٤٩٨,٥	* في تخفيض المطلوبات:
٩,١	٦٦,٦	١٤,٦	٢١٨,٨	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
٦,٣	٤٥,٨	٧,٧	١١٥,٦	ودائع غير المقيمين (البنوك)
-	-	٦,٩	١٠٣,٢	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
٢,٨	٢٠,٨	-	-	* في زيادة الموجودات:
٩٠,٩	٦٦٤,٩	٨٥,٤	١٢٧٩,٧	استثمارات أجنبية
٢,٨	٢٠,٣	٣٨,١	٥٧١,٢	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
٥٣,٤	٣٩٠,٥	٤٦,٨	٧٠١,٣	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار
١٠,٠	٧٣,١	-	-	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
١٨,٦	١٣٦,١	-	-	موجودات أجنبية أخرى
٦,١	٤٤,٩	٠,٥	٧,٢	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات
-	٦٠٤,٠-	-	١٤٣٧,٤-	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ - فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣ عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو ٦٠٤ مليون دينار في الموارد المتأتية من مصادر محلية، والبالغ مجموعها ٤٤٥٦,٧ مليون دينار، بعد تغطية استخداماتها في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها ٣٨٥٢,٦ مليون دينار. وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثمة تدفقاً مالياً صافياً قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة تلك الفجوة (٦٠٤ مليون دينار).

#### ٤ - التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٣ بلغت قيمتها ما يعادل ١٢٧,٤ مليون دينار كانت محصورة بزيادة بعض عناصر المطلوبات الأجنبية. وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٣ ما يعادل ٧٣١,٤ مليون دينار، استُخدمت في زيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو ٦٦٤,٩ مليون دينار أو ٩٠,٩% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية) من جهة، وتخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما قيمته نحو ٦٦,٦ مليون دينار أو ٩,١% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية) من جهةٍ أخرى. ونتج عن ذلك عجزٌ صافي بلغت قيمته ما يعادل ٦٠٤ مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجمة عن العمليات المحلية وبذات القيمة (٦٠٤ مليون دينار) المشار إليه آنفاً.

#### سادساً - المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المستخلصة من تحليل البيانات المجمعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من أعوام الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣)، كما بيّنها الجدول (٣٠)، وذلك على النحو التالي:

#### ١ - معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من **المعيار النقدي**، الذي يُقاس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودايع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية. **ومعيار السيولة**، الذي يُقاس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع في **المعيار النقدي** ليصل إلى نحو ٣٠,٨% بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٢٨,٨% في نهاية عام ٢٠١٢، وكذلك ارتفاع **معيار السيولة** إلى نحو ٣٨,٧% بنهاية عام ٢٠١٣

من نحو ٣٧,٩% بنهاية عام ٢٠١٢، وبهذا بلغ متوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣) لكلا المعيارين (٢٩,٨% للمعيار النقدي، و٣٨,٣% لمعيار السيولة).

## ٢ - معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى تراجع محدود في نسب التوظيف المالي مع استمرارها عند مستويات مرتفعة نسبياً، حيث وصلت النسبة الأولى، التي تُبين مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو ٩٢,١% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٩٣,٩% في نهاية عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) يبلغ نحو ٩٣,١%. وانخفضت النسبة الثانية التي تُظهر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى ٩٩,٢% في نهاية عام ٢٠١٣ (مقارنةً بنحو ١٠١,٧% في نهاية عام ٢٠١٢)، علماً بأن متوسط تلك النسبة للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٣) يبلغ ١٠٠,٤%. وانخفضت النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو ٩٢,٥% بنهاية عام ٢٠١٣، مقارنةً بنحو ٩٣,٨% بنهاية عام ٢٠١٢، علماً بأن متوسط فترة الأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٣) بلغ نحو ٩٣,٢%.

## ٣ - معايير الربحية:

يوضح (الجدول ٣٠) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق. وبلغ مجموع صافي الربح المحقق للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٣ نحو ٤٣٢,٣ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٣٢,٨ مليوناً ونحو ٦٢٩,٣ مليوناً خلال كلٍّ من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب. ويمثل صافي الربح المحقق ما نسبته نحو ٠,٩% و٦,٢% و١٨,٩% إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام ٢٠١٣ وذلك مقابل ١,٣% و٩,٦% و٢٨,٧% على التوالي في عام ٢٠١٢.

## ٤ - معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو ١٣,٩% و١٦,٣% و٢٠,٣% في نهاية عام ٢٠١٣. وبهذا، يبلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال فترة الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) نحو ١٤% إلى إجمالي الموجودات، و١٦,٢% إلى إجمالي التوظيفات و٢٠,١% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

## ٥ - معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يُستدل من البيانات المجمعة المتوافرة عن البنوك المحلية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها ما زال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمقررات الدولية. وقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو ١٨,٧% لغاية سبتمبر ٢٠١٣، مقارنةً بمستواه البالغ نحو ١٨,٥% في نهاية عام ٢٠١٢.

### جدول (٣٠)

#### بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (%)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	المتوسط
<b>أولاً - معايير السيولة:</b>			
(١) المعيار النقدي	٢٨,٨	٣٠,٨	٢٩,٨
(٢) معيار السيولة	٣٧,٩	٣٨,٧	٣٨,٣
<b>ثانياً - معايير التوظيف:</b>			
(١) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص	٩٣,٩	٩٢,٣	٩٣,١
(٢) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	١٠١,٧	٩٩,٢	١٠٠,٤
(٣) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	٩٣,٨	٩٢,٥	٩٣,٢
<b>ثالثاً - معايير الربحية:</b>			
(١) صافي الربح إلى إجمالي الموجودات*	١,٣	٠,٩	١,١
(٢) صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين*	٩,٦	٦,٢	٧,٩
(٣) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع*	٢٨,٧	١٨,٩	٢٣,٨
<b>رابعاً - معايير كفاية حقوق المساهمين:</b>			
(١) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات	١٤,١	١٣,٩	١٤,٠
(٢) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات	١٦,١	١٦,٣	١٦,٢
(٣) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية	١٩,٩	٢٠,٣	٢٠,١
<b>خامساً - معيار كفاية رأس المال:</b>			
(١) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية)*	١٨,٥	١٨,٧	١٨,٦

\* البيانات لغاية سبتمبر ٢٠١٣.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليلغ ٩٢ شركة في نهاية عام ٢٠١٣، مقارنةً بعدد ٩٣ شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٣ من ٤٣ شركة استثمار تقليدية، و٤٩ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" والقرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١، واقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لهذه الشركات على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. وبلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٣ ما قيمته نحو ١٠٦٨١,٦ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١١٥٨٨,٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ بتراجع قيمته ٩٠٦,٨ مليون دينار ونسبته ٧,٨% (جدول ٣١).

جدول (٣١)

الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية\* (مليون دينار)

البند	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٣
	٢٠١٢	٢٠١٣	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٤٧٥,٦	٥٠٣,٥	٢٧,٩
تمويل العملاء	٩٢٩,٤	٨٢٨,٢	١٠١,٢-
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٥٤٠,٧	٤٤٤,٤	٩٦,٣-
تمويل العملاء	٣٨٨,٧	٣٨٣,٨	٤,٩-
الاستثمارات المحلية	٢٩٨٥,٩	٢٦٩١,٩	٢٩٤,٠-
الاستثمارات المالية	٢٥٤٦,٦	٢٢٤١,٧	٣٠٤,٩-
الاستثمارات غير المالية	٤٣٩,٣	٤٥٠,٢	١٠,٩
الموجودات الأجنبية	٥٨١٠,٨	٤٩٨٣,٥	٨٢٧,٣-
الموجودات الأخرى	١٣٨٦,٧	١٦٧٤,٥	٢٨٧,٨
الموجودات = المطلوبات	١١٥٨٨,٤	١٠٦٨١,٦	٩٠٦,٨-
المطلوبات			
رأس المال والاحتياطي	٤١٧٨,٦	٤٤٦٠,٨	٢٨٢,٢
التمويل من المقيمين	٢٧٣٠,٥	٢٤٢٩,٩	٣٠٠,٦-
السندات وصكوك التمويل	٢٤٤,٤	٩٢,٠	١٥٢,٤-
المطلوبات الأجنبية	٢٧١٨,٥	١٨٥١,٧	٨٦٦,٨-
مطلوبات أخرى	١٧١٦,٣	١٨٤٧,٢	١٣٠,٩
عدد الشركات	٩٣	٩٢	١-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣)، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً - شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة (الجدول ٣٢) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات (٤٣ شركة) قد وصل إلى نحو ٥٩٢٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مسجلاً بذلك تراجعاً بلغت قيمته ٦٠٦,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٦% عن مستواه البالغ ٦٥٢٩,٤ مليوناً في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات. ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٢ على النحو التالي:

١- انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ٣٣٣,١ مليون دينار وبما نسبته ٨,٦% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء محصلة لانخفاض أرصدة كلٍّ من النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٥٧,٩ مليون أو بما نسبته ٤٣%، وأرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل ٢٤,٢ مليون دينار أو ٤٢,٢%، والاستثمارات الأجنبية بنحو ٢٠٠,٧ مليون دينار أو بما نسبته ٦,٧% من جهة، والارتفاع في أرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٤٩,٥ مليون دينار أو ١١% من جهة أخرى.

٢- تراجع الاستثمارات المحلية بما قيمته ١٥٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٠,٤%، وذلك من نحو ١٤٨٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٣٣١,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣. وجاء التراجع المشار إليه نتيجةً لانخفاض أرصدة كلٍّ من الاستثمارات المالية بنحو ١٥٢,٦ مليون دينار أو ١١,٣%، والاستثمارات غير المالية بنحو ١,٧ مليون دينار أو ١,٢%.

٣- تراجع أرصدة القروض والسلفيات المقدّمة للمقيمين بنحو ٩٦,٣ مليون دينار ونسبته ١٧,٨% لتصل إلى نحو ٤٤٤,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٥٤٠,٧ مليوناً في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٣ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٢ كالتالي:

١- الارتفاع في رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٢٣١ مليون دينار ونسبته ٩,٣%، وذلك من نحو ٢٤٩٥,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٧٢٦,١ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

### جدول (٣٢)

#### الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التقليدية\*

(مليون دينار)

التغير خلال عام ٢٠١٣	الأرصدة في نهاية العام		البنود	
	القيمة (%)	٢٠١٣		٢٠١٢
			<b>الموجودات</b>	
٤,٤-	١١,٦-	٢٥١,٣	٢٦٢,٩	نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية
١٧,٨-	٩٦,٣-	٤٤٤,٤	٥٤٠,٧	القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)
١٠,٤-	١٥٤,٣-	١٣٣١,٩	١٤٨٦,٢	الاستثمارات المحلية
١١,٣-	١٥٢,٦-	١١٩٢,٣	١٣٤٤,٩	الاستثمارات المالية
١,٢-	١,٧-	١٣٩,٦	١٤١,٣	الاستثمارات غير المالية
٨,٦-	٣٣٣,١-	٣٥٣٨,٥	٣٨٧١,٦	الموجودات الأجنبية
٣,١-	١١,٥-	٣٥٦,٥	٣٦٨,٠	الموجودات الأخرى
٩,٣-	٦٠٦,٨-	٥٩٢٢,٦	٦٥٢٩,٤	<b>الموجودات = المطلوبات</b>
				<b>المطلوبات</b>
٩,٣	٢٣١,٠	٢٧٢٦,١	٢٤٩٥,١	رأس المال والاحتياطي
١٧,٠-	١٩٥,٧-	٩٥٤,٨	١١٥٠,٥	التمويل من المقيمين
٦٢,٤-	١٥٢,٤-	٩٢,٠	٢٤٤,٤	السندات وصكوك التمويل
٢٧,٣-	٥٠٠,١-	١٣٢٨,٩	١٨٢٩,٠	المطلوبات الأجنبية
١,٣	١٠,٥	٨٢٠,٨	٨١٠,٣	مطلوبات أخرى
٠		٤٣	٤٣	<b>عدد الشركات</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

٢- التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل ٥٠٠,١ مليون دينار ونسبة ٢٧,٣%، وذلك من نحو ١٨٢٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٣٢٨,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

٣- الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام ٢٠١٣ بنحو ١٩٥,٧ مليون دينار ونسبة ١٧% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو ١١٥٠,٥ مليون دينار إلى نحو ٩٥٤,٨ مليوناً.

## ثانياً - شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمع لعدد (٤٩) شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لفترة الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣)، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٣ وتتوافر بياناتها المقارنة لأعوام الفترة المشار إليها.

وتشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول ٣٣) إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمعة في نهاية عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ٣٠٠ مليون دينار ونسبته ٥,٩% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٤٧٥٩ مليون دينار مقابل نحو ٥٠٥٩ مليوناً بنهاية العام السابق. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في جانب الموجودات وذلك على النحو التالي:

١- انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره ٤٩٤,٢ مليون دينار ونسبته ٢٥,٥%، وذلك من نحو ١٩٣٩,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٤٤٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

٢- الانخفاض في بند الاستثمارات المالية المحلية في نهاية عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ١٥٢,٣ مليون دينار ونسبته ١٢,٧% ليصل إلى نحو ١٠٤٩,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٢٠١,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

٣- الانخفاض في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام ٢٠١٣ بما قيمته نحو ٤,٩ مليون دينار ونسبته ١,٣% لتصل إلى نحو ٣٨٣,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٨٨,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٣ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٢ على النحو الآتي:

١- الارتفاع في حقوق المساهمين بما قيمته ٥١,٢ مليون دينار أو ٣,٠% لتصل إلى نحو ١٧٣٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ١٦٨٣,٥ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

**جدول (٣٣)**  
**الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار**  
**التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية\***  
**(مليون دينار)**

التغير خلال عام ٢٠١٣	الأرصدة في نهاية العام		البنود
	القيمة	٢٠١٣	
(%)			
			<b>الموجودات</b>
١٨,٦	٣٩,٥	٢٥٢,٢	٢١٢,٧
			نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية
١,٣-	٤,٩-	٣٨٣,٨	٣٨٨,٧
			تمويل العملاء
٩,٣-	١٣٩,٧-	١٣٦٠,٠	١٤٩٩,٧
			الاستثمارات المحلية
١٢,٧-	١٥٢,٣-	١٠٤٩,٤	١٢٠١,٧
			الاستثمارات المالية
٤,٢	١٢,٦	٣١٠,٦	٢٩٨,٠
			الاستثمارات غير المالية
٢٥,٥-	٤٩٤,٢-	١٤٤٥,٠	١٩٣٩,٢
			الموجودات الأجنبية
٢٩,٤	٢٩٩,٣	١٣١٨,٠	١٠١٨,٧
			الموجودات الأخرى
٥,٩-	٣٠٠,٠-	٤٧٥٩,٠	٥٠٥٩,٠
			<b>الموجودات = المطلوبات</b>
			<b>المطلوبات</b>
٣,٠	٥١,٢	١٧٣٤,٧	١٦٨٣,٥
			رأس المال والاحتياطي
٦,٦-	١٠٤,٩-	١٤٧٥,١	١٥٨٠,٠
			التمويل من المقيمين
٤١,٢-	٣٦٦,٧-	٥٢٢,٨	٨٨٩,٥
			المطلوبات الأجنبية
١٣,٣	١٢٠,٤	١٠٢٦,٤	٩٠٦,٠
			مطلوبات أخرى
١-		٤٩	٥٠
			عدد الشركات

\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- الانخفاض في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي، حيث انخفض حجم التمويل الذي حصلت عليه شركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو ١٠٤,٩ مليون دينار أو ٦,٦% ليبلغ نحو ١٤٧٥,١ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٥٨٠ مليوناً بنهاية عام ٢٠١٢.

٣- انخفاض المطلوبات الأجنبية بنحو ٣٦٦,٧ مليون دينار أو ٤١,٢% ليبلغ ما قيمته نحو ٥٢٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٨٨٩,٥ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٢.

### ثالثاً - الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍ سواء (جدول ٣٤). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها ٩٢ شركة (٤٣ شركة تقليدية و ٤٩ شركة إسلامية) كما في نهاية عام ٢٠١٣ ما قيمته ١٩١٠٧,٥ مليون دينار (منها ١٧٣٤٤,٣ مليوناً أو ٩٠,٨% لشركات الاستثمار التقليدية، و ١٧٦٣,٢ مليوناً أو ٩,٢% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك تراجعاً بنحو ١٠٧٩ مليون دينار أو ٦% عن مستواها البالغ ١٨٠٢٨,٦ مليون دينار لعدد ٩٣ شركة مسجلة في نهاية عام ٢٠١٢ (منها ١٦٢٣٨ مليون دينار أو ٩٠,١% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها ٤٣ شركة، و ١٧٩٠,٥ مليوناً أو ٩,٩% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها ٥٠ شركة).

#### جدول (٣٤)

#### الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية\* (القيم بالمليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٣
	٢٠١٢	٢٠١٣	
الحسابات النظامية:	١٨٠٢٨,٦	١٩١٠٧,٥	١٠٧٩,٠
شركات الاستثمار التقليدية	١٦٢٣٨,٠	١٧٣٤٤,٣	١١٠٦,٣
شركات الاستثمار الإسلامية	١٧٩٠,٥	١٧٦٣,٢	٢٧,٣-
محافظ الاستثمار	١٤٢٦٦,٤	١٥١٨٥,١	٩١٨,٧
صناديق الاستثمار	١٤١٩,٤	١٤٦٩,٢	٤٩,٧
صناديق إدارة أجنبية	٢١٤٢,٩	٢٠٦٠,٩	٨٢,٠-
أصول إدارة بصفة أمانة	١٠٢,٧	٣١٣,٠	٢١٠,٣
التعهدات / الكفالات / الضمانات	٩٧,١	٨٢,٣	١٤,٨-
عدد شركات الاستثمار	٩٣	٩٢	١-
شركات الاستثمار التقليدية	٤٣	٤٣	٠
شركات الاستثمار الإسلامية	٥٠	٤٩	١-

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
\* تشمل بيانات الشركات التابعة.

## الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (٣٩ شركة) في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٣٥) إلى أن إجمالي الميزانية المجمعّة لتلك الشركات قد بلغ ١٤٣,٢ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مرتفعاً بما قيمته ٢٠,٩ مليون دينار ونسبته ١٧,١% عن مستواه البالغ ١٢٢,٣ مليوناً في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

### أولاً - الموجودات:

١- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو ٢,٤ مليون دينار وبنسبة ١٣,٤% (من نحو ١٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٠,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣).

٢- ازدادت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو ٢٠,٤ مليون دينار وبنسبة ٤٥,٧% لتصل إلى نحو ٦٥ مليون دينار في عام ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٤٤,٦ مليوناً في عام ٢٠١٢.

٣- تراجعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو ٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٢٠,٤% لتصل إلى نحو ٢٦,٨ مليون دينار في عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣٣,٧ مليوناً في نهاية العام السابق.

٤- انخفضت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو ٠,٣ مليون دينار وبنسبة ١٣,٣% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق لتصل إلى نحو ١,٧ مليون دينار.

### ثانياً - المطلوبات:

١- ارتفع مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو ٨,٤ مليون دينار وبنسبة ٧٩,٠% (من نحو ١,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٩,٥ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣).

**جدول (٣٥)**  
**الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية**  
(القيمة بالآلف دينار)

البند	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٣	
	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة	%
<b>الموجودات</b>				
نقد وموجودات نقدية	١٨٠٠٥,٢	٢٠٤١٥,١	٢٤٠٩,٩	١٣,٤
مطالب على مؤسسات مالية	٣٣٧٠٥,٩	٢٦٨١٥,١	٦٨٩٠,٨-	٢٠,٤-
إجمالي الذمم المدينة	٢٩٢١,٤	٣٢٦٣,٥	٣٤٢,١	١١,٧
استثمارات مالية وعقارية	١٩٧٤,٨	١٧١٣,٠	٢٦١,٨-	١٣,٣-
موجودات ثابتة	١١٦٣٨,٠	١٤٥٩١,٣	٢٩٥٣,٣	٢٥,٤
موجودات أجنبية	٤٤٦١٥,٦	٦٥٠٠٤,٨	٢٠٣٨٩,٢	٤٥,٧
الموجودات الأخرى	٩٤٤٢,٥	١١٣٨١,٢	١٩٣٨,٧	٢٠,٥
<b>الموجودات = المطلوبات</b>	<b>١٢٢٣٠٣,٤</b>	<b>١٤٣١٨٤,٠</b>	<b>٢٠٨٨٠,٦</b>	<b>١٧,١</b>
<b>المطلوبات</b>				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	٨٥٠٨٤,٣	٩٦٥٥٤,٧	١١٤٧٠,٢	١٣,٥
مطلوبات لمؤسسات مالية	١٠٦١,٥	٩٤٥٦,٩	٨٣٩٥,٤	٧٩٠,٩
أجمالي الذمم الدائنة	٣٩٨٨,٠	٣٩٦٢,٩	٢٥,١-	٠,٦-
مطلوبات أجنبية	١١١٥,٢	٢٤٦٢,٢	١٣٧٤,٠	١٢٠,٨
مطلوبات أخرى	٣١٠٥٤,٤	٣٠٧٤٧,٣	٣٠٧,١-	١,٠-
<b>حسابات نظامية</b>	<b>٥٥٢٣,٩</b>	<b>٥٩٠٩,٣</b>	<b>٣٨٥,٤</b>	<b>٧,٠</b>
نتائج الفترة	١١٨٧١,٦	١٤١١٢,٩	٢٢٤١,٣	١٨,٩
<b>عدد الشركات</b>	<b>٣٩</b>	<b>٣٩</b>	<b>٠</b>	<b>٠</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- ارتفاع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو ١,٢ مليون دينار ونسبة ١٣,٥% (من نحو ٨٥,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٩٦,٦ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣).

٣- انخفاض المطلوبات الأخرى بنحو ٣٠٧,١ مليون دينار ونسبة ١% (من نحو ٣١,١ مليون دينار في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٣٠,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣).

### ثالثاً - نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد انخفض من نحو ٣٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٧,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣ (مسجلاً انخفاضاً نسبته ٤٦,٨%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام ٢٠١٣، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو ١٠٠,٣ مليون دينار، موزعةً بين نقد وموجودات نقدية (نحو ٢٠,٤ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٤%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (نحو ٧٩,٩ مليون دينار ونسبتها ٧٩,٦%)، وشهدت نسب الربحية لدى شركات الصرافة المحلية ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو ١٤,٦% في عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٤% في عام ٢٠١٢، في حين شهدت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى نحو ٩,٩% في عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٩,٧% في العام السابق، وارتفع صافي الربح بنحو ٢,٢ مليون دينار وبنسبة ١٨,٩% ليصل إلى نحو ١٤,١ مليون دينار في عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١١,٩ مليوناً في عام ٢٠١٢.

من جانبٍ آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو ٦٩,٦% في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٦٧,٤% في نهاية عام ٢٠١٣. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو ٦٦,٦% في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٦٤,٨% في نهاية عام ٢٠١٣.





المالية  
العامّة





## المالية العامة

### مقدمة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة للدولة من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، وكذلك الإيرادات والمصروفات الفعلية من واقع كشوف المتابعة الشهرية للعمليات المالية الحكومية ضمن الموازنة العامة خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

وترصد كشوف المتابعة الشهرية بيانات العمليات المالية الحكومية على جانبي كل من الإيرادات والمصروفات العامة التي تتم على أساس نقدي، في حين أن بيانات الحساب الختامي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وتظهر بعد إجراء التسويات المحاسبية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في مارس من كل عام. وبناءً على ذلك، لا يتطابق مجموع بيانات كشوف المتابعة الشهرية لسنة مالية معينة مع بيانات الحساب الختامي لتلك السنة المالية.

### أولاً - الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢:

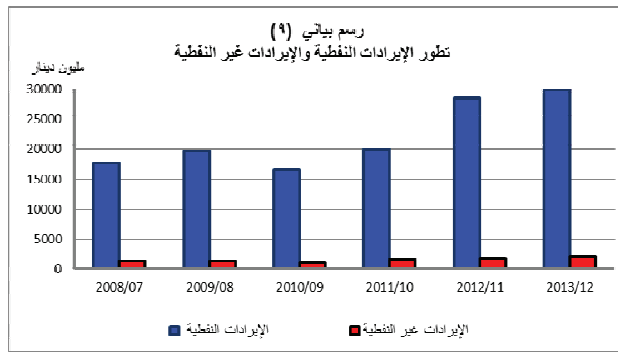
#### ١ - الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣٢٠٠٨,٥ ملايين دينار مقارنةً بنحو ٣٠٢٣٦,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قيمته نحو ١٧٧٢,٤ مليون دينار ونسبته ٥,٩%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١ ليعكس في الجانب الرئيسي منه ارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ١٤٠٠,٢١ مليون دينار ونسبته ٤,٩% لتصل إلى نحو ٢٩٩٦٩,٧ مليوناً في السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بنحو ٢٨٥٦٩,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

جدول (٣٦)  
تطور الإيرادات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢

البيان	حساب ختامي				تغير (٢) عن (١) %
	٢٠١٣/١٢		٢٠١٢/١١		
	قيمة (٢)	% لإجمالي	قيمة (١)	% لإجمالي	
إجمالي الإيرادات العامة:	٣٢٠٠٨,٥	١٠٠	٣٠٢٣٦,١	١٠٠,٠	٥,٩
الإيرادات النفطية	٢٩٩٦٩,٧	٩٣,٦	٢٨٥٦٩,٥	٩٤,٥	٤,٩
الإيرادات غير النفطية	٢٠٣٨,٨	٦,٤	١٦٦٦,٦	٥,٥	٢٢,٣

المصدر: وزارة المالية.



ويعزى الارتفاع المشار إليه في قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بالسنة المالية السابقة أساساً إلى ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام في دولة الكويت بنحو ٠,١٣ مليون برميل يومياً ونسبة ٤,٦ % ليصل متوسط السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى ٢,٩٣٢ مليون برميل يومياً مقابل نحو ٢,٨٠٣ مليون برميل يومياً للسنة المالية السابقة. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري فقد بلغ خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ نحو ١٠٤,٥ دولار للبرميل مقابل نحو ١٠٦,١٦ دولاراً للبرميل للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ١,٦٦ دولاراً ونسبته ١,٥ % (جدول ٣٦).

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد ارتفعت لتصل إلى نحو ٢٠٣٨,٨ مليون دينار مقابل نحو ١٦٦٦,٦ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ٣٧٢,٢ مليون دينار ونسبته ٢٢,٣ %. وبناءً على ذلك، ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٦,٤ % مقابل نحو ٥,٥ % للسنة المالية السابقة.

ويعكس الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ أساساً الارتفاع في الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن كل من الباب السادس (إيرادات الخدمات) بنحو ١٣٠ مليون دينار ونسبة ٢٢,٥ %، والباب السابع (الإيرادات والرسوم المتنوعة) بنحو ٢٠٨,٥ ملايين دينار ونسبة ٢٧,٩ % (جدول ٣٧).

جدول (٣٧)  
تطور الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة  
(مليون دينار)

تغير (٢) عن (١) %		الحساب الختامي				البيان
		٢٠١٣/١٢		٢٠١٢/١١		
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
	للإجمالي	(٢)	للإجمالي	(١)		
٢٢,٣	٣٧٢,٢	١٠٠	٢٠٣٨,٨	١٠٠	١٦٦٦,٦	الإيرادات غير النفطية:
١٤,٤-	١٢,٤-	٣,٦	٧٣,٨	٥,٢	٨٦,٣	- الضرائب على صافي الدخل والأرباح
٧,٣	١,٠	٠,٧	١٥,٥	٠,٨	١٤,٥	- الضرائب والرسوم على الممتلكات
٩,٦-	٠,٢-	٠,١	٢,٣	٠,٢	٢,٥	- الضرائب والرسوم على السلع والخدمات
١٦,٢	٣٦,١	١٢,٧	٢٥٩,٠	١٣,٤	٢٢٢,٩	- الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية
٢٢,٥	١٣٠,٠	٣٤,٧	٧٠٦,٧	٣٤,٦	٥٧٦,٧	- إيرادات الخدمات، ومنها:
٤٨,٠	٦٥,٧	٩,٩	٢٠٢,٦	٨,٢	١٣٦,٩	خدمات الكهرباء والماء
٤٥,٠	٦٤,٧	١٠,٢	٢٠٨,٥	٨,٦	١٤٣,٨	خدمات النقل والمواصلات
٢,٨	٢,٢	٤,٠	٨١,٩	٤,٨	٧٩,٧	إيرادات الطابع المالية
٦٤,٥	٤٣,٨	٥,٥	١١١,٧	٤,١	٦٧,٩	خدمات الأمن والعدالة
٨,٩	٥,٨	٣,٥	٧١,١	٣,٩	٦٥,٣	خدمات الإسكان والمرافق
١٩,٦	١٥,٥	٤,٦	٩٤,٤	٤,٧	٧٨,٩	الخدمات الصحية
٢٧,٩	٢٠٨,٥	٤٦,٨	٩٥٤,٩	٤٤,٨	٧٤٦,٤	- الإيرادات والرسوم المتنوعة
٥٣,٥٣	٩,٣	١,٣	٢٦,٦	١,٠	١٧,٣	- الإيرادات الرأسمالية

المصدر: وزارة المالية.

جدول (٣٨)

تطور المصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢

(مليون دينار)

٢- المصروفات العامة

تغير (٢) عن (١) %		الحساب الختامي		البيان
		٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	
قيمة	%			
١٣,٥	٢٣٠٠,١	١٩٣٠٧,٦	١٧٠٠٧,٤	المصروفات العامة:
١٧,٧	٧٢٨,٢	٤٨٣١,٥	٤١٠٣,٣	- المرتبات والأجور
٣١,٩	٨٨٠,٦	٣٦٤٠,٧	٢٧٦٠,١	- المستلزمات السلعية والخدمات
٨,٠	١١,٧	١٥٨,٧	١٤٧,٠	- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
٠,٠١-	٠,١-	١٦٥١,٨	١٦٥٢,٠	- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة
٨,١	٦٧٩,٨	٩٠٢٤,٨	٨٣٤٥,١	- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية

المصدر: وزارة المالية.

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو ٢٣٠٠,١ مليون دينار وبنسبة ١٣,٥% لتصل إلى نحو ١٩٣٠٧,٦ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٧٠٠٧,٤ ملايين دينار للسنة المالية السابقة.

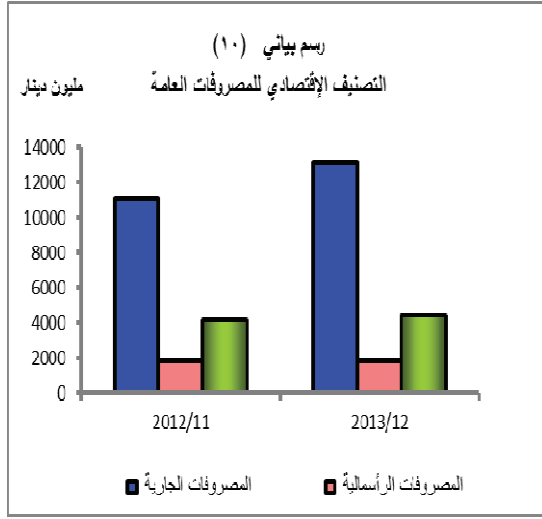
ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كل من الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٧٢٨,٢ مليون دينار ونسبته ١٧,٧% لتصل إلى نحو ٤٨٣١,٥ مليون دينار مقابل ٤١٠٣,٣ ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، والباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٨٨٠,٦ مليون دينار ونسبة ٣١,٩% لتصل إلى نحو ٣٦٤٠,٧ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل ٢٧٦٠,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٦٧٩,٨ مليون دينار ونسبة ٨,١% لتصل إلى نحو ٩٠٢٤,٨ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل ٨٣٤٥,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٣٨).

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى ارتفاع المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو ١٣٠٨٨,٥ مليون دينار مقابل نحو ١١٠٩٧,٣ مليوناً للسنة المالية ٢٠١٢/١١ وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ١٩٩١,٢ مليون دينار ونسبته ١٧,٩% (جدول ٣٩).

جدول (٣٩)  
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية  
(مليون دينار)

معدل تغير (٢) عن (١) %	التغير	حساب ختامي				البيان
		٢٠١٣/١٢		٢٠١٢/١١		
		% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة (١)	
١٧,٩	١٩٩١,٢	٦٧,٨	١٣٠٨٨,٥	٦٥,٢	١١٠٩٧,٣	المصروفات الجارية:
٢٣,٤	١٦٠٨,٨	٤٣,٩	٨٤٧٢,٢	٤٠,٤	٦٨٦٣,٤	- الإنفاق الاستهلاكي
١٧,٧	٢٧٨,٢	٢٥,٠	٤٨٣١,٥	٢٤,١	٤١٠٣,٣	* المرتبات والأجور
٣١,٩	٨٨٠,٦	١٨,٩	٣٦٤٠,٧	١٦,٢	٢٧٦٠,١	* المستلزمات السلعية والخدمات
٢١,٥	٣٢٩,٨	٩,٧	١٨٦٤,٠	٩,٠	١٥٣٤,١	- المصروفات المختلفة
٢,٠	٥٢,٥	١٤,٣	٢٧٥٢,٣	١٥,٨	٢٦٩٩,٨	- المدفوعات التحويلية، ومنها:
١٠,٩-	٢٤٢,١-	١٠,٣	١٩٨٦,٦	١٣,١	٢٢٢٨,٧	* التحويلات الداخلية
٦٢,٥	٢٩٤,٧	٤,٠	٧٦٥,٨	٢,٨	٤٧١,١	* التحويلات الخارجية
٠,٦	١١,٥	٩,٤	١٨١٠,٥	١٠,٦	١٧٩٩,٠	المصروفات الرأسمالية:
٧,٩	١١,٦	٠,٨	١٥٨,٦	٠,٩	١٤٧,٠	- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
٧,٠-	١١٤,٥-	٧,٩	١٥١٦,٤	٩,٦	١٦٣١,٠	- المشاريع الإنشائية والصيانة
٥٤٤,٧	١١٤,٤	٠,٧	١٣٥,٤	٠,١	٢١,٠	- الاستملاكات العامة
٧,٢	٢٩٧,٤	٢٢,٨	٤٤٠٨,٥	٢٤,٢	٤١١١,١	التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة
١٣,٥	٢٣٠٠,١	١٠٠	١٩٣٠٧,٥	١٠٠	١٧٠٠٧,٤	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية



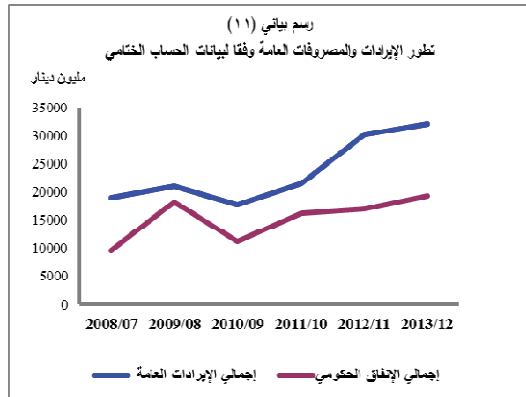
أما على صعيد المصرفيات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد ارتفعت بشكلٍ محدود خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بما قيمته نحو ١١,٥ مليون دينار ونسبته ٠,٦% لتصل إلى نحو ١٨١٠,٥ مليون دينار مقابل ١٧٩٩ مليوناً خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، الأمر الذي ترتب عليه تراجع نسبة تلك المصرفيات إلى إجمالي المصرفيات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ٩,٤% خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقابل نحو ١٠,٦% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١.

جدول (٤٠)  
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة  
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:	٣٠٢٣٦,١	٣٢٠٠٨,٥
الإيرادات النفطية الفعلية	٢٨٥٦٩,٥	٢٩٩٦٩,٦
المصرفيات العامة النفطية	١٧٠٠٧,٤	١٩٣٠٧,٥
الفائض أو (العجز) (١)	١٣٢٢٨,٧	١٢٧٠١,٠
الفائض أو (العجز) (٢)	١٠٢٠٥,١	٤٦٩٨,٨*

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.  
(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.  
\* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% في الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من ١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصرفيات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضاً فعلياً بلغت قيمته نحو ١٢٧٠١ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٣٢٢٨,٧ مليوناً للسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ٥٢٧,٧ مليون دينار ونسبته ٤%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٠).



المصدر: وزارة المالية.

## ثانيًا - السنة المالية ٢٠١٤/١٣:

### ١- الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣

صدر المرسوم بقانون رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٣ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤/١٣. وتضمنت تلك الموازنة العامة زيادة في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو ٤١٦٣,٥ مليون دينار ونسبتها ٢٩,٩% لتصل إلى نحو ١٨٠٩٥,٨ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢ البالغة نحو ١٣٩٣٢,٤ مليون دينار. ويعكس ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٤١١٤,٩ مليون دينار ونسبته ٣٢,٢% لتصل إلى نحو ١٦٨٨٣,١ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ البالغة نحو ١٢٧٦٨,٢ مليون دينار من جانب، وارتفاع تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ٤٨,٥ مليون دينار ونسبته ٤,٢% لتصل إلى نحو ١٢١٢,٧ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ والبالغة نحو ١١٦٤,٢ مليون دينار من جانبٍ آخر (جدول ٤١).

وتعكس الزيادة في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ أساسًا زيادة كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث ارتفعت بنحو ٠,٤٨ مليون برميل يوميًا ونسبة ١٧,٨% لتصل إلى نحو ٢,٧٠ مليون برميل يوميًا مقابل ٢,٢٢ مليون برميل يوميًا للسنة المالية ٢٠١٣/١٢. أما فيما يتعلق بالسعر الاسترشادي للنفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، فقد بلغ ذلك السعر ٧٠ دولارًا للبرميل، وبما يمثل زيادة قيمتها ٥ دولارات ونسبتها ٧,٧% عن السعر الاسترشادي المستخدم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية البالغة نحو ٦٥ دولارًا للبرميل.

ومن جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد انخفضت بشكلٍ محدود اعتمادات إجمالي تلك المصروفات للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما قيمته نحو ٢٣٧,٤ مليون دينار ونسبته ١,١% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢ لتصل إلى نحو ٢١٠٠٢,٦ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢١٢٤٠ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٤١).

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ (جدول ٤٢)، فقد انخفضت اعتمادات المصروفات الجارية لتلك السنة المالية بما قيمته ٥٩٤,٩ مليون دينار ونسبته

٤,٢% لتصل إلى نحو ١٣٤٥٤,٧ مليون دينار، مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ١٤٠٤٩,٧ مليون دينار للسنة المالية السابقة، كما انخفضت الأهمية النسبية لاعتمادات المصروفات الجارية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى إجمالي اعتمادات المصروفات لتلك السنة المالية لتصل إلى نحو ٦٤,١% مقابل نحو ٦٦,١% في السنة المالية ٢٠١٣/١٢.

جدول (٤١)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنتين الماليتين ٢٠١٣/١٢ و ٢٠١٤/١٣

البيان	موازنة معتمدة		تغير
	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	
الإيرادات العامة	١٣٩٣٢,٤	١٨٠٩٥,٨	٢٩,٩
الإيرادات النفطية	١٢٧٦٨,٢	١٦٨٨٣,١	٣٢,٢
الإيرادات غير النفطية، ومنها:	١١٦٤,٢	١٢١٢,٧	٤,٢
- الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٨٨,٤	٨٥,٠	٣,٨-
- الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٢,٢	٢,١	٠,١-
- الضرائب والرسوم على الممتلكات	١٧,٠	١٧,٥	٢,٩
- الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	١٩٨,١	٢٢٥,١	١٣,٧
إيرادات الخدمات، ومنها:	٦٨٢,١	٧٠٩,٨	٤,١
- خدمات الكهرباء والماء	٢١٨,٧	٢٢٨,٠	٤,٣
- خدمات النقل والمواصلات	١٨٣,٤	١٩٨,٢	٨,١
- الإيرادات والرسوم المتنوعة	١٣٦,٣	١٤٣,١	٥,٠
- الإيرادات الرأسمالية	٤٠,٠	٣٠,٠	٢٥,٠-
المصروفات العامة	٢١٢٤٠,٠	٢١٠٠٢,٦	١,١-
- المرتبات والأجور	٥١٤٦,٠	٥١٩٤,٠	٠,٩
- المستلزمات السلعية والخدمات	٤١٦٩,٠	٣٨٧٣,٧	٧,١-
- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٤٧٧,٠	٣٥١,٣	٢٦,٤-
- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة	٢١٦٢,٠	٢٢٢٢,٠	٢,٨
- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٩٢٨٦,٠	٩٣٦١,٧	٠,٨

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، فقد انخفضت تلك الاعتمادات لتصل إلى نحو ٢٥٧٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٦٣٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٦٦ مليون دينار ونسبته ٢,٥%، وفي ذات الاتجاه، انخفضت أهميتها النسبية إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ لتصل إلى نحو ١٢,٣% مقابل نحو ١٢,٤% في السنة المالية ٢٠١٣/١٢. من جانبٍ آخر، ارتفعت اعتمادات التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما قيمته ٤٢٣,٥ مليون دينار ونسبته ٩,٣% لتصل إلى نحو ٤٩٧٤,٨ مليون دينار أو ما نسبته نحو ٢٣,٧% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة

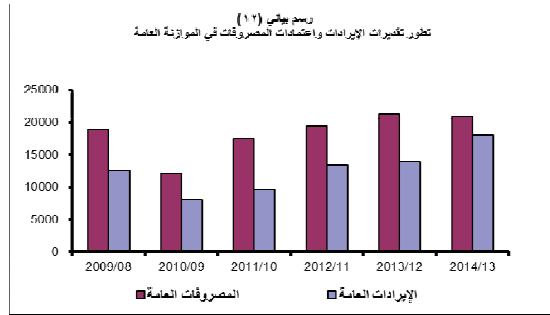
المالية المذكورة مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ٤٥٥١,٣ مليون دينار ونسبتها نحو ٢١,٤% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢.

جدول (٤٢)

اعتمادات مصروفات الموازنة العامة

معدل تغير قيمة %	موازنة معتمدة				البيان	
	٢٠١٤/١٣		٢٠١٣/١٢			
	%	قيمة	%	قيمة		
٤,٢-	٥٩٤,٩-	٦٤,١	١٣٤٥٤,٧	٦٦,١	١٤٠٤٩,٧	المصروفات الجارية:
٢,٧-	٢٤٧,٢-	٤٣,٢	٩٠٦٧,٨	٤٣,٩	٩٣١٥,٠	- الإنفاق الاستهلاكي
٠,٩	٤٨,١	٢٤,٧	٥١٩٤,١	٢٤,٢	٥١٤٦,٠	* المرتبات والأجور
٧,١-	٢٩٥,٣-	١٨,٤	٣٨٧٣,٧	١٩,٦	٤١٦٩,٠	* المستلزمات السلعية والخدمات
٤,٣-	٨١,٨-	٨,٦	١٨١٢,٢	٨,٩	١٨٩٤,١	- المصروفات المختلفة
٩,٣	٢٦٥,٩-	١٢,٣	٢٥٧٤,٧	١٣,٤	٢٨٤٠,٦	- المدفوعات التحويلية، ومنها:
١,٤	٢٦,٥	٩,٤	١٩٧٩,١	٩,٢	١٩٥٢,٦	* المصروفات الداخلية
١٠,٣	٥٥,٤	٢,٨	٥٩٥,٦	٢,٥	٥٤٠,٢	* التحويلات الخارجية
٢,٥-	٦٦,٠-	١٢,٣	٢٥٧٣,٠	١٢,٤	٢٦٣٩,٠	المصروفات الرأسمالية:
٢٦,٤-	١٢٥,٧-	١,٧	٣٥١,٣	٢,٢	٤٧٧,٠	- وسائل نقل والمعدات والتجهيزات
٩,٠	١٨٢,٤	١٠,٥	٢٢٠٩,١	٩,٥	٢٠٢٦,٧	- المشاريع الإنشائية والصيانة
٩٠,٧-	١٢٢,٧-	٠,٠٦	١٢,٦	٠,٦	١٣٥,٣	- الاستثمارات العامة
٩,٣	٤٢٣,٥	٢٣,٧	٤٩٧٤,٨	٢١,٤	٤٥٥١,٣	التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة
١,١-	٢٣٧,٤-	١٠٠	٢١٠٠٢,٦	١٠٠	٢١٢٤٠,٠	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.



جدول (٤٣)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة

موازنة معتمدة		البيان
٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	
١٨٠٩٥,٨	١٣٩٣٢,٤	تقديرات الإيرادات العامة، ومنها
١٦٨٨٣,١	١٢٧٦٨,٢	الإيرادات النفطية
٢١٠٠٢,٦	٢١٢٤٠,٠	اعتمادات المصروفات العامة
٢٩٠٦,٦-	٧٣٠٧,٦-	الفائض أو العجز <sup>(١)</sup>
*٧٤٣٠,٦-	*١٠٧٩٠,٧-	الفائض أو العجز <sup>(٢)</sup>

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

\* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% اعتباراً من الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من ١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً لما تقدّم من تطورات على صعيد كلٍّ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو ٢٩٠٦,٧ ملايين دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٧٣٠٧,٦ مليوناً للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٣).

٢- العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣

تشير البيانات المتوافرة (جدول ٤٤) من كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٢٧٦ مليون دينار ونسبته ١,١% لتصل إلى نحو ٢٣٩٨٤,٣ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٣/١٢ والتي بلغت نحو ٢٤٢٦٠,٣ مليوناً. ويُعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) بنحو ٦٤٤,٢ مليون دينار ونسبة ٢,٨% لتصل إلى نحو ٢٢١٩٦,٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٢٨٤٠,٥ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) بما قيمته ٣٦٨,٢ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩% لتصل إلى نحو ١٧٨٧,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٤١٩,٧ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر سلة نفوط منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" القياسية خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) قد تراجع بنحو ٢,١١ دولار للبرميل ليصل إلى نحو ١٠٤,٧٥ دولار للبرميل مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٢) والذي بلغ نحو ١٠٦,٨٦ دولارًا، وبلغ المتوسط اليومي لإنتاج نفط خام الكويت خلال ذات الفترة نحو ٢,٩٦٢ مليون برميل يوميًا، في حين أن السعر الاسترشادي للنفط في أعداد تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة ٢٠١٤/١٣ بلغ نحو ٧٠ دولار للبرميل، عند معدل إنتاج قُدِّر بنحو ٢,٧٠٠ مليون برميل يوميًا للسنة المالية المذكورة.

وبناءً على العرض الموضح في الجدول (٤٤) لتطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣، فقد تجاوزت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة بما قيمته ٥٨٨٨,٥ مليون دينار ونسبته ٣٢,٥% التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ١٨٠٩٥,٨ مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً للارتفاع في الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما قيمته ٩٥٣٤ مليون دينار ونسبته ٧٥,٣% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ١٢٦٦٢,٣ مليوناً. إلى جانب ذلك، تزيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بنحو ٥٧٥,٢ مليون دينار ونسبة ٤٧,٤% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة ١٢١٢,٧ مليوناً.

جدول (٤٤)

الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة

معدل التغيير (%)	قيمة التغيير	كشوف متابعة		البيان
		إبريل - ديسمبر ٢٠١٣	إبريل - ديسمبر ٢٠١٢	
١,١-	٢٧٦,٠-	٢٣٩٨٤,٣	٢٤٢٦٠,٣	إجمالي الإيرادات العامة:
٢,٨-	٦٤٤,٢-	٢٢١٩٦,٣	٢٢٨٤٠,٥	الإيرادات النفطية
٢٥,٩	٣٦٨,٢	١٧٨٧,٩	١٤١٩,٨	الإيرادات غير النفطية، ومنها:
٢٣,٩	١٥,٣	٧٩,٤	٦٤,١	- الضرائب على صافي الدخل
٦,١	١١,٦	٢٠٠,٩	١٨٩,٣	- الضرائب والرسوم الجمركية
٤,٣-	٢٠,٤-	٤٦٠,٠	٤٨٠,٥	- إيرادات الخدمات ومنها:
-	-	-	١٣٦,٢	* خدمات الكهرباء والماء
-	-	-	١٣١,١	* خدمات النقل والمواصلات
-	-	-	٥٩,٤	* إيرادات الطوابع المالية
١٨,٢	١٤٨٤,١	٩٦٤١,٩	٨١٥٧,٨	إجمالي المصروفات العامة
١٠,٢	٢٣٣,٧	٢٥٢٠,٤	٢٢٨٦,٧	- المرتبات والأجور
١٢,٤-	٢٠٠,٣-	١٤١٧,١	١٦١٧,٤	- المستلزمات السلعية والخدمات
٢٩,٨-	١٦,٢-	٣٨,١	٥٤,٣	- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
١,٥-	١٠,١-	٦٤٨,٨	٦٥٨,٩	- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات العامة
٤١,٧	١٤٧٧,٠	٥٠١٧,٥	٣٥٤٠,٥	- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية
١٠,٩-	١٧٦٠,٢-	١٤٣٤٢,٤	١٦١٠٢,٥	الفائض أو العجز (١)
١٦,٨-	١٦٩١,١-	*٨٣٤٦,٣	*١٠٠٣٧,٤	الفائض أو العجز (٢)

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

\* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% اعتباراً من الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من ١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

المصدر: وزارة المالية.

جدول (٤٥)

ملخص الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

البيان	كشوف متابعة		التغيير
	إبريل - ديسمبر ٢٠١٢	إبريل - ديسمبر ٢٠١٣	
الإيرادات العامة الفعلية	٢٤٢٦٠,٣	٢٣٩٨٤,٣	٢٧٦,٠-
المصروفات العامة الفعلية	٨١٥٧,٩	٩٦٤١,٩	١٤٨٤,٠
الفائض أو العجز (١)	١٦١٠٢,٤	١٤٣٤٢,٣	١٧٦٠,٠-
الفائض أو العجز (٢)	*١٠٠٣٧,٣	*٨٣٤٦,٣	١٦٩١,٠-

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

\* احتياطي الأجيال القادمة: تم رفع نسبة استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة إلى ٢٥% اعتباراً من الموازنة ٢٠١٣/١٢ بدلاً من ١٠% النسبة الواردة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣)، فقد سجلت ارتفاعاً قيمته نحو ١٤٨٤,١ مليون دينار ونسبته ١٨,٢% لتصل إلى نحو ٩٦٤١,٩ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٨١٥٧,٨ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجزير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من

السنة المالية ٢٠١٤/١٣ تُشكّل ما نسبته ٤٥,٩% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢١٠٠٢,٦ مليون دينار.

وتُعزى الزيادة المشار إليها في إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال الفترة (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) مقارنةً بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة أساسًا إلى الزيادة في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته ٢٣٣,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٢% لتصل إلى نحو ٢٥٢٠,٤ مليون دينار مقابل نحو ٢٢٨٦,٧ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بما قيمته ١٤٧٧ مليون دينار ونسبته ٤١,٧% لتصل إلى نحو ٥٠١٧,٥ مليون دينار مقابل نحو ٣٥٤٠,٥ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة من جهة، والانخفاض في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بما قيمته ٢٠٠,٣ مليون دينار ونسبته ١٢,٤% لتصل إلى نحو ١٤١٧,١ مليون دينار مقابل نحو ١٦١٧,٤ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بما قيمته ١٦,٢ مليون دينار ونسبته ٢٩,٨% لتصل إلى نحو ٣٨,١ مليون دينار مقابل نحو ٥٤,٣ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة) بما قيمته نحو ١٠,١ مليون دينار ونسبته ١,٥% لتصل إلى نحو ٦٤٨,٨ مليون دينار مقابل نحو ٦٥٨,٩ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة من جهةٍ أخرى.

وجاء الارتفاع المشار إليه في المصروفات الفعلية ضمن الباب الخامس نتيجةً لارتفاع المدفوعات التحويلية الداخلية بما قيمته نحو ٢٠٨٤,٧ مليون دينار ونسبته ٩٠,٤% لتصل إلى نحو ٤٣٩٠,٤ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) مقابل ٢٣٠٥,٧ ملايين دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وذلك نتيجة ارتفاع كل من المدفوعات التحويلية الداخلية إلى الهيئات والمؤسسات العامة بما قيمته ١٤١٨,١ مليون دينار ونسبته ٨٣,٧% لتصل إلى نحو ٣١١٢,٢ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) مقابل ١٦٩٤,١ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وتأتي الزيادة في المدفوعات التحويلية الداخلية إلى الهيئات والمؤسسات العامة أساسًا نتيجة الارتفاع في المدفوعات التحويلية إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بما قيمته ١٢٣٥,١ مليون دينار ونسبته ١٨٩,٧% لتصل إلى نحو ١٨٨٦,١ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) مقارنةً بنحو ٦٥١ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلةً لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٤٣٤٢,٤ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٦١٠٢,٥ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ١٧٦٠,٢ مليون دينار ونسبته ١٠,٩%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.



التجارة  
الخارجية  
وميزان  
المدفوعات

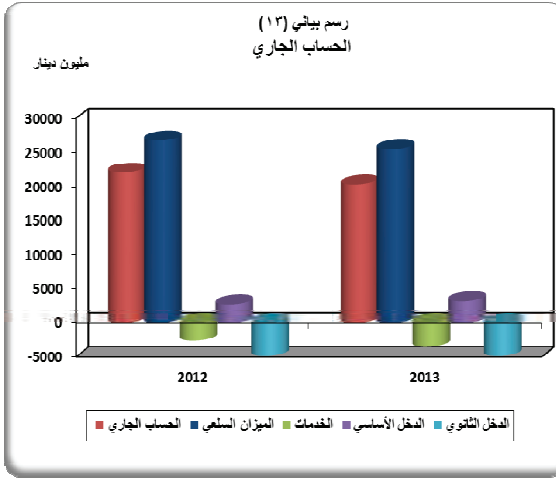




## التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارها الخارجية خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بعام ٢٠١٢، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

### أولاً- الحساب الجاري:



بلغ فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٠٣١٦ مليون دينار، مقابل نحو ٢٢٠٦٢,٥ مليون دينار خلال العام السابق، متراجعاً بنحو ١٧٤٦,٥ مليون دينار وبنسبة ٧,٩% مقارنةً بالعام السابق. ويأتي هذا التراجع نتيجةً لارتفاع إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (المدفوعات عن الواردات السلعية والخدمية

ومدفوعات الدخل من الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي والتحويلات الجارية إلى الخارج) بنحو ١١٩٩,٢ مليون دينار ليصل إلى نحو ١٨٧١٢,٣ مليوناً خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ١٧٥١٣,١ مليوناً خلال العام السابق، من ناحية، وانخفاض إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (المتحصلات من الصادرات السلعية والخدمية والدخل من الاستثمارات الخارجية) بنحو ٥٤٧,٣ مليون دينار ليصل إلى نحو ٣٩٠٢٨,٣ مليوناً خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٣٩٥٧٥,٦ مليوناً خلال العام السابق، من ناحية أخرى.

**جدول (٤٦)**  
**الحساب الجاري والرأسمالي**  
**(مليون دينار)**

٢٠١٣ (أولية)	٢٠١٢ (معدلة)	البيان
٢٠٣١٦,٠	٢٢٠٦٢,٥	أولاً: الحساب الجاري (١+٢+٣+٤):
٢٥٤٤١,٦	٢٦٧٦٢,٣	١- الميزان السلعي:
٣٢٨٠,٥	٣٣٤٩١,٢	* الصادرات السلعية (فوب) ومنها:
(٣٠٩٤٧,٨)	(٣١٨١٣,٤)	الصادرات النفطية
٧٣٦٣,٥-	٦٧٢٨,٩-	* الواردات السلعية (فوب)
٣٤٩٣,٧-	٢٦٢٣,٤-	٢- الخدمات ومنها:
٤٩٩,٤-	٣٩,٥	* النقل
٢٨٧٨,٤-	٢٤٠١-	* السفر
٨-	٢٨,٤-	* خدمات حكومية
٣١٧٥,٦	٢٧٢٩,٢	٣- الدخل الأساسي، ومنه:
٤٧١,٣	٥١٢	* دخل الاستثمار المباشر
٢١٧٩,٥	١٦٢٠,٧	* دخل استثمارات المحفظة المالية
٤٤٩,٩	٥٣٩,٣	* دخل الاستثمارات الأخرى
٤٨٠٧,٤-	٤٨٠٥,٥-	٤- الدخل الثانوي
٣٦٢,٩-	٣٤٢,٨-	* الحكومة العامة
٤٤٤٤,٥-	٤٤٦٢,٧-	* قطاعات أخرى، ومنها:
(٤٣٩٣,١-)	(٤٤٠٥,٢-)	تحويلات العاملين
١٢٨٦,٦	١١٩١,٥	ثانياً: الحساب الرأسمالي:
١٢٨٦,٦	١١٩١,٥	* التحويلات الرأسمالية:
٠,٢-	٤٠٩,٩	الحكومة العامة
١٢٨٦,٨	٧٨١,٦	القطاعات الأخرى
٢١٦٠٢,٧	٢٣٢٥٤	ثالثاً: الحساب الجاري والرأسمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ١ - الميزان السلعي: (١)

جدول (٤٧)  
الميزان السلعي  
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٢ (معدلة)	٢٠١٣ (أولية)
١- الصادرات السلعية (فوب) ومنها: الصادرات النفطية	٣٣٤٩١,٢	٣٢٨٠٥,٠
٢- ناقصا الواردات السلعية (فوب)	٦٧٢٨,٩	٧٣٦٣,٥
٣- الميزان السلعي	٢٦٧٦٢,٣	٢٥٤٤١,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى انخفاضٍ محدودٍ في إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدولة الكويت (استيراداً وتصديراً) خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، حيث بلغ ذلك الإجمالي نحو ٤٠١٦٨,٥ مليون دينار مقابل نحو ٤٠٢٢٠,١ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٥١,٦ مليون دينار ونسبته ٠,١%.

وبلغت قيمة الفائض المُحقَّق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٥٤٤١,٦ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٦٧٦٢,٣ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ١٣٢٠,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩% (جدول ٤٧).

ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

### أ - الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٣ نحو ٣٢٨٠٥ ملايين دينار مقارنةً بنحو ٣٣٤٩١,٢ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٦٨٦,٢ مليوناً ونسبته ٢%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساساً انخفاض قيمة صادرات دولة الكويت من السلع النفطية خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٣٠٩٤٧,٨ مليون دينار مقابل نحو ٣١٨١٣,٤ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٨٦٥,٦ مليوناً ونسبته ٢,٧%. وبالرغم من ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو

(١) يختلف مفهوم "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجة لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقاً عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

١٨٥٧,٢ مليون دينار، مقابل نحو ١٦٧٧,٨ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ١٧٩,٤ مليون دينار ونسبته ١٠,٧%.

#### ب- الواردات السلعية:

تشير بيانات الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٣ (على أساس "سيف")\* إلى ارتفاع إجمالي قيمة تلك الواردات ليصل إلى نحو ٨٣٣٧,٧ مليون دينار مقابل نحو ٧٦٣١,٧ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٧٠٦ ملايين دينار ونسبته ٩,٣%. كما تشير التقديرات المتاحة عن التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو ٥٥٠٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل نحو ٦٦% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ٥٠٦٢,٣ مليون دينار وبما يمثل نحو ٦٦,٣% خلال العام السابق (جدول ٤٨).

#### جدول (٤٨)

#### التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٢		*٢٠١٣	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	١٠٠٧,٩	١٣,٢	١٠٧١,٣	١٢,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦٢,٨	١٠,٠	٨٠٧,٢	٩,٧
الإمارات العربية المتحدة	٥٥٤,٣	٧,٣	٧٤٩,٥	٩,٠
اليابان	٥٩٩,٠	٧,٨	٦٢٤,٦	٧,٥
المانيا	٤٨٨,٠	٦,٤	٥٤٥,٧	٦,٥
المملكة العربية السعودية	٤٠١,٥	٥,٣	٤١٤,٤	٥,٠
إيطاليا	٣٦٣,٠	٤,٨	٣٦٢,٤	٤,٣
الهند	٣٦٤,٧	٤,٨	٣٥١,٣	٤,٢
كوريا الجنوبية	٣٤٢,٨	٤,٥	٣٣١,٩	٤,٠
فرنسا	١٧٨,٥	٢,٣	٢٤٤,٤	٢,٩
<b>المجموع</b>	<b>٥٠٦٢,٤</b>	<b>٦٦,٣</b>	<b>٥٥٠٢,٥</b>	<b>٦٦,٠</b>
<b>إجمالي قيمة الواردات</b>	<b>٧٦٣١,٧</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٨٣٣٧,٧</b>	<b>١٠٠,٠</b>

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

\* تقديرات بنك الكويت المركزي.

\* تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (٤٨) والتي يتم احتسابها على أساس "قوب" (Free on board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (٥١) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافاً إليها قيمة الشحن والتأمين -CIF=Cost, insurance and freight).

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للواردات السلعية لدولة الكويت بحسب الدول، تأتي الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٣، وبقية بلغت نحو ١٠٧١,٣ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٢,٨% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت خلال العام المذكور، بينما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو ٨٠٧,٢ ملايين دينار وبما يمثل نحو ٩,٧% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة بلغت نحو ٧٤٩,٥ مليون دينار وبما يمثل نحو ٩% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٣ (جدول ٤٩).

جدول (٤٩)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف")  
من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٢		*٢٠١٣	
	القيمة	%	القيمة	%
الإمارات العربية المتحدة	٥٥٤,٣	٧,٣	٧٤٩,٥	٩,٠
المملكة العربية السعودية	٤٠١,٥	٥,٣	٤١٤,٤	٥,٠
سلطنة عُمان	٦٣,٤	٠,٨	٩٩,٣	١,٢
دولة قطر	٤٣,١	٠,٦	٦٧,٥	٠,٨
مملكة البحرين	٤١,٢	٠,٥	٦٤,٦	٠,٨
المجموع	١١٠٣,٥	١٤,٥	١٣٩٥,٢	١٦,٧
إجمالي قيمة الواردات	٧٦٣١,٧	١٠٠,٠	٨٣٣٧,٧	١٠٠,٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.  
\* تقديرات بنك الكويت المركزي.

وتشير التقديرات كذلك إلى أن قيمة الواردات السلعية من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغت نحو ١٣٩٥,٢ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٦,٧% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٣، وذلك مقابل نحو ١١٠٣,٥ ملايين دينار وبما يمثل نحو ١٤,٥% من ذلك الإجمالي خلال العام السابق. هذا، وقد ساهمت الواردات السلعية من كلِّ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو ٨٣,٤% من إجمالي واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال من عام ٢٠١٣.

## ٢- حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات (صافي) قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات السفر والنقل والاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية، إضافةً إلى الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات. وقد سجل حساب الخدمات (صافي) خلال عام ٢٠١٣ عجزاً بلغ نحو ٣٤٩٣,٧ مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغ ٢٦٢٣,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز وبنحو ٨٧٠,٢ مليون دينار وبنسبة ٣٣,٢%. ويعزى الارتفاع في قيمة العجز في حساب الخدمات إلى ارتفاع

مدفوعات خدمات السفر خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٩٦٢,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٢٥٢٠,١ مليوناً خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٤٤٢,٦ مليون دينار ونسبتها ١٧,٦%. هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات خلال عام ٢٠١٣ قد بلغ نحو ٥٩٨٣,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٦١٤,٥ مليوناً خلال العام السابق، وبذلك سجلت قيمة المدفوعات على الخدمات ارتفاعاً بنحو ٣٦٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,٦% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات ضمن بند "السفر" قد استحوذت على ما نسبته ٤٩,٥% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بما نسبته ٤٤,٩% خلال العام السابق. وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند "النقل" في المرتبة الثانية، حيث تشكل نحو ٢٥% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٢٥,١% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٤٩٠,١ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٩١,١ مليون دينار خلال العام السابق، متراجعاً بنحو ٥٠١ مليون دينار وبنسبة ١٦,٨%. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض متحصلات خدمات النقل بنحو ٤٥٤,٦ مليون دينار، أي ما يمثل نحو ٩٠,٧% من التراجع في إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣. وتمثل المتحصلات من خدمات النقل أهم بنود الجانب الدائن بحساب الخدمات، حيث بلغت قيمتها خلال عام ٢٠١٣ نحو ٩٩٧,٦ مليون دينار لتشكل نحو ٤٠,١% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات، تليها المتحصلات من خدمات الاتصالات، والتي بلغت نحو ٩٥٢,٢ مليون دينار، وبما يشكل نحو ٣٨,٢% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣.

### ٣- الدخل الأساسي:

يُعتبر حساب الدخل الأساسي، من حيث القيمة، المصدر الثاني لفائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بعد الميزان السلعي، حيث بلغت أهميته النسبية نحو ١٥,٦% من فائض الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٣، وقد حقق فائضاً بلغ نحو ٣١٧٥,٦ مليون دينار في عام ٢٠١٣، مقابل فائض بلغ نحو ٢٧٢٩,٢ مليوناً خلال العام السابق، بزيادة قيمتها نحو ٤٤٦,٤ مليون دينار ونسبتها ١٦,٤%. وتشير الإحصاءات الأولية لميزان المدفوعات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية خلال عام ٢٠١٣ قد بلغ نحو ٣٧٣١,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣٠٩٢,٧ مليوناً خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٦٣٩,٢ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٧%.

#### ٤ - الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين إلى الخارج، سواءً تحويلات العمالة الوافدة أو ما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وقد بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية إلى الخارج خلال عام ٢٠١٣ نحو ٤٨٠٧,٤ ملايين دينار، مقابل نحو ٤٨٠٥,٥ ملايين دينار خلال العام السابق، بزيادة طفيفة بلغت نحو ١,٩ مليون دينار. ويُقدر إجمالي قيمة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج خلال عام ٢٠١٣ بنحو ٤٣٩٣,١ مليون دينار، مقابل نحو ٤٤٠٥,٢ ملايين خلال العام السابق، بانخفاض محدود بلغ نحو ١٢,١ مليون دينار ونسبة ٠,٣%. إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية من الحكومة العامة إلى الخارج خلال عام ٢٠١٣ نحو ٣٦٣,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٣٤٣,٣ مليوناً خلال العام السابق، بزيادة قيمتها نحو ٢٠,١ مليون دينار ونسبتها ٥,٩%.

#### ثانياً - الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي لميزان مدفوعات دولة الكويت تدفقاً صافياً من الخارج بلغ نحو ١٢٨٦,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نحو ١١٩١,٥ مليوناً خلال العام السابق، بزيادة قيمتها نحو ٩٥,١ مليون دينار ونسبتها ٨%. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي قيمة التعويضات التي حصل عليها المقيمون من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٣ نحو ١٣٣٩,٦ مليون دينار، مقابل نحو ١٢٣٥,٦ مليوناً خلال العام السابق.

#### ثالثاً: الحساب المالي:

تشير الإحصاءات الأولية للحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية للاقتصاد المحلي (التغيرات الحقيقية في الموجودات الأجنبية ناقصاً التغيرات الحقيقية في المطلوبات الأجنبية) بنحو ٢١٧١٠,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقابل نمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية بنحو ٢٣٥٦٥,٥ مليوناً خلال العام السابق. ويوضح الجدول (٥٠) البنود الفرعية في الحساب المالي بإحصاءات ميزان المدفوعات.

جدول (٥٠)

الحساب المالي \* (مليون دينار)

البيان	٢٠١٢ (معدلة)	٢٠١٣ (أولية)
ثالثاً - الحساب المالي:	٢٣٥٦٥,٥-	٢١٧١٠,٧-
أ - الاستثمار المباشر (صافي):	١٤٥٣,١-	١٧٨٢,٥-
- الاستثمار المباشر في الخارج	١٩٦٩,٦-	٢٢٩٣,٣-
- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	٥١٦,٥	٥١٠,٨
ب - الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	٧٣٩٩,٨-	٨٧٤٩,١-
- الموجودات	٧٦٣٦,٧-	٨٦٦٥,٩-
- المطلوبيات	٢٣٦,٩	٨٣,٢-
ج - المشتقات المالية:	٣٣,٦-	١٠,٩
- الموجودات	٣٩,٣-	١٠,١,٦
- المطلوبيات	٥,٧	٩٠,٧-
د - الاستثمارات الأخرى (صافي):	١٤٦٧٩,١-	١١١٨٩,٩-
- الموجودات	١٣٧١١,٨-	١١٥٢٨,٦-
- المطلوبيات	٩٦٧,٢-	٣٣٨,٧
رابعاً - الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	٩١٧,٦-	٩٥٣,٥-
خامساً - صافي السهو والخطأ	١٢٢٩,١	١٠٦١,٦
سادساً - الميزان الكلي (فائض أو عجز)	٩١٧,٦	٩٥٣,٥

\* تعكس الإشارة السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقاً نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبيات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الإشارة موجبة.  
المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعاً - السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات المتعلقة بهذا البند إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍّ من بنود ميزان المدفوعات يُقدَّر بنحو ١٠٦١,٦ مليون دينار في الجانب الدائن، تمثل تدفقاً صافياً من الخارج خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بنحو ١٢٢٩,١ مليوناً في الجانب الدائن أيضاً خلال العام السابق (جدول ٥٠).

خامساً - الميزان الكلي:

يشمل الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يُعبّر عن خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩٥٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ٩١٧,٦ مليوناً خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات

القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو ١٦٢٧٠,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣ (أو ما يمثل ٣١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢)، مقارنةً بفائض بنحو ٢٠٦٨٣,٢ مليون دينار خلال العام السابق (أو ما يمثل ٤٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لذلك العام).





# سوق الكويت للأوراق المالية





## سوق الكويت للأوراق المالية

### مقدمة

ارتفعت مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعاً ملموساً خلال عام ٢٠١٣ بنسبة (٥٣,٩٥% و ٥٢,١٧%) مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٣، أقلل المؤشر العام للأسعار التعاملات مرتفعاً بنسبة ٢٧,٢٢% مقارنةً بإقبال عام ٢٠١٢. كما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً بنسبة أقل في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٨,٤٣% مقارنةً بإقبال عام ٢٠١٢، وكذلك سجل مؤشر كويت ١٥ ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٨٨% مقارنةً بإقبال عام ٢٠١٢. كما سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً لتصل إلى نحو ٣٠٩٨٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ بارتفاع قيمته ٢١٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٣% عن نهاية عام ٢٠١٢، وذلك بعد تراجع قيمته ٤٧٤,٢ مليون دينار ونسبته ١,٦% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام السابق له.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣، وذلك على النحو التالي:

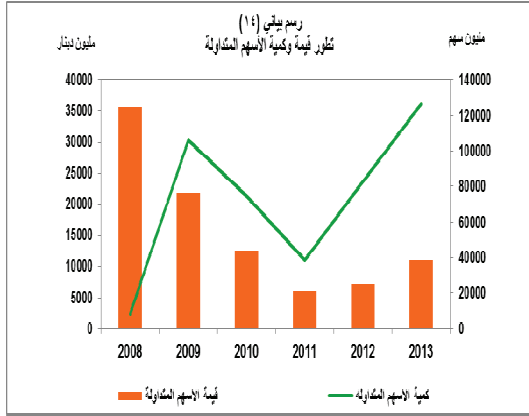
### أولاً - مؤشرات التداول الرئيسية:

جدول رقم (٥١)  
المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهام الشركات المدرجة  
في سوق الكويت للأوراق المالية

عدد الصفقات (الف صفقة)	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	الفترة
٦١٧,٧	٦٠٥٩,٧	٣٨٣٤٣,٠	عام ٢٠١١
١١٩٨,٣	٧٢١٤,٧	٨٣١٣٦,٥	عام ٢٠١٢
٢١٣٦,١	١١١٠٢,٦	١٢٦٥٠٧,٢	عام ٢٠١٣
٤٨١,٧	٢٣٧٢,٦	٣١٩١٥,٦	الربع الأول
٨٤٠,٤	٤٩٣٦,٢	٥٤٤١٧,٦	الربع الثاني
٤٢٤,٠	٢١٢١,٥	٢٢٩٦٧,٧	الربع الثالث
٣٩٠,٠	١٦٧٢,٣	١٧٢٠٦,٣	الربع الرابع
٧٨,٢٦+	٥٣,٨٩+	٥٢,١٧+	معدل التغير السنوي لعام ٢٠١٣ عن ٢٠١٢

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

اتجهت المؤشرات الرئيسية للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣ نحو الارتفاع مقارنةً مع مستوياتها خلال عام ٢٠١٢ (جدول ٥١، ورسم بياني ١٤). وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣ نحو ١١,١٠ بليون دينار (بمعدل يومي بلغ ٤٥,١٢ مليون دينار) مقابل نحو ٧,٢١ بلايين دينار (وبمعدل يومي بلغ ٢٨,٨٤ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته



٣,٨٩ بلايين دينار ونسبته ٥٣,٩٥% (ونسبته ٥٦,٤٥% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣ نحو ١٢٦,٥١ مليون سهم (بمعدل يومي بلغ ٥١٤,٢٧ مليون سهم) مقارنةً بنحو ٨٣,١٤ مليون سهم خلال عام ٢٠١٢ (بمعدل يومي بلغ ٣٣٢,٥٦ مليون سهم)، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٤٣,٣٧ مليون سهم ونسبته ٥٢,١٧% (ونسبته ٥٤,٦٤% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

#### جدول (٥٢)

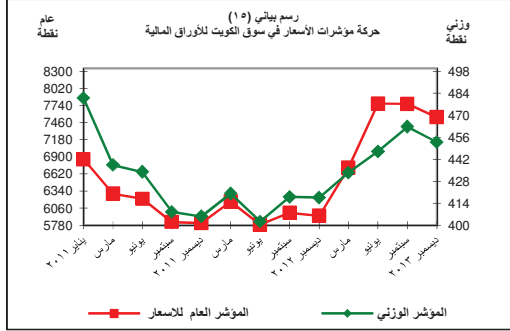
تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣ (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية في الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات	٢٠١٣	
		القيمة	%
النفط والغاز	(٨)	٣٦٥,٨	٣,٢٩
المواد الأساسية	(٥)	٨٧,٣	٠,٧٩
الصناعية	(٣٩)	١٣٦٣,٩	١٢,٢٨
السلع الاستهلاكية	(٧)	١٨١,٤	١,٦٣
الرعاية الصحية	(٣)	٢٨,٨	٠,٢٦
الخدمات الاستهلاكية	(١٦)	١٩٧,٣	١,٧٨
الاتصالات	(٣)	٣٧٥,٢	٣,٣٨
المنافع	-	-	-
البنوك	(١٢)	١٩٤٠,٢	١٧,٤٨
التأمين	(٨)	٢٦,٠	٠,٢٣
العقار	(٣٨)	٣٠٥٧,٩	٢٧,٥٤
الخدمات المالية	(٥٣)	٣٤٢٢,٤	٣٠,٨٣
الأدوات المالية	(١)	-	-
التكنولوجيا	(٤)	٥٦,٤	٠,٥١
<b>المجموع</b>	<b>(١٩٧)</b>	<b>١١١٠٢,٦</b>	<b>١٠٠</b>

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول ٥٢)، فقد سجلت أسهم قطاع شركات الخدمات المالية (الذي يضم ٥٣ شركة، تشكّل نحو ٢٦,٩٠% لإجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق في نهاية عام ٢٠١٣) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات السوق. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم شركات قطاع الخدمات المالية خلال عام ٢٠١٣، قد بلغت نحو ٣٤٢٢,٤ مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته ٣٠,٨٣% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق للعام المذكور.

## ثانياً - حركة الأسعار:



المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

سجل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية (١٩٩٣/١٢/٢٩ = ١٠٠٠ نقطة) ارتفاعاً ملموساً خلال عام ٢٠١٣، حيث أقل تداولات العام عند مستوى ٧٥٤٩,٥٢ نقطة مقابل نحو ٥٩٣٤,٢٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢، مرتفعاً بنحو ١٦١٥,٢٤ نقطة ونسبة ٢٧,٢٢%.

كذلك ارتفع المؤشر الوزني للأسعار في السوق ليقتل عند مستوى ٤٥٢,٨٦ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٤١٧,٦٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٣٥,٢١ نقطة ونسبة ٨,٤٣%. وفي ذات الاتجاه، ارتفع مؤشر كويت ١٥، حيث أقل تداولات العام عند مستوى ١٠٦٨,٤٢ مقابل نحو ١٠٠٩,٠٩ في نهاية عام ٢٠١٢ مرتفعاً بما مقداره ٥٩,٣٣ نقطة ونسبته ٥,٨٨%.

## ثالثاً - العوامل المؤثرة في أداء السوق:

انعكست مجموعة من العوامل على أداء السوق خلال عام ٢٠١٣، ومن أبرزها:

\* نمو صافي الأرباح المرحلية للشركات المدرجة بالسوق: ارتفعت أرباح الشركات المدرجة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ٢٢,٥% مقارنةً بالعام السابق. وضمن ذلك، ارتفعت قيمة إجمالي التوزيعات النقدية للشركات المدرجة في السوق عن صافي أرباح عام ٢٠١٣ حيث بلغت نحو ٩٩٨,٥٠ مليون دينار مقابل إجمالي التوزيعات النقدية عن أعمال الشركات المدرجة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٢ والبالغة نحو ٨٧٨,٥٦ مليون دينار بزيادة مقدارها ١١٩,٩٨ مليون دينار ونسبة ١٣,٦٥%.

\* تحسن التزام الشركات بتقديم بياناتها المالية: سجلت الشركات المدرجة في السوق تحسناً في درجة التزامها خلال فترة الإفصاح عن بياناتها المالية خلال عام ٢٠١٣، وذلك في حدود المهلة القانونية المحددة الأمر الذي قلص حالات إيقاف أسهم الشركات غير الملتزمة مقارنة بالعام السابق.

\* الأوضاع السياسية المحلية: شهدت الأوضاع السياسية المحلية خلال عام ٢٠١٣ تحسناً نسبياً مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي ساهم في تعزيز التفاؤل بين المتعاملين في أداء السوق.

\* استمرار عمليات شطب شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية: بموجب قرارات هيئة أسواق المال تم خلال عام ٢٠١٣ شطب إدراج أسهم ٤ شركات مدرجة بالسوق لعدم تقديمها بياناتها المالية لفترات مختلفة.

\* استمرار وتوسع حدة توتر الأجواء الجيوسياسية الإقليمية: تزايدت الاضطرابات في الأوضاع السياسية الإقليمية المرتبطة بتوسع الأزمة في سوريا، والذي أثر سلباً على أداء سوق الكويت للأوراق المالية.

### رابعاً - أرباح الشركات المدرجة في السوق:

سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) ١٨٣ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن أعمالها لعام ٢٠١٣، ارتفاعاً ليصل إلى نحو ١٦٢١,٧٥١ مليون دينار مقابل نحو ١٣٢٣,٦٧٨ مليوناً لذات الشركات عن أعمالها خلال عام ٢٠١٢، وبارتفاع مقداره ٢٩٨,٠٧٣ مليون دينار ونسبته ٢٢,٥%، حيث سجلت ١٤٨ شركة رابحة خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ١٧٩٣,١٨٠ مليون دينار مقابل ١٣١ شركة رابحة خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٢ بلغت نحو ١٦٠٢,٢٤٢ مليون دينار وبما مقداره ١٩٠,٩٣٨ مليون دينار وبارتفاع نسبته ١١,٩٢%، فيما سجلت ٣٥ شركة خسائر خلال عام ٢٠١٣ بلغت نحو ١٧١,٤٢٩ مليون دينار مقابل نحو ٥٢ شركة خاسرة خلال عام ٢٠١٢ بلغت نحو ٢٧٨,٥٦٤ مليون دينار وبتراجع مقداره ١٠٧,١٣٥ مليون دينار ونسبته ٣٨,٤٦%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام ٢٠١٣، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته ٤١,٤٥% من إجمالي أرباح الشركات لعام ٢٠١٣، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة ١٧,٦٩%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٨٥%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة ١١,٣١%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة ١١,١٥%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالسوق انخفاضاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ١٣,٨٥ مرة في المتوسط مقابل نحو ١٤,١٩ مرة في المتوسط خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٢.

ويوضح (الجدول ٥٣) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣:

جدول (٥٣)

أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية  
خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣  
(القيمة بالمليون دينار)

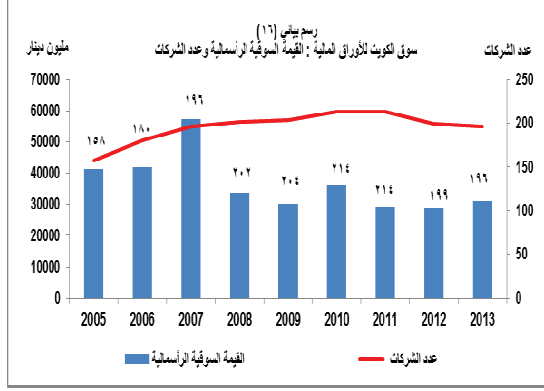
القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الربح (خسارة) خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣		ربحية السهم (فلس)	معدل العائد لحقوق المساهمين	مضاعف السعر السوقي (مرة)
			٢٠١٢	٢٠١٣			
النفط والغاز	٨	٧	١١,٦٤٥	١٦,٨٥٣	٤٤,٧+	١,٤	١٤,٥
مواد أساسية	٥	٢	٥,٤٨٠	٧,٤٩٠	٣٦,٧+	٤,٦٥	١٨,٢٥
الصناعة*	٣٩	٣٩	١٤٣,٦٨٧	١٨٣,٣٥٦	٢٧,٦+	٠,٨١	١٣,٨٨
السلع الاستهلاكية	٧	٧	٣٦,٢٢١	٥٢,٢٨٧	٤٤,٤+	١٠,٣٣	١٣,٨٣
الرعاية الصحية	٣	٣	١١,٣٢٧	٩,٧٠٩	١٤,٣-	٣,٤٩	١٢,٨٥
الخدمات الاستهلاكية	١٦	١٦	٤٥,٠٢٩	٥٧,٢٩٣	٢٧,٢+	١,٧٤	١٤,٠٣
الاتصالات	٣	٣	٣٢١,٨٩٩	٢٨٦,٨٥٢	١٠,٩-	٣٥,٦١	١١,٦٠
المنافع**							
البنوك*	١٢	١٢	٦٥٦,٩٩٠	٦٧٢,٢٧٨	٢,٣+	٨,٢٨	١٨,٤٥
التأمين*	٨	٧	٢٨,٥٤١	٣٠,٠٨٩	٥,٤+	٤,٢٤	١٤,٠
العقار	٣٨	٣٦	٩٥,٠٥٨	١٨٠,٨٢٤	٩٠,٢+	٠,٩	١٣,١٨
الخدمات المالية*	٥٣	٤٧	(٣٥,٦٢٧)	١٢٨,٤٢٠	٤٦٠,٥+	٠,١٩	١٣,٣٣
الأدوات المالية**							
التكنولوجيا	٤	٤	٣,٤٢٨	(٣,٧٠٠)	٢٠٧,٩-	١,٥١-	١٢,٨
إجمالي السوق	١٩٦	١٨٣	١٣٢٣,٦٧٨	١٦٢١,٧٥١	٢٢,٥+	١٥,١٣	١٣,٨٥

\* تم العمل على التوزيع الجديد للقطاعات (١٤ قطاع) بدايةً من تاريخ ٢٠١٢/٥/١٣، وبذلك أصبحت الشركات غير الكويتية موزعة ضمن القطاعات المشار إليها أعلاه.

\*\* لا توجد شركات مدرجة في هذا القطاع.

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

## خامساً - تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:



### ١ - القيمة السوقية الرأسمالية:

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بما مقداره ٢١٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٣% (مرتفعاً بما مقداره ١٧٦٤,٧ مليون دينار ونسبته ٦,٤٩% للشركات الكويتية)، لتصل إلى نحو ٣٠٩٨٦,٢ مليون دينار

(٢٨٩٦٧,٣ مليوناً لعدد ١٨٥ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢٨٨٨٥,٦ مليون دينار (٢٧٢٠٢,٦ مليوناً لعدد ١٨٧ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٢.

وفي هذا الصدد، أُدرج خلال عام ٢٠١٣ بنكاً واحداً بلغت القيمة السوقية الرأسمالية له نحو ٣٣٠ مليون دينار، واستحوذ إدراج سهم البنك على ما نسبته ١,١% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق. وكذلك تم شطب إدراج أسهم ثلاث شركات كويتية في سوق الكويت للأوراق المالية، وبنك واحد مدرج في قطاع الشركات غير الكويتي، وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات المشطوبة في السوق نحو ٢٣٦,٧ مليون دينار، وبما يُشكّل نحو ٠,٨% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق (رسم بياني ١٦).

### ٢ - قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣ ارتفاعاً بنحو ١٢٦٩ مليون سهم وبما نسبته ١,٣%، لتصل إلى نحو ١٠٢٢١٢ مليون سهم (منها ٨٦٦٠٠ مليون سهم لعدد ١٨٥ شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو ١٠٠٩٤٣ مليون سهم (منها نحو ٨٦٥٢٠ مليون سهم لعدد ١٨٧ شركة كويتية) في نهاية عام ٢٠١٢. وبلغ عدد أسهم البنك الجديد المدرج في سوق الكويت للأوراق المالية نحو ١ بليون سهم، وكذلك بلغ عدد أسهم الشركات المشطوبة خلال عام ٢٠١٣ نحو ٢٩٥٧ مليون سهم.

## المحتويات

البيان	الصفحة
تقديم .....	١٣
موجز التقرير الاقتصادي.....	١٩
أداء الاقتصاد المحلي.....	٢٩
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.....	٢٩
أ - القطاعات النفطية.....	٣٧
ب - القطاعات غير النفطية .....	٣٩
ثانياً : المستوى العام للأسعار المحلية .....	٤٣
١- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك .....	٤٣
٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة .....	٤٥
ثالثاً : السكان والقوى العاملة .....	٤٦
التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي .....	٥٣
١ - تطورات عرض النقد.....	٥٤
٢ - تطور الائتمان المصرفي .....	٥٧
٣ - تطورات سعر صرف الدينار الكويتي .....	٦٠
٤ - تطور أسعار الفائدة المحلية .....	٦١
٥ - إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي.....	٦٣
أ - إصدار أدوات الدين العام.....	٦٣
ب - إصدار سندات البنك المركزي.....	٦٤
٦ - نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.....	٦٥
٧ - أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي .....	٦٦
٨ - نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي .....	٦٧
٩ - التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية .....	٦٧
المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي .....	٧٥
الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية .....	٧٥
أولاً : الموجودات المحلية .....	٧٧
ثانياً : المطلوبات المحلية.....	٧٨
ثالثاً : صافي الموجودات الأجنبية .....	٨٠
رابعاً : الحسابات النظامية .....	٨٠
خامساً : التدفقات المالية .....	٨١
سادساً : المؤشرات والنسب المالية.....	٨٤

## تابع/ المحتويات

الصفحة	البيان
٨٧	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية .....
٨٨	أولاً : شركات الاستثمار التقليدية .....
٩٠	ثانياً : شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .....
٩٢	ثالثاً : الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية .....
٩٣	الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية .....
٩٩	المالية العامة .....
٩٩	أولاً : الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ .....
١٠٤	ثانياً : السنة المالية ٢٠١٤/١٣ .....
١١٣	التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .....
١١٣	أولاً : الحساب الجاري .....
١١٩	ثانياً : الحساب الرأسمالي .....
١١٩	ثالثاً : الحساب المالي .....
١٢٠	رابعاً : السهو والخطأ (صافي) .....
١٢٠	خامساً : الميزان الكلي .....
١٢٥	سوق الكويت للأوراق المالية .....
١٢٥	أولاً : مؤشرات التداول الرئيسية .....
١٢٧	ثانياً : حركة الأسعار .....
١٢٧	ثالثاً : العوامل المؤثرة في أداء السوق .....
١٢٨	رابعاً : أرباح الشركات المدرجة في السوق .....
١٣٠	خامساً : تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار .....

## الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) .....	٣٠
١-أ	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (النفطية وغير النفطية) .....	٣١
٢	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .....	٣٣
٢-أ	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .....	٣٥
٣	المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية .....	٣٦
٤	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب النشاط الاقتصادي .....	٤٠
٤-أ	الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي .....	٤٢
٥	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) .....	٤٤
٦	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) .....	٤٦
٧	تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت .....	٤٧
٨	تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت .....	٤٨
٩	تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت .....	٤٨
١٠	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي .....	٤٩
١١	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع .....	٥٠
١٢	تطور إجماليات عرض النقد .....	٥٤
١٣	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٣ .....	٥٥
١٤	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢) .....	٥٦
١٥	صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي .....	٥٧
١٦	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية .....	٥٨
١٧	الأهمية النسبية للعملاء المستخدمة في تمويل الواردات الكويتية .....	٥٩
١٨	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية كل من أشهر عام ٢٠١٣ .....	٦٠
١٩	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٣ .....	٦١
٢٠	تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بنهاية العام السابق .....	٦١
٢١	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي .....	٦٢
٢٢	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية .....	٦٣
٢٣	تطورات أدوات الدين العام .....	٦٤
٢٤	تطورات سندات بنك الكويت المركزي .....	٦٤
٢٥	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق .....	٦٥

## تابع / الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٢٦	اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية.....	٦٦
٢٧	عمليات المقاصة .....	٦٧
٢٨	الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية .....	٧٩
٢٩	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .....	٨٢
٣٠	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية .....	٨٦
٣١	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية .....	٨٧
٣٢	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التقليدية .....	٨٩
٣٣	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .....	٩١
٣٤	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية .....	٩٢
٣٥	الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية .....	٩٤
٣٦	تطور الإيرادات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢.....	١٠٠
٣٧	تطور الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة .....	١٠١
٣٨	تطور المصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢.....	١٠١
٣٩	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية .....	١٠٢
٤٠	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة .....	١٠٣
٤١	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنتين الماليّتين ٢٠١٣/١٢ و ٢٠١٤/١٣ .....	١٠٥
٤٢	اعتمادات مصروفات الموازنة العامة .....	١٠٦
٤٣	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة .....	١٠٦
٤٤	الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة .....	١٠٨
٤٥	ملخص الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ .....	١٠٨
٤٦	الحساب الجاري والرأسمالي.....	١١٤
٤٧	الميزان السلعي .....	١١٥
٤٨	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول .....	١١٦
٤٩	التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف") من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .....	١١٧
٥٠	الحساب المالي .....	١٢٠
٥١	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.....	١٢٥
٥٢	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣ .....	١٢٦
٥٣	أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .....	١٢٧

## الرسوم البيانية

الرقم	الرسم البياني	الصفحة
١	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٠
٢	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق	٣٤
٣	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٤٣
٤	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة	٤٥
٥	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٤٦
٦	تطورات عرض النقد (ن٢)	٥٤
٧	الأهمية النسبية للعملاء المستخدمة في تمويل الواردات الكويتية	٥٩
٨	موجودات البنوك المحلية	٧٨
٩	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	١٠٠
١٠	التصنيف الاقتصادي للمصرفيات العامة	١٠٣
١١	تطور الإيرادات والمصرفيات وفقاً لبيانات الحساب الختامي	١٠٣
١٢	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصرفيات في الموازنة العامة	١٠٦
١٣	الحساب الجاري	١١٣
١٤	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	١٢٦
١٥	حركة مؤشر الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية	١٢٧
١٦	سوق الكويت للأوراق المالية (القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات)	١٣٠

تصميم وإخراج وطباعة  
مطبعة بنك الكويت المركزي